

42 №

يونيو/حزيران 2024

الأمن المالي



نائب وزير خارجية
روسيا الاتحادية
سيرجي ريبكوف:

"تعيش البشرية في عصر من التحولات التي لا
مثيل لها في التاريخ.

إذ تظهر مراكز قوة جديدة تستند

في تأسيسها على مبادئ السيادة والاحترام المتبادل
والتوازن العقلاني للمصالح. تُعد مجموعة البريكس إحدى
المنابر المبتكرة التي تشجع

التعاون بين الدول الأعضاء على أساس المساواة،
وتسعى إلى معالجة القضايا العالمية المشتركة."



الكلمة الافتتاحية

يوري شيخانتشين -

مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ)

رئيس هيئة التحرير

القراء الأعزاء!



غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واجتماع مجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، والأسبوع العام لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بيشكيك، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات الأخرى. شارك وفد من هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ) في الاجتماع العام الثامن والثلاثين لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والذي عقد في المنامة عاصمة مملكة البحرين. إن المشاركة الواسعة للدول في الفعاليات واتصالاتهم الثنائية المنتظمة مع موسكو حول القضايا الملحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشيران إلى استعداد الدول لتقوية تبادل المعلومات والتعاون في مجموعة واسعة من القضايا.

أصدقائي الأعزاء، ستجدون تفاصيل هذه الأحداث والعديد من الأحداث الأخرى في صفحات مجلتنا. في العدد الجديد من دورية "الأمن المالي"، جمعنا مجموعة من المقالات لخبرائنا من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك خبراء وحدات الاستخبارات المالية، وممثلون عن المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية.

الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، برئاسة روسيا، في تنفيذ إجراءات لتقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يشهد التعاون مع مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من المجموعات الإقليمية المماثلة مثل مجموعة العمل المالي (FATF) تطورًا ملحوظًا. نعتبر جهودنا لتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) واتصالاتنا ضمن أطر الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ذات أهمية قصوى لضمان الأمن المالي العالمي والإقليمي.

وفي سياق العمل المشترك في المنطقة الأوراسية، يتم التركيز بشكل خاص على برنامج مكافحة الإرهاب والتطرف الذي يجمع دول رابطة الدول المستقلة للفترة 2023-2025، بالإضافة إلى تدشين المركز الدولي لتقييم مخاطر تقنين (غسل) الأموال وتمويل الإرهاب.

من خلال التعاون المشترك مع زملائنا دول مجموعة البريكس، يمكننا تعزيز دور الأمم المتحدة القيادي في مكافحة الإرهاب الدولي وتطبيق استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى منع أي مخاطر مرتبطة بغسل الأموال.

شهد عام 2024 العديد من الأحداث البارزة التي تهدف إلى تعزيز الأمن المالي، بما في ذلك المنتدى الدولي العلمي العملي حول "القضايا الملحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" في نيجني نوفغورود، واجتماع مجلس بريكس المعني بمكافحة

يسعدني أن أرحب بكم في صفحات العدد 42 من مجلة "الأمن المالي"، والذي نخصه هذا العام لبحث سبل بناء هيكل عالمي للأمن المالي، تزامناً مع رئاسة روسيا لمجموعتي البريكس وبلدان رابطة الدول المستقلة.

تعاني الدول اليوم من تحديات مشتركة تتمثل في تمويل الإرهاب والتطرف، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والفساد، واستغلال التكنولوجيات الحديثة لأغراض غير مشروعة. ولا يمكن التغلب على هذه التحديات وغيرها إلا من خلال العمل المشترك.

وفي إطار الالتزامات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، تستمر المجموعة

المحتويات

6 خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمناسبة بدء رئاسة روسيا لمجموعة البريكس

7 استنادًا إلى رؤية روسيا الاتحادية لرئاستها لرابطة الدول المستقلة لعام 2024

8 سيرجي ريبكوف
دور مجموعة البريكس في تعزيز الأمن العالمي ومكافحة تمويل الإرهاب

10 سفيتلانا شارابوفا
هيرمان نيغلياد
التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تجربة بلدان رابطة الدول المستقلة ومجموعة البريكس

بريكس ورابطة الدول المستقلة:
بنية الأمن المالي

14 فيفيك أجروال
استراتيجية الهند للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التحول إلى اقتصاد رقمي

18 شمس الدين صاحبنازاروف
-الاستخبارات المالية لجمهورية أوزبكستان ودورها في تعزيز الأمن المالي الدولي

20 روبرتو دي أندراي ميدرانو
وثُعدّ الشفافية، واحترام القانون، وبناء شبكات قوية ومستدامة للأمن المالي، شروطًا أساسية لتعزيز العلاقات بين دول البريكس وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي.

23 نيرمالا جوبال
روسيا تتحول إلى لاعب رئيسي على الساحة الدولية



أكثر من 20 دولة شاركت
بخبيراتها في منتدى عُقد في
مدينة نيجني نوفغورود لمناقشة
سبل مكافحة غسل الأموال
وتمويل الإرهاب

نحو تقليص المخاطر والتهديدات المشتركة

26 أكثر من 20 دولة شاركت بخبرائها في منتدى عُقد في مدينة نيجني نوفغورود لمناقشة سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

28 كلمات المشاركين

الجلسة العامة للمنتدى الدولي العلمي والعلمي "القضايا الملحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

47 تعليقات المشاركين

الجلسة العامة للمنتدى الدولي العلمي والعلمي "القضايا الملحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

47 شهدت العاصمة القيرغيزية بيشكيك، اختتام فعاليات الأسبوع العام لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: سنقدم في مقالنا لمحة تفصيلية عن أهم النقاط التي تم تناولها خلال هذا الحدث

54 ديانا ديفياتكينا

أليكسي خارلانوف

تحول مؤسسات بلدان رابطة الدول المستقلة في سياق ضمان تنفيذ الأجندة الأوراسية: حل مسألة الأمن الاقتصادي والمالي

العملة الرقمية: حقيقة لا يمكن إنكارها

57 أولغا تيسن

التنظيم القانوني لتداول الأصول الافتراضية ومكافحة استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب: دراسة مقارنة لدول مختارة من رابطة الدول المستقلة والبريكس

62 السيد دينيس بولياكوف -

الروبل الرقمي في خدمة الأفراد والشركات: الدروس المستفادة من التجربة الروسية

منبر المتخصصين الشباب

68 إيفيلينا فالوفا

الشباب في بريكس

أخبار نظام مكافحة غسل الأموال

71

فيينا: انعقاد الدورة السابعة والسنتين للجنة الأمم المتحدة للمخدرات

71

موسكو: اجتماعات ثنائية لوحدة الاستخبارات المالية من روسيا وعدد من الدول

71

قازان: المنتدى الاقتصادي الدولي الخامس عشر "روسيا-العالم الإسلامي: Kazanforum

72

مينسك: مؤتمر مخصص لمكافحة الجرائم باستخدام الأصول الرقمية

72

المنامة: الجلسة العامة الثامنة والثلاثون لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

73 BRICS

معارض "التعليم والحياة المهنية في مجال الأمن المالي" في مقرات الجامعات في دول البريكس

62

السيد دينيس بولياكوف -

الروبل الرقمي في خدمة الأفراد والشركات: الدروس المستفادة من التجربة الروسية



فيفيك أجروال

استراتيجية الهند للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التحول إلى اقتصاد رقمي



57 أولغا تيسن

التنظيم القانوني لتداول الأصول الافتراضية ومكافحة استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب: دراسة مقارنة لدول مختارة من رابطة الدول المستقلة والبريكس



خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمناسبة بدء رئاسة روسيا لمجموعة البريكس

الدول المشاركة، والعمل بشكل مشترك للتصدي بفعالية للتحديات والتهديدات المتزايدة على الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي. سنعمل على تعزيز التنفيذ العملي لاستراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة البريكس حتى عام 2025 وخطة العمل للتعاون الإبداعي للفترة من 2021 إلى 2024، وسنعمل على ضمان الأمن الغذائي والطاقة، ورفع مكانة مجموعة البريكس في النظام المالي والنقدي الدولي، وتطوير التعاون المصرفي بين دول المجموعة، وزيادة استخدام العملات الوطنية في التجارة المتبادلة بينها.

من بين الأولويات دفع عجلة التعاون المشترك في ميادين العلم والتكنولوجيا المتطورة والصحة والبيئة، فضلاً عن المجالات الثقافية والرياضية وتبادل الشباب وتعزيز دور المجتمع المدني.

ومن المقرر، في إطار الرئاسة، تنظيم أكثر من 200 فعالية بمختلف المستويات والمجالات في العديد من مدن روسيا. ومن هنا نتوجه بدعوة إلى جميع الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمنا للمشاركة في هذه المبادرة. ومن دون شك، ستكون قمة الاتحاد التي تستضيفها مدينة قازان في أكتوبر هي الحدث الأبرز خلال فترة رئاستنا.

وبمناسبة تولي روسيا رئاسة هذا التجمع، فإنها تتطلع إلى تعاون مثمر وبناء مع جميع الدول الأعضاء في مجموعة البريكس.

والبحث عن حلول - جماعية للتحديات الأكثر إلحاحاً في عصرنا.

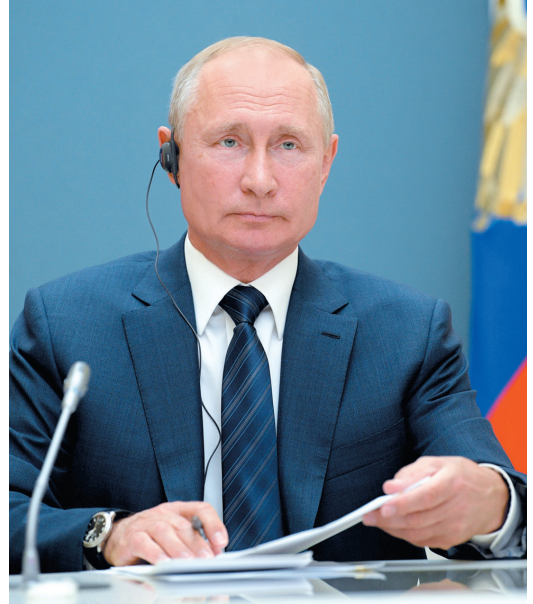
وبهذا النهج، مع التركيز على التعاون الإيجابي والبناء مع جميع الدول المعنية، ستقود روسيا رئاسة مجموعة البريكس في عام 2024 تحت شعار "تعزيز التعددية من أجل تحقيق تنمية عالمية عادلة وأمنة".

وستنخذ جميع الإجراءات الممكنة للحفاظ على تقاليدنا والاستفادة من خبراتنا السابقة، وذلك لضمان اندماج الأعضاء الجدد بسلاسة في جميع أنشطتنا.

وبالطبع، سنولي اهتماماً كبيراً لرغبة حوالي ثلاثين دولة أخرى في الانضمام إلى مجموعة البريكس والمساهمة في أجندتها الشاملة. وسنعمل بشكل نشط على تحديد الأطر القانونية والعملية لإنشاء فئة جديدة من الدول الشريكة لمجموعة البريكس.

وعلى وجه العموم، ستواصل روسيا جهودها لتعزيز جميع جوانب التعاون والشراكة في إطار مجموعة بريكس، وذلك في ثلاث مجالات رئيسية: السياسة والأمن، الاقتصاد والمالية، والتبادلات الثقافية والإنسانية.

بطبيعة الحال، سنعطي أولوية قصوى لتعزيز التعاون السياسي الخارجي بين



في الأول من يناير، تولت روسيا رئاسة مجموعة البريكس، والتي تضم الآن عشرة دول، وذلك وفقاً لقرار قمة البريكس الخامسة عشرة الذي تم اعتماده في أغسطس من العام الماضي. وأصبحت مصر وإيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإثيوبيا أعضاء دائمين في مجموعة البريكس. وهذا دليل قاطع على تزايد نفوذ التكتل ودوره في الشأن العالمي.

تكتسب مجموعة البريكس المزيد من الداعمين - والشركاء الذين يتشاركون في نفس المبادئ الأساسية التي تقوم عليها. وهذا هو مبدأ السيادة، واحترام حق كل دولة في اختيار مسار تطورها بنفسها، والتعاون على أساس المصالح المتبادلة، والشفافية، والتوافق، والسعي نحو بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب ونظام مالي وتجاري عالمي عادل،

استنادًا إلى رؤية روسيا الاتحادية لرئاستها لرابطة الدول المستقلة لعام 2024

على تقوية نظام مراقبة المخاطر
البيولوجية، ووضع إطار عمل
مشترك للتعامل معها، وتبادل
المعلومات".



"سيتواصل تعزيز آليات التعاون
المشترك لمواجهة التحديات
والتهديدات التقليدية الجديدة، مثل
الإرهاب والتطرف والجريمة
العابرة للحدود، وتبييض الأموال
المتحصلة بالجرائم، والاتجار
غير المشروع بالمخدرات
والمؤثرات العقلية ومشتقاتها،
والأسلحة النارية والذخيرة
والمفجرات والأجهزة المتفجرة.
وسيتم إيلاء اهتمام خاص بتنفيذ
البرنامج المشترك بين الدول
لمكافحة الجريمة للفترة 2024-
2028، وبرنامج التعاون لمكافحة
الإرهاب والتطرف بين بلدان
رابطة الدول المستقلة للفترة
2023-2025، بالإضافة إلى
وثائق قطاعية أخرى، وإطلاق
مركز دولي لتقييم مخاطر غسل
الأموال وتمويل الإرهاب. ومن
المتوقع زيادة وتعزيز إمكانات
بلدان رابطة الدول المستقلة على
التعاون في القضايا المذكورة مع
الهيئات المتخصصة بالأمن
المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن
الجماعي ومنظمة شنغهاي
للتعاون، بالإضافة إلى منظمات
واتحادات أخرى. وسيتواصل
التعاون المشترك في تنفيذ
عمليات مشتركة لكشف وتعطيل
شبكات تهريب المخدرات
والأسلحة النارية والاتجار غير
المشروع بها. وفي إطار ضمان
الأمن البيولوجي، سيتم العمل

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص بتنفيذ البرنامج
المشترك بين الدول لمكافحة الجريمة للفترة
2024-2028، وبرنامج التعاون لمكافحة الإرهاب
والتطرف بين بلدان رابطة الدول المستقلة للفترة
2023-2025، بالإضافة إلى وثائق قطاعية أخرى،
وإطلاق مركز دولي لتقييم مخاطر غسل الأموال
وتمويل الإرهاب.

دور مجموعة البريكس في تعزيز الأمن العالمي ومكافحة تمويل الإرهاب

تعيش البشرية في عصر من التحولات التي لا مثيل لها في التاريخ. إذ تظهر مراكز قوة جديدة تستند في تأسيسها على مبادئ السيادة والاحترام المتبادل والتوازن العقلاني للمصالح. تُعد مجموعة البريكس إحدى المنابر المبتكرة التي تشجع التعاون بين الدول الأعضاء على أساس المساواة، وتسعى إلى معالجة القضايا العالمية المشتركة.

تتمثل إحدى المهام الرئيسية لمجموعة البريكس في تعزيز الأمن العالمي، بما في ذلك في المجال الاقتصادي. وتسعى دول التكتل إلى زيادة تأثيرها في النظام النقدي والمالي الدولي بشكل مخطط، وتعمل على تطوير التعاون المصرفي بين بنوكها، وتوسع من استخدام العملات المحلية في معاملاتها المتبادلة. وفي هذا الصدد، أصبحت مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعميق التعاون الدولي في هذا المجال أكثر أهمية من أي وقت مضى.

إن الجريمة الإرهابية المروعة التي ارتكبت في "كروكوس سيتي هول" يوم 22 مارس 2024 قد أظهرت للعالم مرة أخرى وبوضوح مدى خطورة الإرهاب ووحشية من يقفون وراءه. وعلى الرغم من أن التحقيق لم يكتمل بعد، إلا أن الأدلة المالية المتاحة حتى الآن تشير إلى تورط جهات أجنبية في تنظيم وتنفيذ هذه الجريمة الشنيعة.

إن مواجهة التحدي الذي يمثله الإرهاب الدولي، الذي لا يعرف حدودًا، تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي. وكما قال رئيس روسيا الاتحادية السيد فلاديمير

تتعمق علاقات التعاون البناء والشامل بين دول البريكس بصورة مستقلة عن التقلبات السياسية، بعيدًا عن أي أجندات خفية أو معايير مزدوجة. وكل هذه العوامل مجتمعة تجعل من مجموعة البريكس وجهة جاذبة للدول التي تطمح إلى عالم أكثر عدالة. وليس من قبيل المصادفة أن يشهد شهر يناير 2024 توسعًا في عضوية مجموعة البريكس بضم كل من مصر وإيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وإثيوبيا. وهناك حوالي 30 دولة أخرى تبدي اهتمامًا بدرجات متفاوتة بالانضمام إلى مجموعة البريكس.

وفي إطار رئاسة روسيا الحالية لمجموعة البريكس هذا العام، نعتبر من الأولويات الاستراتيجية الأساسية ضمان اندماج الأعضاء الجدد في المجموعة بشكل متسق ومتناغم في جميع آليات عمل مجموعة البريكس، وكذلك تعزيز التنسيق الدبلوماسي في المحافل الدولية المتعددة الأطراف. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قمنا بتخطيط وتنفيذ ما يقرب من 200 فعالية تشمل جميع القطاعات، وبعضها قد أنجز بالفعل.



سيرجي ريباكوف -

نائب وزير خارجية روسيا الاتحادية،
الممثل الخاص لروسيا في مجموعة
البريكس

بريكس المعنية بمكافحة الإرهاب حول مشكلة استغلال هذه الوسائل لأغراض غير قانونية.

وخلال الاجتماع المتخصص لمجموعة البريكس الذي عُقد في مدينة نيجني نوفغورود في أبريل من هذا العام، اقترحت هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ) على شركائها الانضمام إلى مجموعة من المشاريع ذات الطابع المحدد. إن تنفيذ هذه المشاريع سيعزز بشكل أكبر قدرات جميع أعضاء مجموعة بريكس في المجال ذي الصلة ويساهم في تعزيز الأساس المؤسسي لهذا التعاون.

وأعلنت وزارة الشؤون الخارجية الروسية عن مواصلة دعمها لجهود هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ)، مؤكدة استعدادها لتقديم المساعدة الدبلوماسية اللازمة في جميع المجالات ذات الصلة، بما في ذلك المشاركة في المنتدى الدولي المعنية بمكافحة غسل الأموال أو في إطار التعاون الثنائي مع الشركاء.

ونحن على ثقة بأن عام 2024 سيُمثل انطلاقة قوية لمجموعة البريكس نحو أفاق جديدة. نرحب بالدول التي انضمت حديثاً إلى عائلة مجموعة البريكس ونؤكد التزامنا ببذل كل الجهود الممكنة لضمان اندماجها السلس والفعال في هذه المجموعة. ونأمل أن يكون تكتل بريكس في صيغته الجديدة مثلاً على حوار مفتوح وغير مسميس إلى أقصى حد، وأن يساهم مساهمة ملموسة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب عادل يأخذ في الاعتبار مصالح كل دولة ذات سيادة. وسنواصل تعميق التعاون بشأن قضايا ضمان الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله.

تساهم مجموعة البريكس بشكل كبير في الجهود الدولية لمواجهة التهديدات الإرهابية. في إطار تحقيق هذه الأهداف، تعمل مجموعة عمل بريكس المعنية بمكافحة الإرهاب على تقديم تقارير دورية عن أنشطتها إلى كبار المسؤولين الأمنيين.

إن تطوير التعاون العملي المشترك بين الدول لمكافحة الإرهاب وتمويله، على أساس الشراكة المتساوية والاحترام المتبادل، يمثل أولوية قصوى. ومن هذا المنطلق، نهدف إلى تعزيز دور مجموعة البريكس في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، وذلك من خلال التعاون مع الأمم المتحدة التي تلعب دوراً محورياً في هذا المجال.

وتساهم مجموعة البريكس بشكل كبير في الجهود الدولية لمواجهة التهديدات الإرهابية. في إطار تحقيق هذه الأهداف، تعمل مجموعة عمل بريكس المعنية بمكافحة الإرهاب على تقديم تقارير دورية عن أنشطتها إلى كبار المسؤولين الأمنيين. إن الاستراتيجية المضادة للإرهاب وخطة العمل المتعلقة بتنفيذها، واللتين تم اعتمادهما في عامي

2020 و 2021 على التوالي خلال الرئاسة الروسية والهندية لمجموعة بريكس، توفران أساساً متيناً لعمل مجموعة عمل بريكس المعنية بمكافحة الإرهاب. وتُعقد اجتماعات مجموعة عمل بريكس المعنية بمكافحة الإرهاب بشكل سنوي برئاسة الدولة التي تترأس مجموعة البريكس.

وفي إطار تنفيذ خطة العمل لتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب، تسعى الدول الأعضاء في مجموعة البريكس إلى تعزيز قدراتها من خلال تبادل الخبرات في مجال التقنيات الحديثة مثل أنظمة الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي والأصول الرقمية، والعملات المشفرة. وتتمحور مناقشات المجموعة الفرعية المتخصصة في مجموعة عمل

بوتين: "تهدف العمليات الإرهابية التي تشهدها مختلف بقاع العالم، والتي تقف وراءها جماعات متطرفة وأجهزة استخبارات دولية، إلى زعزعة الاستقرار في الدول السيادية وتقويض أسسها الدستورية، وإشعال الفتن الطائفية والمذهبية".

وللأسف الشديد، فإن "الغرب مجتمعاً" لم يعد يمتلك ثقافة حوار سياسي، بل يرفض أيضاً المساهمة في التعاون العملي الطبيعي في مجالات مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون. حتى عمل منصة فنية متخصصة مثل مجموعة العمل المالي (FATF) لم تسلم من التسييس، مما يشير إلى عمق الاختراق السياسي في مختلف المجالات. وفي فبراير 2023، تم اتخاذ قرار غير مسبوق بوقف عضوية روسيا في المجموعة. وتتواصل المحاولات الفاشلة لإدراج روسيا في قوائم العقوبات التي تفرضها مجموعة العمل المالي، وهي محاولات تتناقض مع القواعد الإجرائية وتفتقر تماماً إلى أي أساس منطقي للأسباب المعروضة ضد روسيا.

وعلى الرغم من ذلك، ففي المحافل الدولية، لم يتمكنوا من إقناع المجتمع الدولي بصحة الاتهامات الموجهة ضد روسيا. إن عدم وجود أي أساس لهذه الاتهامات قد تم تأكيده بقرار من محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة بتاريخ 31 يناير 2024، والذي صدر رداً على الدعوى التي أقامتها أوكرانيا ضد روسيا. ولم تجد المحكمة أن بلدنا قد انتهك الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب لعام 1999، وبناءً عليه، أشارت إلى عدم انطباق مفهوم "إرهاب الدولة" أو "رعاية الدولة للإرهاب" على أفعال روسيا.

التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تجربة بلدان رابطة الدول المستقلة ومجموعة البريكس

يعد التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً ضرورياً لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، خاصة عندما تتجاوز الجرائم المالية نطاق دولة واحدة وتشمل العديد من الولايات القضائية ذات الأنظمة القانونية والمؤسسات المعنية المختلفة.



سفيتلانا شارابوفا -

مستشار إدارة العلاقات الدولية في هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ)



هيرمان نيجلياد -

وزير الدولة - نائب مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ)

نظرائها من وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية في مجال تبادل المعلومات. ويجري توقيع اتفاقات إضافية لتعميق التعاون في بعض المجالات. وبصفة خاصة، في مايو 2024، قامت هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ) بتوقيع اتفاقيات تعاون ثنائية مع نظرائها من وحدات الاستخبارات المالية في بيلاروسيا وقيرغيزستان وأوزبكستان، وذلك بهدف تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجرائم التي تتم باستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات.

واتفاقية مكافحة الفساد والاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، وكذلك في قرارات مجلس الأمن الملزمة.

ويجري تناول هذا الموضوع في اتفاقيات ثنائية محددة بين الدول وأجهزتها المختصة، كما أنه يقع ضمن نطاق القواعد القانونية الدولية والإقليمية.

على سبيل المثال، أبرمت هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ) أكثر من 100 اتفاقية تعاون دولية ثنائية مع

إن الحل الأمثل لمشكلة الجرائم المالية العابرة للحدود يتمثل في تبني نهج موحد بين مختلف الدول لتفعيل التعاون بين المؤسسات المختصة.

يحدد الحد الأدنى من مسؤوليات الدول وأجهزتها المختصة في إطار التعاون الدولي على المستوى العالمي، ولا سيما في الاتفاقيات الشاملة للأمم المتحدة مثل اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية

¹ <https://www.fedsfm.ru/releases/7729>

وبالتالي، فإن جميع بلدان رابطة الدول المستقلة، عدا أذربيجان، هي إما أعضاء أو مراقبون في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في عام 2023، شهد العالم إجراء تحقيقات مالية دولية مشتركة، شاركت فيها أكثر من 50 دولة. علاوة على ذلك، فإن أكثر التبادلات المعلوماتية كثافة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتم مع الدول التي تربطها بروسيا علاقات وثيقة على المستويات الاقتصادية والثقافية وغيرها، لا سيما بلدان رابطة الدول المستقلة.

تُعتبر مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منظمة دولية شبيهة بمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، مجموعة العمل المالي، التي تعمل على تعزيز فعالية الأنظمة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في الدول الأعضاء بها. ووفقاً للنتائج الأولية للجولة الثانية من التقييمات المتبادلة التي أجرتها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب³، شهدت الدول الأعضاء تحسناً عاماً في أنظمتها المتعلقة بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد تم تصنيف أربع دول وهي: بيلاروسيا، وكازاخستان، وروسيا، وأوزبكستان، ضمن قائمة الدول الخاضعة للمراقبة الدورية (مقارنة بدولتين في الجولة الأولى من التقييمات). تتوافق متوسطات الأداء، بشكل عام، مع المعايير التي وضعتها مجموعة العمل المالي (FATF).

المستقلة. وتتمتع دولتان من دول مجموعة البريكس وهما الهند وإيران، بوضع مراقب.

وأُسفر التعاون المثمر بين وحدات الاستخبارات المالية في بلدان رابطة الدول المستقلة والكيانات المعنية عن الكشف عن أكثر من 7200 شخص يشتبه في ارتكابهم لجرائم إرهابية، فضلاً عن القبض على حوالي 570 شخصاً مدرجين على قوائم المطلوبين دولياً في الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2023.

ومن بين المشاريع الهامة الأخرى التي يشارك فيها مجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، يمكننا أن نشير إلى نظام تبادل المعلومات والعملية المضادة للمخدرات "قناة" التي تنفذ منذ عام 2003 تحت رعاية منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

في إطار التعاون الوثيق مع مركز مكافحة الإرهاب في رابطة الدول المستقلة، ينظم مجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بانتظام عملية "الحاجز" لكشف الأفراد المتورطين في أنشطة المنظمات الإرهابية الدولية وداعميها الماليين والفكرين.

وعلاوة على ذلك، فإن بلدان رابطة الدول المستقلة تساهم بشكل فعال في التعاون الإقليمي والدولي في قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال آليات التعاون الثنائي والإقليمي المتعددة.

إن الحاجة إلى مواصلة تعزيز الآليات المشتركة لمكافحة التحديات والتهديدات التقليدية والجديدة، بما في ذلك تمويل الإرهاب وغسل الأموال وجرائم أخرى مرتبطة بمكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة غسل الأموال، قد تم تأكيدها في وثيقة رؤية رئاسة روسيا الاتحادية لرابطة الدول المستقلة لعام 2024².

وهذا يؤكد أيضاً وجود إطار قانوني إقليمي متكامل في هذا المجال. وبالتالي، تسري على نطاق دول رابطة الدول المستقلة اتفاقية لمكافحة تبييض الأموال (غسلها) المتصلة من جرائم وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (موقعة بتاريخ 15 أكتوبر 2021).

كما وقّع رؤساء بلدان رابطة الدول المستقلة في 13 أكتوبر 2023 اتفاقية لإنشاء مركز دولي لتقييم مخاطر تبييض الأموال (غسلها) وتمويل الأنشطة الإرهابية، مما يتيح تتبع التحويلات المالية المشبوهة عبر الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية والاستراتيجية الأخرى حول التهديدات الاقتصادية العابرة للحدود.

يعتبر مجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، والذي أنشئ بقرار من قادة بلدان رابطة الدول المستقلة بتاريخ 5 ديسمبر 2012 - الكيان الأساسي على مستوى بلدان رابطة الدول المستقلة المكلف بتنسيق التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويمثل رؤساء أجهزة مكافحة غسل الأموال في سبع دول هي: أرمينيا، بيلاروسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجيكستان، وأوزبكستان، دولهم في مجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول

² https://mid.ru/ru/foreign_policy/integracionnye-strukturnye-prostranstva-sng/1923888

³ تمت مراجعة التقرير المشترك الصادر عن مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة غسل الأموال بشأن التقييم المتبادل لجمهورية الهند خلال الجلسة العامة لمجموعة العمل المالي (FATF) في الفترة من 23 إلى 28 يونيو 2024.



مساهمات جليلة في هذا العمل من خلال المركز الدولي للتدريب والمنهجيات في مجال الرصد المالي. وهكذا استفاد أكثر من 1800 خبير من 15 جنسية مختلفة في العام 2023 من برامج التدريب التي يقدمها المركز الدولي للتربوي والمنهجي للرصد المالي

ويُعدّ الأولمبياد الدولي للأمن المالي مشروعاً روسياً آخر يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية واكتشاف المواهب الشابة. لقد انضمت أكثر من 30 دولة إلى الحركة العالمية لتعزيز الأمن المالي، وشارك فيها أكثر من 3 ملايين طالب وطالبة من خلال دروس مخصصة لهذا الغرض.

وبالتالي، فإن التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مبني على أساس مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عمومًا. إن التعاون بين دول البريكس ودول رابطة الدول المستقلة يستند بشكل رئيسي إلى شبكة علاقات واسعة النطاق في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها من الروابط، فضلاً عن التحديات والمخاطر المشتركة التي تواجهها هذه الدول، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله. وإلى جانب الجهود البناءة المبذولة على الصعيد الثنائي، يشهد التعاون في المحافل الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال تطوراً ملحوظاً. كما أن مواصلة تعزيز جميع أشكال التعاون الدولي وتكييفها مع التحديات والتهديدات الجديدة هو أمر بالغ الأهمية في مكافحة المظاهر العابرة للحدود لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال.

» في ضوء التوسع الذي شهدته مجموعة بريكس في شهر يناير والمسار الذي تتبعه الدول الأعضاء لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية المتبادلة المنفعة بشكل أكبر، فإن مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجريمة والتعاون في استرداد الأصول الإجرامية قد تم تحديدها كأولويات للرئاسة الروسية لمجموعة بريكس في عام 2024.

الخبراء⁵، يبلغ الحجم الإجمالي للتجارة البينية بين أعضاء مجموعة البريكس حوالي 20% من إجمالي حجم التجارة العالمية.

في ضوء التوسع الذي شهدته مجموعة بريكس في يناير والمسار الذي تتبعه الدول الأعضاء لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية المتبادلة المنفعة بشكل أكبر، فإن مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الجريمة والتعاون في استرداد الأصول الإجرامية قد تم تحديدها كأولويات للرئاسة الروسية لمجموعة بريكس في عام 2024⁶. وإلى جانب التعاون القائم على المنصات العالمية والإقليمية لمكافحة غسل الأموال، يشهد الحوار بين دول "بريكس" تطوراً ملحوظاً، خاصة في إطار المجلس الجديد المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهكذا، خلال الاجتماع الأول للمجلس الموسع الذي انعقد في شهر فبراير 2024، قدمت روسيا مبادرات تهدف إلى زيادة شفافية الأنظمة المالية وتقليل المخاطر والتهديدات وكذلك إشراك الشباب في مجال الأمن المالي.⁷

إن صياغة نهج موحد بين دول البريكس وبلدان رابطة الدول المستقلة في مجال تدريب وتأهيل الكوادر المتخصصة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو أحد أكثر الآليات فعالية للوقاية من هذه الجرائم ومنع ارتكابها. وتقدم روسيا

وعلاوة على تنفيذ التزامات إجراء التقييمات المتبادلة بما يتوافق مع منهجية مجموعة العمل المالي المعتمدة (FATF)، تشهد مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنفيذ مبادرات لتعزيز التعاون بين الأطراف الفاعلة في أنظمة مكافحة غسل الأموال في الدول الأعضاء وتطوير آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وعلى وجه الخصوص، يُعقد منتدى البرلمانين لممثلي الهيئات التشريعية الوطنية ومجلس الامتثال الدولي للقطاع الخاص على أساس سنوي.

وبالإضافة إلى بلدان رابطة الدول المستقلة، توحّد مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أيضاً أكبر ثلاث اقتصادات في دول البريكس — الهند والصين وروسيا. وتشارك إيران في أنشطة المنظمة بصفة مراقب.

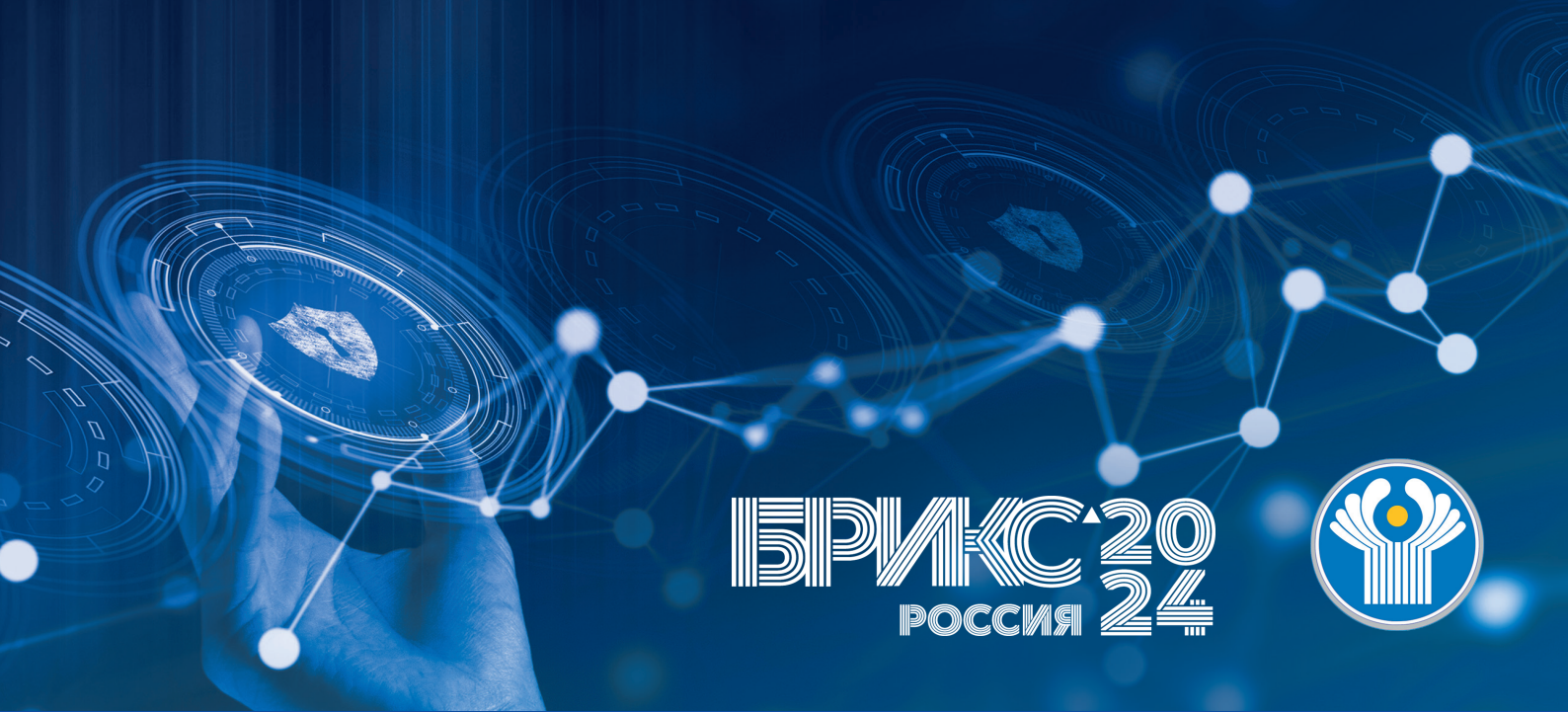
وبناءً على أرقام صندوق النقد الدولي، وصل إجمالي الدخل القومي لدول البريكس الخمسة المؤسسة إلى 58.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، وهو ما يمثل 33% من إجمالي الدخل القومي العالمي. وقد شهد العام 2023 ارتفاعاً قياسياً في حجم التبادل التجاري بين روسيا ودول البريكس، حيث بلغ 294 مليار دولار أمريكي⁴. وفقاً لتقديرات

⁴ <https://clck.ru/3B9aiN>

⁵ <https://russian.news.cn/20240501/7e237cab9c7b42ba86394dfff193b272/c.html>

⁶ <https://brics-russia2024.ru/russia-and-brics/priorities>

⁷ <https://www.fedsfm.ru/releases/7322>



БРЯКС 20
РОССИЯ 24



بريكس ورابطة الدول المستقلة: بنية الأمن المالي

- | | |
|---|--|
| <p>20 روبرتو دي أندراي ميرونو
وُعدّ الشفافية، واحترام القانون،
وبناء شبكات قوية ومستدامة للأمن
المالي، شروطاً أساسية لتعزيز
العلاقات بين دول البريكس وتعزيز
التعاون بين دول الجنوب العالمي.</p> <hr/> <p>23 نيرمالا جوبال -
روسيا تتحول إلى لاعب رئيسي على
الساحة الدولية</p> | <p>14 فيفيك أجروال
استراتيجية الهند للحد من مخاطر
غسل الأموال وتمويل الإرهاب من
خلال التحول إلى اقتصاد رقمي</p> <hr/> <p>18 شمس الدين صاحبنازاروف -
الاستخبارات المالية لجمهورية
أوزبكستان ودورها في تعزيز الأمن
المالي الدولي</p> |
|---|--|



استراتيجية الهند للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التحول إلى اقتصاد رقمي

تواجه الدول التي تُهيمن فيها المعاملات النقدية على اقتصادها مخاطر جسيمة تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب طبيعة المعاملات النقدية السرية وصعوبة تتبعها. وتتميز هكذا اقتصادات بسهولة نقل الأموال غير القانونية ودمجها في مثل هذا الاقتصاد دون أي صعوبة أو لفت أنظار السلطات. علاوة على ذلك، يُعيق هذا الأمر ممارسة الرقابة التنظيمية الفعالة والالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يُشكل ثغرة أمنية في النظام المالي. لذلك، من الضروري أن تتخذ الدول إجراءات محددة تهدف إلى تقليص الاعتماد على المعاملات النقدية في أنشطتها الاقتصادية.

المقالة الاستراتيجية "JAM" الثلاثية التي تم إقرارها في الهند. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية والمدفوعات الرقمية دون المساس بالنزاهة المالية.

التدابير السياسية الهادفة إلى تقليل الاعتماد على النقد

نظرًا لصعوبة مراقبة العمليات النقدية، قد تُمارس أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي وتمويل الإرهاب دون أن يتم الكشف عنها. كشفت التقييم الوطني للمخاطر (NRA) لعام 2011 والكتاب الأبيض حول "الأموال

وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الهند خطوات هامة للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال التحول من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النقد إلى اقتصاد رقمي أكثر رسمية. لقد كانت القوة الدافعة الرئيسية لها هي اكتشاف مخاطر كبيرة مرتبطة بالمعاملات النقدية، تم تسليط الضوء عليها في التقييمات الوطنية للمخاطر وتقارير مجموعات العمل المختلفة. تناقش هذه المقالة الدوافع وراء تبني الهند لسياسات جديدة، وتحلل استراتيجيات التنفيذ التي تم اعتمادها، وتقيم بدقة تأثير هذه التدابير على مختلف جوانب الاقتصاد والنظام المالي. بالإضافة إلى ذلك، تناقش



فيفيك أجروال

مدير وحدة

الاستخبارات المالية في الهند، ورئيس الوفد الهندي في كل من مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



حلول تقنية أكثر سهولة، وخفض تكاليف الامتثال عبر تطبيق إجراءات "اعرف عميلك" مبسطة للفئات السكانية ذات الدخل المنخفض والتي لا تُشكل عملياً أي مخاطر بخصوص تمويل الإرهاب أو غسل الأموال، وتعزيز نزاهة النظام المالي، وحماية هوية العملاء ذوي المخاطر المنخفضة من السرقة من قبل المجرمين بهدف غسل الأموال واستخدامهم "كقنوات لنقل الأموال".

تهدف الاستراتيجية الثلاثية JAM (Jan Dhan و Aadhaar و Mobile) إلى تعزيز شمولية الخدمات المالية بشكل شامل وتشجيع استخدام المعاملات الرقمية. وتُقسم هذه المبادرة إلى ثلاثة محاور أساسية. برنامج Jan Dhan: يهدف هذا البرنامج إلى ضمان حصول كل مواطن هندي على حساب مصرفي بدون رصيد، مما يفتح المجال أمامهم للاستفادة من الخدمات المالية الرسمية. وقد ساهم ذلك في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بشكل ملحوظ. وورد في تقرير "Global Findex" ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات المالية من 35.23% في عام 2011 إلى 80% في عام 2017. أما المحور الثاني فهو برنامج Aadhaar، وهو نظام تحديد الهوية البيومترية مع تخصيص رقم تعريف فريد لكل مواطن. ويُقدم برنامج Aadhaar طريقة آمنة ومريحة للتحقق من هوية الأفراد، وهو عنصر أساسي في العمليات الإلكترونية. ويشكل Mobile المحور الثالث، وهو تهدف إلى نشر وتوسيع نطاق منظومة المدفوعات الإلكترونية. وتضع الحكومة إنشاء منصات مثل واجهة الدفع الهندية - واجهة المدفوعات الموحدة (BHIM-) وخدمة الدفع الفوري (IMPS) وأدوات الدفع المدفوعة مسبقاً (PPIs) على رأس أولوياتها بهدف نشر استخدام المدفوعات الإلكترونية.

قانون يقضي بتحصيل ضريبة من كل من المشتري والبائع في حال بيع عقار بسعر أقل من القيمة السوقية العادلة، وذلك عند اكتشاف مثل هذه العمليات.

التحفيز/الردع: تُلزم القوانين المصارف إبلاغ وحدة الاستخبارات المالية الهندية وإدارة الضرائب بعمليات السحب والإيداع النقدية الكبيرة، وتهدف هذه الإجراءات إلى تعزيز الرقابة على حركة الأموال النقدية ذات المبالغ الكبيرة ومنع استخدامها في الأغراض غير القانونية. وعلاوة على ذلك، تم سن إجراءات محددة لتشجيع استخدام المعاملات غير النقدية. وبالتالي، فإن الشركات الصغيرة لديها الفرصة لدفع الضرائب بموجب نظام ضريبة التسوية المشروطة، حيث يُعتبر 8% من الإيرادات السنوية دخلاً خاضعاً للضريبة. غير أنه، في حال تمت جميع معاملات الشركة عبر القنوات المصرفية أو الرقمية، فإن الدخل الخاضع للضريبة سيقصر على 6% من تلك المعاملات.

التحفيز: واجهت الهند تحدياً رئيسياً في مستهل جهودها لتقليل مخاطر اقتصادها المعتمد بشكل كبير على النقد، حيث تبين أن شريحة واسعة من السكان لا تمتلك حسابات مصرفية أو إمكانية الوصول اللازمة لإجراء معاملات غير نقدية. وتُعد المدفوعات الصغيرة هي السمة المميزة للمعاملات التي يُنفذها الأفراد الذين لا يستفيدون من الخدمات المصرفية. ويرى الكثيرون في ضرورة الذهاب إلى البنك لإتمام المدفوعات الصغيرة المتكررة عائقاً يحول دون إتمامها بسهولة. وعلاوة على ذلك، شكلت تكاليف الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل البنوك عبئاً كبيراً على الشركات التجارية الصغيرة. أمام هذا الوضع، برزت الحاجة إلى تبسيط العملية المعقدة من خلال تصميم

القدرة" (WPBM) لعام 2012 في الهند عن أن هيمنة المعاملات النقدية تمثل أحد أهم مجالات المخاطر. علاوة على ذلك، ووفقاً للتقرير الثاني لفريق التحقيق الخاص (SIT) المعني بشؤون "الأموال النقدية" لعام 2016، تنسم المعاملات النقدية بعلاقة مباشرة بمخاطر تمويل الإرهاب، مما يُشير إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة للحد من هذه المعاملات.

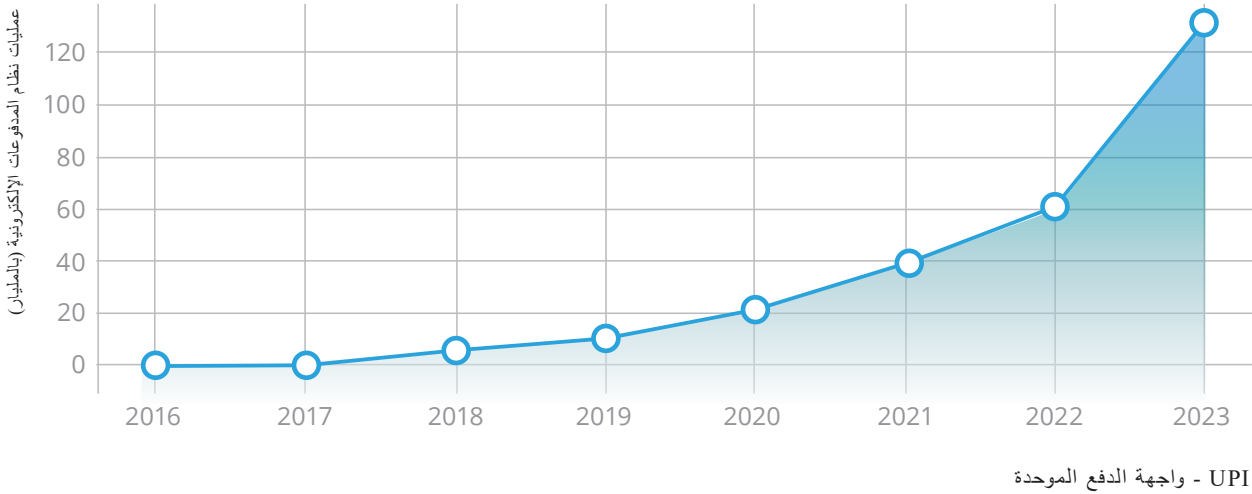
يُمكن لأي سياسي الاستفادة من ثلاث أدوات سياسية رئيسية، مرتبة حسب تناقص فعالية تطبيق القانون: التفويض، التحفيز/الردع، والتوجيه. وتتبع الهند نهجاً متعدد المسارات للحد من الاعتماد على النقد، وذلك من خلال دمج هذه التدابير الثلاثة بطريقة متوازنة.

التفويض: فرضت الهند في عام 2017 قيوداً على المعاملات النقدية التي تزيد قيمتها عن 200,000 روبية هندية (حوالي 2500 دولار أمريكي) في معاملة واحدة أو أكثر مرتبطة بنفس الحدث أو في غضون يوم واحد. تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من تداول المبالغ النقدية الكبيرة والتي لا يمكن تعقبها في الاقتصاد. وتُخضع الشركات التي تتجاوز عائداتها الحد المقرر لعملية تدقيق ضريبي من قبل محاسب مهني مُعتمد. وتفرض غرامة رادعة تعادل مبلغ المعاملة على أي شخص ينتهك هذا الحظر. وتقع على عاتق المختص مسؤولية تحديد حالات مخالفة الحظر وتوثيقها في تقرير التدقيق الضريبي. علاوة على ذلك، تعتمد الإدارة نهجاً يراعي المخاطر عند تطبيق هذا الحظر والتحقق من التزامه.

وأظهرت نتائج تحليل أنواع معاملات العقارات أنها تنطوي على مخاطر عالية فيما يتعلق بغسل الأموال. لوحظ أن الأشخاص الذين يقومون بغسل العائدات غير المشروعة يُوجهونها نحو صفقات العقارات، حيث يدفعون جزءاً من ثمن الشراء نقداً، بينما لا يتم إدراج الجزء النقدي في التقارير. وبهدف الحد من عمليات بيع العقارات نقداً، تم إقرار

ويُقدم برنامج Aadhaar طريقة آمنة ومريحة للتحقق من هوية الأفراد، وهو عنصر أساسي في العمليات الإلكترونية.

الشكل 1. نمو عمليات نظام المدفوعات الإلكترونية في الهند، خلال الأعوام 2016 حتى 2023
المصدر: المؤسسة الوطنية للدفع في الهند



ومنعها. تُنشئ العمليات الرقمية سجلًا دقيقًا للمعاملات المالية، مما يُحبط محاولات دافعي الضرائب للتملص من دفع الضرائب المستحقة على الدخل الناتج عن تلك المعاملات. خامسًا، يُفضي التحول إلى المعاملات الإلكترونية إلى جملة من الفوائد الاقتصادية الأخرى وهي: أنها أكثر كفاءة وتتطلب تكاليف تشغيل أقل وأكثر ملاءمة لكل من المستهلكين والشركات.

نتائج تطبيق السياسة

1. انخفضت حالات هدر الأموال المخصصة للبرامج الحكومية للضمان الاجتماعي.
2. ارتفع مستوى الوصول إلى الخدمات المالية.
3. حدثت زيادة كبيرة في عدد المعاملات الإلكترونية.
4. شهدت حالات التهرب الضريبي ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب انخفاضًا ملحوظًا.
5. حقق الانتقال إلى التعاملات الإلكترونية -مكاسب اقتصادية متعددة.

"Dhan Yojana" في دمج ملايين المواطنين الذين كانوا محرومين من الخدمات المصرفية سابقًا في النظام المصرفي. ولا يقتصر توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية على تعزيز المساواة الاقتصادية فحسب، بل يسمح أيضًا بمتابعة عدد أكبر من المعاملات ومراقبتها. ثالثًا، حدثت زيادة كبيرة في عدد العمليات الإلكترونية. إذ تُسجل أنظمة الدفع الرقمية ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات استخدامها. وبالفعل، تجاوز حجم المعاملات الإلكترونية عبر واجهة الدفع الموحدة 120 مليارًا بحلول نهاية عام 2023 (يرجى الرجوع إلى الشكل 1 أدناه). وبرزت واجهة الدفع الموحدة كمنتج ثوري، حيث شهد شهر أغسطس 2022 وحده إتمام 6,58 مليار معاملة بقيمة 10,73 تريليون روبية هندية.

رابعًا، شهدت حالات التهرب الضريبي ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب انخفاضًا ملحوظًا. ونتيجةً لفرض قيود على المعاملات النقدية وتوسيع نطاق المدفوعات الرقمية، شهدت الهند انخفاضًا هامًا في المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتميز المعاملات الإلكترونية بسهولة الرقابة والمتابعة، مما يمنح السلطات أدوات أكثر فاعلية للكشف عن الأنشطة غير القانونية

نتائج تطبيق السياسة

أثبت التأثير التراكمي للاستراتيجيات فاعلية كبيرة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في المعاملات الإلكترونية وانخفاض متزامن في الاعتماد على النقود. وقد أسفرت عملية تطبيق هذه الخطوات عن إنجاز نتائج ملموسة. أولاً، تم الحد من هدر الأموال في برامج الضمان الاجتماعي الحكومية. وفي إطار برنامج Jan Dhan Yojana، يتم تحويل المساعدات مباشرةً إلى الحسابات المصرفية للمستخدمين، مما يقلل من التسريبات ونتيجةً لذلك يقلل من كمية "الأموال القذرة" المتولدة في الاقتصاد. وهكذا، تم إدراج نظام "PAHAL Yo-jana" في موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأكبر نظام تحويل مباشر للأموال في العالم. ويوفر نظام "PAHAL Yo-jana" تحويلات مباشرة للمستخدمين من غاز النفط المُسال عبر إيداعها في حساباتهم المصرفية. وبناءً على ما سبق، يحصل أكثر من 146.2 مليون شخص مساعدات مالية مباشرة. وبفضل ذلك، تم تقليل احتمالية حدوث الفساد وتسرب الأموال المخصصة للرعاية الاجتماعية.

ثانيًا، ارتفع مستوى الوصول إلى الخدمات المالية. وقد أسهم برنامج "Jan



الصعوبات واتجاهات التنمية

أحرزت الهند إنجازات كبيرة في الحد من اعتمادها على النقود، إلا أن بعض الصعوبات ما زالت قائمة. ولا تزال هناك ضرورة ملحة لضمان انتشار واسع النطاق لأنظمة الدفع الرقمية، خاصة في المناطق الريفية والمناطق الأقل نمواً. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري للغاية اتخاذ تدابير صارمة لضمان أمن وسلامة منصات الدفع الرقمية لمنع الجرائم الإلكترونية والاحتيال.

حاسماً في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

على المدى الطويل، ستركز الهند على بذل جهود منظمة لتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتحسين الأمن السيبراني، وتقديم دعم سياسي مستمر للحفاظ على التقدم المحرز. وإدراكاً منها لأهمية الابتكار والتكيف، ستقدم الهند خطوات حاسمة لتعزيز أمن نظامها البيئي للأعمال وتوسيع نطاق الوصول إلى فوائد الاقتصاد الرقمي ليشمل جميع مواطنيها.

المؤلف هو مدير وحدة الاستخبارات المالية الهندية ورئيس الوفد الهندي في كل من مجموعة العمل المالي (FATF) والمجموعة الأوروبية الآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EAG). يُقدم الكاتب في هذه المقالة وجهة نظره الشخصية.

الارتفاع في عدد المعاملات الرقمية مع ازدياد مخاطر الهجمات الإلكترونية. إن تعزيز إجراءات الأمن السيبراني وتعليم الجمهور مبادئ الاستخدام الآمن للتكنولوجيا الرقمية، أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة المستخدمين في النظام. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، قامت الهند باتخاذ خطوات ملموسة، من بينها إنشاء مركز التنسيق الهندي لمكافحة الجرائم الإلكترونية (I4C) في عام 2021.

وتشمل التدابير الأخرى التي اتخذتها الهند - تقديم دعم سياسي مستمر وتشديد الرقابة من قبل الجهات التنظيمية لضمان التكيف مع التغييرات في البيئة المالية. ويتضمن ذلك تحديث الأنظمة التشريعية لتشمل أشكال المعاملات الرقمية الناشئة وضمان فعالية وسلامة إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الخاتمة

لقد أثمرت جهود الهند الرامية إلى الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه التعامل النقدي إلى اقتصاد يعتمد على المعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تدابير مثل التفويض والتحفيز والردع، نتائج إيجابية للغاية. ونتج عن تنفيذ استراتيجية "JAM" الثلاثية، إلى جانب فرض قيود صارمة على التعاملات النقدية، ازدياد ملحوظ في إمكانية حصول المواطنين على الخدمات المالية وإجراء المعاملات الرقمية. لم تقتصر هذه التدابير على تعزيز الكفاءة الاقتصادية وسهولة الاستخدام فحسب، بل لعبت أيضاً دوراً

تشجع الدولة على الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات، لضمان حصول جميع المواطنين على إمكانية الوصول إلى أنظمة دفع رقمية موثوقة وآمنة

وفي إطار تعزيز الاقتصاد الرقمي، تعمل الهند على تطوير بنيتها التحتية الرقمية. إذ تشجع الدولة على الاستثمار المستمر في البنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات، لضمان حصول جميع المواطنين على إمكانية الوصول إلى أنظمة دفع رقمية موثوقة وآمنة. وتُعتبر مبادرة "الهند الرقمية" بمثابة - خطوة هامة من قبل الحكومة الهندية في هذا المجال. إذ تولي الهند اهتماماً خاصاً بتعزيز الأمن السيبراني، حيث يترافق

الاستخبارات المالية لجمهورية أوزبكستان ودورها في تعزيز الأمن المالي الدولي

إن الأمن المالي لأي بلد مرتبط في المقام الأول ارتباطاً وثيقاً بالوعي المالي للمواطنين، وبنزاهة وكفاءة القطاع الخاص والعام، وبإنصاف تطبيق القوانين الرقابية.

يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن الاقتصادي للبلاد والمنطقة بأسرها.

التعاون الدولي

حققت وحدات الاستخبارات المالية في دول المنطقة الأوراسية إنجازات ملحوظة في تعزيز النظام العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويعود الفضل في ذلك إلى العمل المتضافر والمنسق بين الدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يدل على سعي هذه الدول لبناء نظام مالي آمن في المنطقة.

لقد مضى على إنشاء إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية لدى النيابة العامة في جمهورية أوزبكستان 23 عامًا. خلال هذه الفترة، أثبتت الاستخبارات المالية الأوزبكية مرارًا وتكرارًا فعاليتها على المستويين الوطني والدولي.

وقد عُهد إلى الإدارة التابعة للنيابة العامة بمكافحة الجرائم المتعلقة بالضرائب والعملات، وتبييض الأموال، وتمويل الأنشطة الإرهابية، واختلاس الأموال العامة، والتجارة غير المشروعة بالأدوية.

بصفتها الجهة الحكومية المنوط بها تنسيق وتأمين الشؤون المالية للبلاد، تبذل الإدارة التابعة للنيابة العامة قصارى جهدها لتقليل حجم اقتصاد الظل ومنع تهريب رؤوس الأموال، الأمر الذي



شمس الدين صاحبنازاروف -

رئيس إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية لدى النيابة العامة في جمهورية أوزبكستان



عن الأهمية الكبيرة لحجم العمليات المرتبطة بالنشاط التجاري.

- **الزيادة المطردة في استخدام العملات المشفرة لإتمام المدفوعات في مجالات الحياة المتنوعة.** إن سهولة استخدامها في المعاملات تجعلها جذابة للمجرمين بسبب صعوبة تتبعها وكشف هوية مستخدميها.

وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من كل ما يتم اتخاذه من إجراءات، فإن المخاطر المصاحبة لتطور تكنولوجيا المعلومات لا تزال تشكل مصدر قلق. وعلى وجه الخصوص، تتركز هذه الجرائم بشكل أساسي على الاحتيال والجرائم الإلكترونية وسرقة البيانات الشخصية وغيرها، وهي جميعها جرائم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الوعي المالي لدى الجمهور.

ولا شك أن التهديدات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي في المنطقة ستزداد تعقيداً وتنوعاً، الأمر الذي يتطلب من وحدات الاستخبارات المالية التكيف مع هذه التطورات بسرعة والتصدي الاستباقي لهذه التحديات.

وتعتمد فعالية هذه التدابير بدورها على عمل جيد التنسيق ومنسق في مجال التعاون الدولي، لأنه من المستحيل تحقيق نتائج فعالة دون بذل جهود مشتركة.

وتشارك إدارة مكتب المدعي العام أيضاً في جميع اجتماعات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومجموعة "إيغمونت"، وتتعاون بشأن البحث عن الأصول وإعادتها في إطار ARIN-WCA وغيرها من المنظمات. وضمن إطار مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقوم هيئة مكافحة غسل الأموال في أوزبكستان بتنفيذ البرامج التي تم إطلاقها على مستوى المنطقة.

أوجه الخطر الجديدة والتهديدات الناشئة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ونتيجة لتطور الأدوات المالية وتكنولوجيات المعلومات، برزت تهديدات وتحديات جديدة تتطلب استجابة مناسبة وبناء آليات لمواجهتها.

حتى الآن، يمكن تحديد المخاطر التالية ضمن الأنظمة الوطنية في المنطقة الأوراسية:

- **غسل الأموال عبر التجارة الإلكترونية.** تلجأ الجهات الإجرامية إلى استغلال التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية لتنفيذ عمليات غسل الأموال، حيث يتم مزج الأموال المتحصلة من جرائم بغيرها من الأموال المشروعة لإخفاء مصدرها الحقيقي، وهي ظاهرة منتشرة في دول المنطقة. وترجع هذه الحقيقة

وعلى وجه الخصوص، تواصل جمهورية أوزبكستان العمل على إقامة وتعزيز العلاقات مع وحدات الاستخبارات المالية للدول الأجنبية، كما تبذل أقصى الجهود لضمان تنفيذ طلبات الشركاء الأجانب بشكل سريع وفعال.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد الطلبات المرسلة والواردة، وتوسعاً في نطاق التعاون مع وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية، سواء على أساس مذكرات التفاهم الموقعة أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، وهذا يشير إلى فعالية آليات التعاون الدولي في هذا المجال.

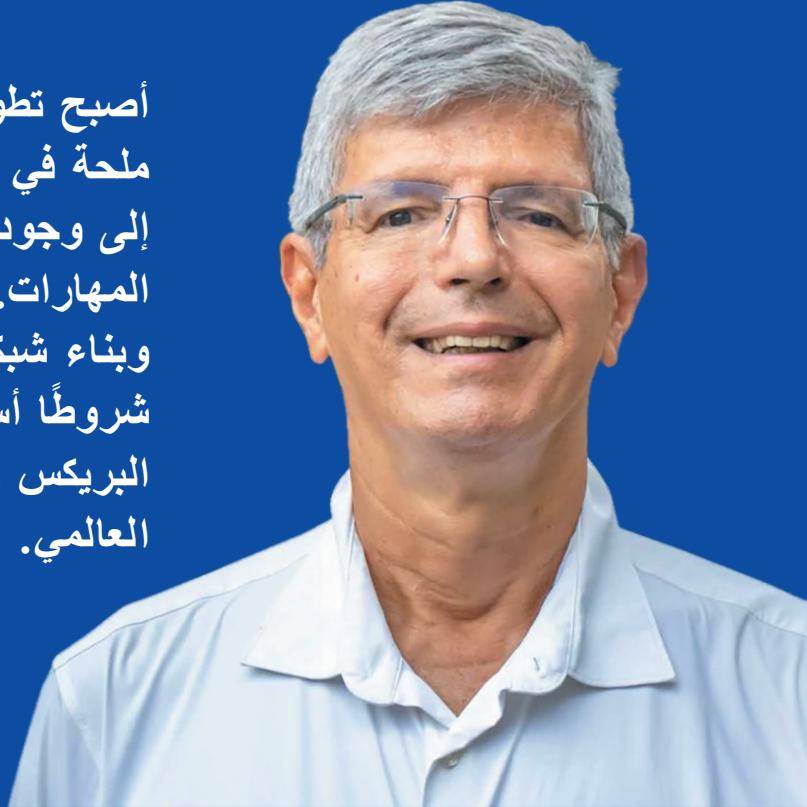
في إطار تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقعت وحدة الاستخبارات المالية الأوزبكية أكثر من 30 مذكرة تفاهم مع وحدات الاستخبارات المالية في دول أخرى منذ إنشائها.

علاوة على ذلك، تشارك هيئة مكافحة غسل الأموال في أوزبكستان بشكل دائم في البرامج التي يطلقها مجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ومجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومجموعة "إيغمونت"، والمركز الإقليمي لتنسيق المعلومات في آسيا الوسطى، وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة.

» **وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد الطلبات المرسلة والواردة، وتوسعاً في نطاق التعاون مع وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية، سواء على أساس مذكرات التفاهم الموقعة أو على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.**

رئيس الجامعة الفيدرالية في ريو دي جانيرو روبرتو دي أندراي مديرونو

أصبح تطوير مهارات الأمن المالي ضرورة ملحة في العصر الحالي، حيث تُشير المؤشرات إلى وجود طلب عالمي متزايد على هذه المهارات. وتُعَدّ الشفافية، واحترام القانون، وبناء شبكات قوية ومستدامة للأمن المالي، شروطاً أساسية لتعزيز العلاقات بين دول البريكس وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي.



ضم الوفد البرازيلي في عام 2022 نخبة من الطلاب المتميزين من مختلف التخصصات الأكاديمية، شملت الهندسة وعلوم الكمبيوتر والفيزياء والأدب والعلاقات الدولية. وقد شكّل لقاء هؤلاء الطلاب بتجربة فريدة من نوعها خلال زيارتهم لمدينة سوتشي، وتقديمهم لبلدهم والمشاركة في هذا الحدث، ذكرى خالدة لا تُحصى من ذاكرتهم. وساهم ذلك في تهيئة الظروف لنشر الوعي حول مسائل الأمن المالي بين الطلاب الآخرين.

مباشرة وقيمة للتواصل مع خبراء من روسيا، والمشاركة في عدد من المعارض والأحداث التفاعلية، وحضور محاضرات وندوات لم تُقدم من قبل في البرازيل، وتناولت مواضيع رائجة حالياً مثل العملات المشفرة، ومخططات الاحتيال المالي، والتحقيقات في مجال غسل الأموال.

يشارك طلبة الجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو في مبادرات الأمن المالي منذ عام 2022، عندما شاركنا في أولمبياد الأمن المالي الدولي في سوتشي بدعوة من جامعتنا الشريكة، الجامعة الروسية للصدقة بين الشعوب.

في شهر مايو من عام 2024، نظمت الجامعة الاتحادية لريو دي جانيرو المعرض الأول حول "التعليم والمهنة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البرازيل". ما هو مستوى الإقبال والمشاركة في مثل هذه الأنشطة من قبل الطلاب؟

حقق الحدث الذي نظمته الجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو نجاحاً ملحوظاً، حيث اجتذب طلاباً من مختلف التخصصات، وكان معظمهم على دراية بمسار اختيار المشاركين في الأولمبياد الدولي للأمن المالي، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. حظي الطلاب بفرصة



وثؤمن الجامعة إيمانًا راسخًا بهذه الرؤية للمستقبل وتبأشر العمل حاليًا على تنفيذ مبادرات لتطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون، بمشاركة من شركاءنا المؤسسيين، وتتولى دور المنظم لمثل هذا العمل.

حظيتُ بشرف زيارة موسكو في عام 2023، حيث شاركتُ في فعاليات ورشات تقنية في مقر الجامعات الشريكة. لقد تم استقبالنا بحفاوة كبيرة، مما سمح لنا بتنشيط جهودنا في تكوين شراكات. وقد أثمرت هذه الجهود عن توقيع عشرات الاتفاقيات العلمية التي تُتيح فرصًا حقيقية لتعزيز التعبئة الأكاديمية والعلمية.

إلى أي حد يشارك الشباب البرازيلي الحالي في المسائل المتعلقة بالأمن المالي والتعاون الدولي؟

اتخذت الجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو خطوة رائدة من خلال كونها أول جامعة برازيلية تبأشر العمل في هذا المجال. وقد تمخضت هذه الفرصة عن نتائج إيجابية للغاية، وذلك بفضل مبادرة الطلاب أنفسهم الذين قدموها ردًا على نداء في نظامنا المعلوماتي. وشكل مشروع مشترك تم تنفيذه بالتعاون مع الجامعة الروسية للصداقة بين الشعوب مصدر إلهام لهذه المبادرة.

تلقى هذه الموضوعات رواجًا واسعًا بين أوساط الشباب، لما تطرحه من نقاشات حول قضايا تمسّ صميم الواقع البرازيلي، ولما توفره من أدوات لتعزيز مبادئ الشفافية ومحاربة الفساد.

لا شك أن التعاون الدولي ينطوي على مستوى معين من التعقيدات، حيث أنه يتعلق بكميات أكبر من الحوافز في مجال التنقل والتمويل مقارنة بما كانت تقدمه البرازيل في الماضي. ومن هذا المنطلق، ندعو إلى إعادة إطلاق برامج تعزيز التبادل الأكاديمي مثل "العلم بلا حدود" ("Ciência Sem Fronteiras"). ومن خلال هذه البرامج، يُمكن تقديم الدعم



ويشهد التعاون بين روسيا والبرازيل في مجال مكافحة الجرائم المالية ازديادًا ملحوظًا وتوسعًا مستمرًا على مدار السنوات. بأي الطرق أو الأساليب يمكن لجامعتكم توفير بيئة تعليمية مناسبة للشباب الذين سيشركون في هذا العمل؟

الجامعة هي بيئة توفر ثلاثة عناصر ضرورية لإنجاز هذا العمل: بيئة مواتية لإطلاق العنان للإمكانات الإبداعية والمبتكرة، وتطوير نشاط للمعرفة متعددة التخصصات، وحماس المتخصصين الشباب الموهوبين.

يستحق طلابنا لقب "طلاب مينيرفا" ويحصلون عليه - هذه الألهة الرومانية هي رمز جامعتنا. أصبح تطوير مهارات الأمن المالي ضرورة ملحة في العصر الحالي، حيث تُشير المؤشرات إلى وجود طلب عالمي متزايد على هذه المهارات. وتُعدّ الشفافية، واحترام القانون، وبناء شبكات قوية ومستدامة للأمن المالي، شروطًا أساسية لتعزيز العلاقات بين دول البريكس وتعزيز التعاون بين دول الجنوب العالمي.

يتميز هذا التحالف بطابعه الاستراتيجي، حيث يُتيح آفاقًا لدمج أسواق اقتصادية جديدة، وإقامة علاقات اجتماعية وثقافية واسعة وغنية، مبنية على مبادئ الاحترام المتبادل والعدالة والأخوة.

في إطار فعاليات المعرض، قدم خبراء من روسيا عروضًا توضيحية حول مخططات استغلال الشباب في الجرائم المالية. هل تواجه البرازيل ظاهرة استخدام الشباب في الجرائم؟

نعم. في هذا الصدد، تواجه البرازيل العديد من التحديات، بالنظر إلى كل من المشكلات القانونية التي تواجه الشباب، وقبل كل شيء، الحقائق الاجتماعية الناجمة عن عدم المساواة في الدخل وعدم المساواة في الوصول إلى الفرص في المجتمع البرازيلي. تُظهر فئة الشباب في البرازيل مواهب استثنائية، الأمر الذي يوجب على الحكومة تهيئة الظروف المثلى لدعم مسيرتهم الاجتماعية والاقتصادية. تلعب الجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو دورًا هامًا في معالجة هذه القضية من خلال تنفيذ مبادرات تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا، وتوفر لهم فرصًا للتدريب والدعم الاجتماعي.

إن فئة الشباب هي أكثر عرضة للانخراط في الجريمة بسبب الوعد بتحقيق الثراء السريع. وفي ظل ظروف قاسية وبطء وتيرة التغيير الاجتماعي، يميل الفرد الذي نشأ في بيئة صعبة إلى الاستسلام للإغراءات، بما في ذلك الانخراط في السلوكيات الإجرامية. لكن بعد فترة قصيرة من "العمل" في عالم الجريمة، عادة ما تلتفت هذه الشخصيات انتباه السلطات، وتواجه مستقبلًا مأساويًا للغاية.

2023، وقد سبق نشرها في هذه المجلة.

تتضمن الاستراتيجية المبينة في هذه الخطة خطوات محددة لتمكين الجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو - في حدود اختصاصاتها ومواردها - من الاضطلاع بدور منسق للمنظمات الشريكة، وضمان المناقشات حول قضايا الأمن المالي مع الشركاء الدوليين على مختلف المستويات. وكمثال على تنفيذ هذا الدور، يمكننا ذكر تنظيم فعالية في ريو دي جانيرو، حيث عقد أعضاء وفد المركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي خلال هذه الفعالية اجتماعات مع ممثلي النيابة العامة والشرطة الاتحادية ومصلحة الضرائب الاتحادية، وذلك بمشاركة خبراء من الجامعة.

إنّ غايتنا هي توسيع نطاق هذه المبادرات، وتوفير فرص الوصول إلى شبكات المعرفة لدى شركائنا، والمساعدة في تنفيذ البرامج التعليمية، وتعزيز ودعم استقرار النظم المالية.

ونحن نسعى من خلال تطبيق هذه الخطط إلى جلب المزيد من الشركاء من القطاعين الخاص والحكومي، مما يساهم في بناء بيئة آمنة وموثوقة للجميع.

مقطّفات من حوار مع السيدة ألكسندرا مالياوفا



في العام الماضي، أعلن فريقكم عن نيته الانضمام إلى "الحركة الدولية للأمن المالي". ما هو تصوركم لدور هذه المبادرة على صعيد النظام المالي العالمي؟

عقب نجاح مشاركتنا في أولمبياد 2022، أسست الجامعة الاتحادية في ريو دي جانيرو "المجموعة الدولية للأمن المالي"، وتهدف هذه المجموعة إلى ضمان سلامة أموال وفودنا وتنظيم مشاركتهم بفعالية في مختلف الفعاليات الدولية.

وفي هذا السياق وفي ضوء الخبرات المكتسبة خلال الفعاليات، قام طاقمنا التدريبي بإعداد خطة عمل شاملة تضمنت مجموعة من الإجراءات والأنشطة على مختلف المستويات وبدرجات متفاوتة من التعقيد. وأحيلت الوثيقة إلى اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية في عام

المالي لتبادل الطلاب، وهو ما يُمثل وسيلة فعّالة لتهيئة بيئة مناسبة للتعاون الدولي المستدام والمثمر.

يقام الأولمبياد الدولي للأمن المالي للعام الرابع على التوالي، حيث يجمع الطلاب الموهوبين من المدارس والجامعات في أكثر من 35 دولة. وبرز طلاب من البرازيل من بين المشاركين بتحقيقهم جوائز ومراكز متقدمة في عامي 2022 و 2023. ما هي التأثيرات التي خلقتها هذه المشاركة في الأولمبياد على مسيرتهم؟

تُمثل المشاركة في الأولمبياد علامة فارقة في حياة الطلاب، حيث يتحملون مسؤولية تمثيل جامعتنا وبلدهم البرازيل على أكمل وجه.

لم يسبق لعدد كبير من الطلاب المشاركين في الأولمبياد السفر إلى الخارج أو المشاركة في فعاليات رفيعة المستوى مثل تلك التي تُقام سنوياً في سوتشي.

وإلى جانب تعزيز المعرفة في مجال الأمن المالي، تُثري هذه المبادرة وتوسع آفاق التواصل مع مختلف أنحاء العالم وثقافته المتنوعة، مما يفتح المجال لبناء علاقات جديدة وخلق فرص جديدة للنمو المهني. ولا ينبغي التقليل من شأن مثل هذه الفعاليات في حياة الطلاب الشباب، فهي تُتيح لهم فرصاً للنمو الشخصي وتعزز ثقتهم بأنفسهم وتُرسخ قناعاتهم بإمكانية تغيير حياتهم بشكل جذري.

» إنّ غايتنا هي توسيع نطاق هذه المبادرات، وتوفير فرص الوصول إلى شبكات المعرفة لدى شركائنا، والمساعدة في تنفيذ البرامج التعليمية، وتعزيز ودعم استقرار النظم المالية.



روسيا تتحول إلى لاعب رئيسي على الساحة الدولية

تتجه أنظار العالم إلى مجموعة بريكس، وخاصة روسيا كأحد أعضائها الرئيسيين. فالعالم بأسره يتطلع إلى معرفة الدور الذي ستلعبه مجموعة البريكس في المشهد الاقتصادي العالمي بعد توسعها لتشمل دولاً جديدة. إذ ترى اقتصادات العالم أجمع في الاتحاد فرصة لا مثيل لها لتحسين أوضاع مواطنيها.

الجنّة. والخاسر الوحيد هنا هو الضحية. عادةً ما يكون الضحية شخصاً ضعيفاً غير قادر على حماية نفسه، ولا يعرف كيفية إدارة الأصول الرقمية.

- أصبح العالم اليوم أمام تحدٍ جديد في مجال الأمن المالي، فالبلدان أمام خيار صعب: إما منع العملات المشفرة بشكل كامل، أو السعي لتنظيمها. ما هو السيناريو الأكثر نجاحاً من وجهة نظرك؟

- التنظيم دون أدنى شك. إن اتباع سياسة الحظر سيؤدي إلى ولادة عالم من الجريمة. وبلا شك، هذا أمر غير مرغوب، ويصعب تجنبه. والحل الأمثل هو التنظيم: سنوفر الكوادر والإجراءات الضرورية التي يمكن من خلالها حماية المواطنين.

- ما هي المجالات المهنية التي تثير اهتمامك؟

- دائرة الأسئلة التي أدرسها واسعة إلى حد ما. بادئ ذي بدء، أهتم بشكل أساسي بدراسة الأسباب التي تدفع الناس إلى ارتكاب الجرائم، وأنواع الجرائم المختلفة. لقد شرعت مؤخراً في الانخراط في مجال جديد يتناول قضايا الجرائم الإلكترونية وأمن المعلومات، بما في ذلك الجرائم المالية.

- ما هي أبرز المخاطر التي تهدد الأمن المالي في الوقت الحالي؟

- إذا تحدثنا عن الأمن المالي، فإن العملات المشفرة تُعتبر ظاهرة جديدة تستدعي الانتباه. وتتميز هذه العمليات بطابعها السري التام، مما يعيق بشكل كبير عملية تتبع مصدرها أو تحديد



نيرمالا جوبال -

رئيس قسم الدراسات الجنائية والطب الشرعي في جامعة كوازولو-ناتال، جمهورية جنوب أفريقيا

تجاهل هذه الحقيقة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

- ما هي النصيحة التي يمكن أن توجهها للشباب الطموحين الذين يرغبون في العمل في مجال مكافحة الجرائم المالية والأمن المالي؟

- مع الأسف، مهما تمنينا العكس، فإن الجرائم والمخاطر المالية حقيقة واقعة لا يمكن تجاهلها. وكلما توسع الاقتصاد العالمي، زاد معه حجم الجرائم المالية. ولهذا السبب بالذات، نحن بحاجة إلى شباب كفء ومؤهل، متحمس لمكافحة الجرائم المالية. من المهم أن نتحرك بشكل استباقي للحد من الأنشطة غير القانونية أو القضاء عليها تمامًا. ونحن بأمر الحاجة إلى المساعدة من الشباب. فهم على دراية واسعة بالتكنولوجيا الحديثة. ويجب ألا نقلل أبداً من شأن قوة الجيل الشاب ومعارفهم.

وأصبحت صيغة

بريكس + تكتسب

زخمًا كبيرًا، حيث يظهر

اهتمام متزايد بها. إذ ترى

اقتصادات العالم أجمع في

الاتحاد فرصة لا مثيل لها

لتحسين أوضاع مواطنيها.

كان من بين المهام الأساسية لمجموعة بريكس دعم وتطوير الاقتصادات للدول الأعضاء، وقد عملنا بجد لتحقيق هذا الهدف لفترة طويلة. أما بخصوص أولويات الرئاسة الروسية في هذا التجمع، فأنا أرى أن روسيا يجب أن تقوم بدور حاسم. فهي تتحول إلى لاعب رئيسي على الساحة الدولية. في الواقع أصبحت أنظار العالم تتجه إلى مجموعة بريكس، وخاصة روسيا كأحد أعضائها الرئيسيين.

فالعالم بأسره يتطلع إلى معرفة الدور الذي ستلعبه مجموعة البريكس في المشهد الاقتصادي العالمي بعد توسعها لتشمل دولاً جديدة. وأصبحت صيغة بريكس+ تكتسب زخمًا كبيرًا، حيث يظهر اهتمام متزايد بها. إذ ترى اقتصادات العالم أجمع في الاتحاد فرصة لا مثيل لها لتحسين أوضاع مواطنيها. ويمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك وننتقل إلى قيم بريكس: الاحترام المتبادل، التعاون، والشمولية. فهي القوى الدافعة وراء دول التكتل، وتسلط الضوء على الجانب المشرق من التعاون.

- أثبتت مجموعة البريكس أنها منصة مثالية لإشراك الشباب في قضايا التنمية السياسية والاقتصادية والمالية. هل ترون أن مشاركة الشباب في معالجة قضايا مثل مكافحة الجرائم المالية ودعم النمو الاقتصادي والتطوير أمرًا بالغ الأهمية؟

- الشباب هو مستقبلنا. إذا لم نستثمر في الشباب، فسوف نواجه مشكلة كبيرة. فالجيل الشاب يمثل شريحة كبيرة من المجتمعات في معظم دول العالم. وسؤالك هذا يطرح قضية جوهرية تتعلق بجذب الشباب وتنمية قدراتهم وتوسيع فرصهم وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. فهم قادة المستقبل. من الخطأ



- هل يجب على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لمكافحة الجرائم المالية والجرائم السيبرانية؟

- من المؤكد أن هذا الأمر يحظى بأهمية بالغة. لقد أصبح العالم صغيرًا جدًا. وكثيرًا ما أكرر أن الدول، وخاصة الأكثر تطورًا من حيث التشريعات والأطر التنظيمية، ينبغي أن تتعاون مع البلدان الأقل تقدمًا لمساعدتها في بناء أنظمتها القانونية والتنظيمية. فهذا سيساهم في تقليل المخاطر المالية إلى أدنى حد، سواء كانت تلك المخاطر افتراضية أو مادية، على الصعيد الدولي. من وجهة نظري، أرى أن مجموعة بريكس هي لاعب مثالي على الساحة العالمية تساهم في تقليل هذه المخاطر.

- لقد اطلعنا بالفعل على جدول أعمال رئاسة روسيا لمجموعة البريكس، ولا سيما على البنود المتعلقة بتعزيز اقتصادات الدول الأعضاء والحد من المخاطر المالية. هل يمكن لمجموعة البريكس أن تكون منصة لانطلاق تعاون دولي لمكافحة الجرائم المالية على الصعيد الدولي؟

- بالتأكيد. وأنا أعتقد أن التعاون على هذا المسار قد انطلق بالفعل. ومنذ تأسيسها،



نحو تقليص المخاطر والتهديدات المشتركة

شهدت العاصمة القيرغيزية بيشكيك،
اختتام فعاليات الأسبوع العام لمجموعة
العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب: سنقدم في
مقالنا لمحة تفصيلية عن أهم النقاط التي
تم تناولها خلال هذا الحدث

49

**ديانا ديفياتكينا -
أليكسي خارلانوف -**

54

تحول مؤسسات بلدان رابطة الدول
المستقلة في سياق ضمان تنفيذ الأجندة
الأوراسية: حل مسألة الأمن الاقتصادي
والمالي

أكثر من 20 دولة شاركت بخبرائها في
منتدى عُقد في مدينة نيجني نوفغورود
لمناقشة سبل مكافحة غسل الأموال
 وتمويل الإرهاب

26

كلمات المشاركين

28

الجلسة العامة للمنتدى الدولي العلمي
والعملي "القضايا الملحة لمكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب"

تعليقات المشاركين

47

الجلسة العامة للمنتدى الدولي العلمي
والعملي "القضايا الملحة لمكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب"

أكثر من 20 دولة شاركت بخبرائها في منتدى عُقد في مدينة نيجني نوفغورود لمناقشة سبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

<400

الخبراء وممثلو القطاع العام
ووحدة الاستخبارات المالية
والمصارف والقطاع الخاص.
وأكد المشاركون في المنتدى
عزمهم على تعزيز التعاون
وتبادل المعلومات في مجال
مكافحة الإرهاب والتطرف وغسل
الأموال والاتجار غير المشروع
بالمخدرات والجريمة المنظمة
العابرة للحدود والفساد واستخدام
التكنولوجيا الحديثة في الأغراض
غير المشروعة.

ليبيديف الفيزيائي التابع لأكاديمية العلوم
الروسية، والسيدة إيكاترينا كامينيفا، نائبة
رئيس الجامعة المالية التابعة لحكومة
روسيا الاتحادية.

استضافت مدينة نيجني نوفغورود في الفترة من 24
إلى 26 أبريل أحد أهم الفعاليات المتخصصة في مجال
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ألا وهو
المنتدى الدولي العلمي العملي حول "القضايا الملحة
لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

كل من: مدير هيئة الرقابة المالية الروسية
(روسفينمونتوريغ) السيد يوري
تشيخانتشين، نائب رئيس مجلس الاتحاد
في الجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية
السيد نيكولاي جورافليف، وحاكم مقاطعة
نيجني نوفغورود السيد غليب نيكيتين،
وممثلون عن الأمم المتحدة والمركز
الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي
منظمة معاهدة الأمن الجماعي للتعاون
وممثلون عن الوزارات والمنظمات
المختصة من بيلاروسيا والبرازيل
ومصر والهند وقيرغيزستان والصين
وكوبا ومدغشقر والإمارات العربية
المتحدة وأوزبكستان. وأدار المناقشة
السيد نيكولاي كولايفسكي، مدير معهد

وشمل البرنامج الحافل للحدث عقد مؤائد
مستديرة ونقاشات مفتوحة، بالإضافة إلى
فعاليات نظمها مجلس بريكس لمكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومجموعة
العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل
الأموال وتمويل الإرهاب، ومجلس
رؤساء وحدات الاستخبارات المالية
للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة،
إلى جانب المنتدى الدولي لهيئات الرقابة،
والمجلس الدولي للامتثال، والمؤتمر
الدولي للطلاب للبحث العلمي والتطبيقي،
فضلاً عن فعاليات أخرى.

وجاءت الجلسة العامة لتكون الحدث
الأبرز في المنتدى، حيث أقيمت كلمات





وشرح رئيس هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونتورينغ) السيد يوري تشيخاننتشين، خلال كلمته التي ألقاها أمام

ضيوف المنتدى، على أهمية وضع استراتيجية موحدة على صعيد المجتمع الدولي في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لمواجهة التهديدات المشتركة التي تهدد الأمن والاستقرار في العالم، وتشمل الإرهاب الدولي والتطرف، والاتجار غير القانوني بالمخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والفساد، وإساءة استخدام التقنيات الجديدة لأغراض إجرامية.

وأعرب رئيس المخابرات المالية الروسية عن ثقته بضرورة توحيد إمكانيات أنظمة مكافحة غسل الأموال الوطنية على مستوى الدول، بما في ذلك بناءً على توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF)، للحد من المخاطر إلى أدنى حد، قائلاً: "من المهم التأكيد على أن التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين جميع الدول يسمح، من خلال الجهود المشتركة، بتقديم مساهمات كبيرة في تشكيل نظام عالمي سلمي وآمن. وعلى الرغم من التمثيل الواسع والموقع الجغرافي المميز للمشاركين في المنتدى، إلا أننا نتوحد تحت هدف واحد هو تعزيز التعاون الدولي للحد من المخاطر والتهديدات المشتركة في مجال الأمن، لا سيما الأمن المالي"، كما أعلن يوري تشيخاننتشين.

كما تم التأكيد على ضرورة اتباع نهج وقائي لمواجهة التهديدات الراهنة، ورفع مستوى الشفافية في حركة الأموال، وإنشاء إطار تنظيمي وقانوني سليم، وتعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات، وتطوير أدوات حديثة لتحليل معاملات العملات المشفرة.

وخاطب السيد نيكولاي جورافليف الضيوف بكلمة ترحيبية. حيث لفت

بعضنا البعض، يمكننا بالفعل من حلّ أشدّ القضايا إلحاحاً على الصعيدين العالمي والإقليمي".

وناقش المشاركون في الجلسة العامة آليات خفض المخاطر المشتركة وقضايا التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وتنظيم الأصول الافتراضية، كما تبادلوا الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

» إن التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال

وتمويل الإرهاب بين جميع الدول يسمح، من خلال الجهود المشتركة، بتقديم مساهمات كبيرة في تشكيل نظام عالمي آمن ومستقر. وعلى الرغم من التمثيل الواسع والموقع الجغرافي المميز لمشاركين في المنتدى، إلا أننا نتوحد تحت هدف واحد هو تعزيز التعاون الدولي للحد من المخاطر والتهديدات المشتركة في مجال الأمن، لا سيما الأمن المالي. يوري تشيخاننتشين

الانتباه فيها إلى أن التشريع يمكن أن يكون وسيلة فعالة للحد من المخاطر معبراً عن ذلك بقوله:

"من أجل الارتقاء بجودته، يمكن إرساء حوار مثمر بين المشرعين ومنفذي القانون في بلداننا، وتبادل أفضل الممارسات التنظيمية والنصوص التشريعية. ويجري بالفعل هذا العمل على مستوى العديد من المنصات الدولية. ومن المقرر أن يعقد المنتدى البرلماني لمجموعة البريكس في سان بطرسبرغ في شهر يوليو هذا العام. كما أن منتدى برلمانيي الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يعمل بنشاط".



وصرح حاكم منطقة نيجني نوفغورود غليب نيكيتين بالقول بأن الحكومة الإقليمية تولي اهتماماً كبيراً للالتزمة الشاملة للتعاون مع

الدول الأخرى: "سيشهد عام 2024 إقامة مجموعة من الأحداث في مقاطعة نيجني نوفغورود تحت مظلة منتدى "بريكس". إن حجم المهام الموكلة هائل بالفعل. ومع ذلك، فإن العمل الجماعي والتزامنا بمبادئ المساواة والدعم المتبادل بين الشركاء، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح

كلمات المشاركين

الجلسة العامة للمنتدى الدولي العلمي والعملية "القضايا الملحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"



يوري أناتوليفيتش تشيخانتشين -
مدير هيئة الرقابة المالية الروسية
(روسفينمونيوتورينغ)

السادة الحضور الكرام في هذا المنتدى!
أصدقائي الأعزاء!

يشهد هذا المكان اليوم تجمع نخبة من الخبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن المالي، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وحرصاً منا على إقامة حوار مفتوح ومهني، قمنا بدعوة زملاء لنا من مختلف دول العالم، بما في ذلك دول البريكس، وبلدان رابطة الدول المستقلة، ومجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من الاتحادات الإقليمية.

وباسم الدولة التي تتولى رئاسة مجموعة البريكس هذا العام، أود التأكيد على أن التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين جميع الدول يسمح، من خلال الجهود المشتركة، بتقديم مساهمات كبيرة في تشكيل نظام عالمي سلمي وآمن.

وعلى الرغم من التمثيل الواسع والموقع الجغرافي المميز لمشاركين في المنتدى، إلا أننا نتوحد تحت هدف واحد هو تعزيز التعاون الدولي للحد من المخاطر والتهديدات المشتركة في مجال الأمن، لا سيما الأمن المالي.



إن الحاجة إلى استراتيجية موحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تكتسب أهمية استراتيجية على الصعيد الدولي، حيث تعكس الإدراك المشترك لخطورة هذه الجرائم على الأمن والاستقرار العالميين. بات من الواضح اليوم أن التصدي لهذه التحديات يتطلب تضافر الجهود وتوحيد الإمكانيات بين النظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف الدول.

يتولى دراسة هذه القضية، والذي من شأنه في المستقبل أن يتيح صياغة نهج مشترك واتخاذ إجراءات منسقة لمواجهة المخاطر المشتركة، مثل تمويل الإرهاب والتطرف، والمظاهر الفاسدة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، واستخدام التكنولوجيات الجديدة لارتكاب أعمال غير قانونية.

إن انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي والأفكار المتطرفة وتطرف الأفراد بات يشكل تهديداً مستمراً للأمن والاستقرار العالميين. تشهد الجرائم الإرهابية

إن الحاجة إلى استراتيجية موحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تكتسب أهمية استراتيجية على الصعيد الدولي، حيث تعكس الإدراك المشترك لخطورة هذه الجرائم على الأمن والاستقرار العالميين. وبات من الواضح اليوم أن التصدي لهذه التحديات يتطلب تضافر الجهود وتوحيد الإمكانيات بين النظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف الدول، وذلك بالاستناد إلى توصيات مجموعة العمل المالي (FATF). من بين الحلول المقترحة، تم إنشاء مجلس البريكس الذي



وعلى الرغم من الإمكانيات الواعدة التي تتمتع بها التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوكشين وتطورها المتسارع، إلا أنها تزيد من مخاطر النظام المالي العالمي وتجعله أكثر عرضة للتهديدات.

وفي ظل الظروف الراهنة، من الضروري توسيع قدراتنا على الاستجابة الاستباقية لمثل هذه التهديدات، وتوجيه الجهود المشتركة نحو تطوير أدوات حديثة لتحليل المعاملات بالعملة المشفرة، وزيادة شفافية التدفقات المالية، وبناء أطر تنظيمية قانونية، وتعزيز التبادل الدولي للمعلومات.

كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص بمكافحة غسل الأموال المتأتية من جرائم الفساد، والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بعمليات "الاختلاس" أو تحويل الأموال العامة إلى أيدي خاصة.

**وعلى الرغم من
الإمكانيات الواعدة التي
تتمتع بها التقنيات الحديثة
مثل الذكاء الاصطناعي
والبلوكشين وتطورها
المتسارع، إلا أنها تزيد من
مخاطر النظام المالي العالمي
وتجعله أكثر عرضة
للهديدات.**

وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن عدد مدمني المخدرات في العالم يصل إلى 300 مليون شخص تقريبًا، مع زيادة تجاوزت 20% خلال السنوات العشر الأخيرة.

وتشهد جرائم المخدرات نموًا متسارعًا، حيث أصبحت المخدرات الصناعية هي المسيطرة على السوق، متفوقة على نظيراتها الطبيعية وفقًا لتقارير خبراء دوليين. بالإضافة إلى ذلك، يتزايد تركيز إنتاج المخدرات الصناعية على المستوى الوطني، مما يقلل من إمكانية تتبع مسارات تهريبها إلى الأسواق المستهدفة، ويقرب عملية الإنتاج من المستهلك إلى أقصى حد.

بشكل عام، يتسم سوق المخدرات بمرونة عالية في مواجهة التغيرات المستمرة، حيث يعمل تجار المخدرات على تطوير شبكات توزيع جديدة بفاعلية عالية.

وتشهد مخططات الجرائم المالية وغسل عائدات المخدرات تحولاً ملحوظاً من الاعتماد على الوسائل التقليدية كالمحافظ الإلكترونية والبطاقات المصرفية المزورة إلى تبني الأصول الرقمية ومنصات التشفير. وفي ظل استمرار الغموض القانوني المحيط بتداول العملات المشفرة في العديد من دول العالم، لوحظ تحول كبير في تجارة المخدرات إلى الفضاء الإلكتروني، وازداد الاعتماد على الأدوات المالية الرقمية لإخفاء مصادر الأموال غير المشروعة.

والتطرفية تحولاً في طبيعتها، فهي تتخذ طابعاً أكثر عنفاً وتأثيراً عابراً للحدود الوطنية واضحاً سواء من حيث التنظيم أو في تنفيذ الأعمال الإرهابية.

في يوم 22 مارس من هذا العام، شهدت روسيا عملاً إرهابياً بشعاً بطبيعته استهدف المدنيين الأبرياء. لقد تعرضنا لهجوم إرهابي مدبر بدقة وعناية، نفذته شبكة دولية من المتعاونين. حصل الإرهابيون على التمويل والأسلحة والذخيرة، وتم تزويدهم بوسائل النقل اللازمة. وتم التنسيق بدقة بين طرق الهروب من موقع الجريمة وما تلى ذلك من إجراءات من قبل من يقومون بتوجيههم.

وعادة ما تتناسب حدة الهجمات الإرهابية بشكل مباشر مع مستوى التمويل والموارد المادية والتقنية المتاحة للمنظمات الإرهابية. ولا تزال الحسابات المصرفية والبطاقات والمحافظ الإلكترونية الوسائل الأساسية لجمع وتحويل الأموال لتمويل الأنشطة الإرهابية، ومع تطور التكنولوجيا، باتت العملات المشفرة وغيرها من الأصول الافتراضية تلعب دوراً متزايداً في هذا المجال. علاوة على ذلك، فإن الإرهابيين يستغلون مختلف المصادر المالية، بما في ذلك عائدات الجرائم، لتمويل أنشطتهم. وتستمر مخاطر استغلال المنظمات غير الربحية لتمويل الأنشطة الإرهابية والمتطرفة، بما في ذلك إعادة توجيه الأموال التي يتم جمعها بحجة الأعمال الخيرية إلى أغراض غير قانونية.

وفي الوقت نفسه، تشهد السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاندماج بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، لا سيما في مجال تجارة المخدرات غير المشروعة.





هذه الدورة التي تستضيفها روسيا للمرة الرابعة، نأمل في مشاركة طلاب مدارس وجامعات من أكثر من 30 دولة. كما تتوسع دائرة المشاركة بشكل مستمر لتشمل مناطق جغرافية جديدة كل عام. نحن نشهد تحول الأولمبياد إلى منصة عالمية حقيقية للتعاون في مجال الأمن المالي، تجمع بين الشباب والخبراء من دول البريكس وأوراسيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط وأفريقيا. والجهود المبذولة في هذا النوع من العمل مع الشباب ستثمر لا محالة. زملائي الأعزاء، يسعدنا أن ندعوكم للمشاركة الفاعلة في فعاليات الأولمبياد التي ستقام على أراضي "سيربوس" الاتحادية هذا العام.

في الختام، أتمنى لكم جميعاً كل التوفيق في أعمالكم. وأنا على يقين تام أنه من خلال جهودنا المشتركة، يمكننا أن نساهم مساهمة كبيرة في ضمان أمن النظام العالمي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

شكراً لاهتمامكم!

كما سيقام مؤتمر طلابي على هامش المنتدى. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نشيد بالاهتمام المتزايد والمبادرات التي يبديها الباحثون العلميون الشباب حيال قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهذا يوضح الارتباط الوثيق بين التعليم والعلوم والتطبيق العملي، والحاجة إلى توحيد المعرفة الأكاديمية والخبرة المتخصصة لتكوين جيل جديد من الكفاءات.

أعرب عن خالص شكري وتقديري لكم، أيها الزملاء الكرام، أشكركم على سخاءكم في مشاركة خبراتكم، ومساعدتكم للشباب والأجيال الصاعدة في سعيهم لاكتساب المعرفة الجديدة، والتعلم من الخبراء المعتمدين، وعلى ما تشكلونه لهم من قدوة مشرفة.

ويعد الأولمبياد الدولي للأمن المالي منصة دولية تهدف إلى توفير حوار بين الشباب والمهنيين العاملين في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. فقد وصل عدد الدول المشاركة في أولمبياد العام الماضي إلى 19 دولة. وفي

وتعتمد مخططات غسيل الأموال المرتبطة بالفساد بشكل كبير على الكيانات المالية التقليدية والتكنولوجيات الحديثة، وذلك لتقليل الصلة بالأنظمة الرقابية على القطاعات المالية.

الزملاء الأعزاء! أمل أن تمكنا فعاليات المنتدى من تحديد المخاطر والتهديدات المشتركة وتبادل الأفكار والنهج لحل التحديات التي تواجهنا، وتشكيل رؤية مشتركة للمجالات الرئيسية للتعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلاوة على ذلك، فإن جدول أعمال المنتدى حافل بالمناقشات، ويتناول جوانب متعددة: إذ سنناقش بشكل تفصيلي القضايا الملحة في إطار مجلس بريكس لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ومنتدى الهيئات الرقابية، والمجلس الدولي للامتثال، وحلقات النقاش التي يشارك فيها الخبراء، وسنستمع أيضاً إلى آراء الأوساط الأكاديمية.



للحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبصفتي رئيساً لمنتدى البرلمانين، أقدم بدعوة كريمة إلى زملائي البرلمانين وجميع المعنيين من مختلف الهيئات والمنظمات الدولية للمشاركة في فعاليات المنتدى. وسيكون محور نقاش المنتدى هذا العام هو المخاطر المترتبة على استخدام التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الإجرامية، بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الأخرى.

وإلى جانب المنصات النشطة حالياً، يتم اليوم افتتاح منتدى نقاش جديد في مدينة نيجني نوفغورود، حيث نتوقع أن يكون هذا المنتدى منصة مثمرة لتبادل الأفكار حول تطبيق القانون. ونحن بصفتنا برلمانين، سنكون حريصين على متابعة هذا النقاش عن قرب، وسنأخذ المقترحات التي ستخرج منه بعين الاعتبار.

ونحن مستعدون لمواصلة النقاش في إطار منتدى البرلمانين، ضمن إطار المجموعة الأوراسية، سواءً وفقاً للتشريعات الروسية أو بناءً على الرغبة المشتركة في التعاون.

وفي ختام كلمتي، أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع المشاركين في هذا المنتدى، متمنياً لهم كل التوفيق في أعمالهم، وأن تسفر مداولاتهم عن نتائج إيجابية تساهم في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الأمن المالي على الصعيدين الوطني والدولي. إلى الأمام أيها الزملاء! شكراً جزيلاً لكم.

» **وأحد أهم السبل لتقليل المخاطر هو بلا شك التنظيم التشريعي. ومن أجل الارتقاء بجودته، يمكن إرساء حوار مثمر بين المشرعين ومنفذي القانون في بلدنا، وتبادل أفضل الممارسات التنظيمية والنصوص التشريعية.**



المالي. ومن أجل الحد من المخاطر العالمية التي تهدد الجميع، وصولاً إلى القضاء عليها، يتعين علينا التعاون بشكل وثيق.

وأحد أهم السبل لتقليل المخاطر هو بلا شك التنظيم التشريعي. ومن أجل الارتقاء بجودته، يمكن إرساء حوار مثمر بين المشرعين ومنفذي القانون في بلداننا، وتبادل أفضل الممارسات التنظيمية والنصوص التشريعية. وكما تعلمون يجري بالفعل هذا العمل على مستوى العديد من المنصات الدولية. وعلى وجه الخصوص من المقرر أن يعقد المنتدى البرلمانين لمجموعة البريكس في سان بطرسبرغ في شهر يوليو هذا العام.

كما أن منتدى برلمانين الدول الأعضاء بمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يعمل بنشاط. وانطلاقاً من هذا نتقدم بخالص الشكر لزملائنا في وحدات الاستخبارات المالية في بلداننا. ففي 29 مايو سيعقد في العاصمة القيرغيزية بيشكيك، إلى جانب الجلسة العامة لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المنتدى البرلمانين الثالث لدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي يخصص تقليدياً للوسائل القانونية



نيكولاي أندريفيتش جورافليف -

نائب رئيس مجلس الاتحاد للجمعية الاتحادية بروسيا الاتحادية - رئيس منتدى البرلمانين للدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

طاب مساءكم أيها الزملاء الأعزاء! السادة الأفاضل غليب سيرغيفيتش ويوري أناتولييفيتش،

أود أن أقدم بخالص ترحيبي بجميع الحضور الكرام في هذا المنتدى الدولي المخصص لأغراض مكافحة غسل الأموال. ومن دواعي سرورنا أن نرى بين المشاركين ممثلين من مختلف الدول، بما في ذلك شركائنا في مجموعة البريكس وبلدان رابطة الدول المستقلة.

كما أود أن أقدم بخالص شكري لقيادة المنطقة على تنظيم هذا الحوار الشامل، وبشكل خاص للسيد غلب سيرجيفيتش نيكيتين. نشكركم جزيلاً على كل ما قمتم به من أجلنا خلال هذه الزيارة إلى أرض مدينة نيجني نوفغورود المضيفة.

إن أهمية هذا الحدث الذي يعقد اليوم تنبع، من بين أسباب أخرى، من الثغرات المشتركة التي تواجه بلداننا في مجال الأمن



غليب سيرغيفيتش نيكيتين -
حاكم مقاطعة نيجني نوفغورود

ونحن مسرورون جدًا باستضافة أكثر من 20 دولة في هذا المنتدى، إذ يشارك حوالي 150 مندوبًا من هذه الدول إما بشكل مباشر أو عبر الإنترنت. وأنا على يقين أنه في ظل الوضع الدولي الحالي، من الضروري للمناطق والبلديات الروسية إقامة شراكات قوية ومفيدة مع الدول الصديقة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية. وفي هذا السياق، تكون دول البريكس هي الخيار الأمثل. وهذه دول تتمتع بإمكانيات علمية وإنسانية هائلة.

وتضع حكومة مقاطعة نيجني نوفغورود التنمية الشاملة والتعاون الدولي في صميم أولوياتها، وذلك من خلال التعاون مع "مجموعة الدول العشر". ووفقًا لخطة رئاسة روسيا لمجموعة البريكس في عام 2024، ستشهد مقاطعة نيجني نوفغورود عقد سلسلة من الفعاليات على أعلى مستوى ضمن إطار المجموعة، بما في ذلك: اجتماع وزراء خارجية دول البريكس، مؤتمر دبلوماسي دولي، الاجتماع العاشر لوزراء البيئة بدول البريكس، منتدى المدن الشقيقة والوحدات الإدارية المحلية بدول البريكس، الاجتماع الثامن لوزراء الصناعة بدول البريكس، اجتماع المجموعة الاستشارية "شراكة البريكس للثورة الصناعية الجديدة (الرقمية)"، وغيرها من الفعاليات.



البلدان ومن روسيا على تلبية الدعوة الكريمة وحضورهم إلى مدينة نيجني نوفغورود.

إن حجم المؤتمر مثير للإعجاب حقًا، إذ يشارك فيه حوالي 400 شخص. ويشارك في معرض نيجني نوفغورود اليوم رؤساء الوزارات والهيئات المعنية، ووحدات الاستخبارات المالية، وسلطات إنفاذ القانون والأجهزة الرقابية، وخبراء دوليون، وممثلون عن المجتمع العلمي.

أصدقائي الأعزاء، أرحب بكم في مدينة نيجني نوفغورود! طاب يومكم!

باسم حكومة مقاطعة نيجني نوفغورود، أود أن أقدم بأحر التحيات إلى المشاركين والضيوف والمنظمين للمؤتمر الدولي العلمي والعملي حول "القضايا الملحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". أهنيكم جميعًا على افتتاح هذا المحفل الرفيع.

خلال أيام هذا المنتدى، من المقرر وضع خطط عمل مشتركة للحد من المخاطر العالمية مثل تمويل الإرهاب ومكافحة الفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدام العملات المشفرة في الأنشطة الإجرامية. بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة الضيوف الكرام من مختلف

» أنا على قناعة تامة بأن قيادة دول بريكس مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى لصياغة مسار موحد إيجابي، وتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب حقيقي يستند إلى القواعد الدولية المعترف بها والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.



ممثلة بمديرها السيد يوري أناتولييفيتش تشيخاننتشين وفريقه الموقر، على اختيارهم لمنصتنا في مدينة نيجني نوفغورود.

أصدقائي الأعزاء، أتمنى للمشاركين والضيوف في هذا المنتدى عملاً مثمراً وحواراً بناءً. وأمل أن تثمر مناقشاتكم عن نتائج عملية عاجلة تساهم في حل التحديات التي تواجهنا.

أتمنى لكم كلّ التوفيق والنجاح! أهلاً وسهلاً بكم في مدينة نيجني نوفغورود. نشركم على حسن انتباهكم.

الذي وقع في "كروكوس سيتي هول" بتاريخ 22 مارس 2024.

وأنا على قناعة تامة بأن قيادة دول بريكس مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى لصياغة مسار موحد إيجابي، وتشكيل نظام عالمي متعدد الأقطاب حقيقي يستند إلى القواعد الدولية المعترف بها والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وما نراه اليوم هو برهان قاطع على أننا نسعى جاهدين لبناء شراكة عمل مثمرة وطويلة الأمد. وأود أن أقدم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ)،

هناك بالفعل العديد من المهام ومع ذلك، فإن العمل الجماعي والتزامنا بمبادئ المساواة والدعم المتبادل بين الشركاء، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح بعضنا البعض، يمكننا بالفعل من حلّ أشدّ القضايا إلحاحاً على الصعيدين العالمي والإقليمي. ومن المؤكد أن هذا المنتدى اليوم يمثل الانطلاقة الأولى في سلسلة فعاليات حافلة بالأحداث.

من المهم أن نركز في هذا المنتدى على القضايا الملحة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذ مشاريع مشتركة لتعزيز التعاون بين الأجهزة المعنية في الدول الأعضاء، لا سيما في ضوء الهجوم الإرهابي المروع



استطاع المركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي، على مدار 18 عامًا، تدريب وتطوير كوادر من وحدات الاستخبارات المالية والأجهزة المختصة في قرابة 70 دولة من دول جميع المناطق الرئيسية في العالم، بما في ذلك المنطقة الأوراسية، وأمريكا اللاتينية، والشرق

ويعتمد نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أساسي على الجهود المشتركة التي تبذلها الوكالات الحكومية والقطاع الخاص. كما أن الضمان الأساسي لفعالية نظام مكافحة غسيل الأموال يكمن في الحفاظ على مستوى عالٍ من الكفاءات لدى الخبراء العاملين فيه.



مارغريتا أندرونوفا -

المدير العام للمركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي التعاون الدولي في مجال تدريب الكوادر العاملة في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

طاب مساءكم، أعضاء المنتدى الأعزاء!

أكدت مداخلات الخبراء في الجلسة العامة إلى أن التعاون الدولي هو شرط أساسي لنجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من المخاطر المرتبطة بهما.

واليوم، لم تعد ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن الأمن المالي، مقتصرة على بلد واحد، بل باتت تشكل تحدياً عالمياً يتطلب تضافر الجهود الدولية لمكافحتها. وباتت تحديات عالمية عابرة للحدود والقوميات. ومن هنا تأتي أهمية إنشاء فضاء تعليمي دولي موحد، يتيح التفاعل بين العلماء والمعلمين والمتخصصين والطلاب والتلاميذ من مختلف الدول.

جميع أنحاء العالم للمشاركة في الجولة 1 من مرحلة التصفيات.

وأصبح اهتمام الشباب الذي أثاره الأولمبياد الأول أساساً لتنظيم الأولمبياد الوطني لشؤون الأمن المالي. وتقام هذه الأولمبيادات في كازاخستان وقيرغيزستان وروسيا وطاجيكستان. وفي حالة كانت هذه الأولمبيادات في البداية عبارة عن أولمبيادات طلابية، فإننا نرى الآن اهتماماً متزايداً بقضايا الأمن المالي من جانب تلاميذ المدارس.

بشكل عام، يمكننا القول بثقة إن حركة دولية من أجل الأمن المالي بدأت في التبلور، تجمع ليس فقط تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات، بل أيضاً الخبراء في مجال الأمن المالي.

وأنا على ثقة تامة من أن تطوير التعاون الدولي في مجال تدريب الكوادر، ونقل الخبرات المتراكمة من مجتمع الخبراء إلى الشباب، سيسهم في تعزيز الأمن العالمي وسلامة النظام المالي الدولي.

ويستضيف مركزنا برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءات

العاملين من وحدات الاستخبارات المالية والأجهزة المختصة من مختلف الدول حول العالم، سواء بشكل حضوري أو عبر تقنية مؤتمرات الفيديو، وذلك من مناطق جغرافية متنوعة تشمل المنطقة الأوراسية، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا.



ومن أجل تدريب متخصصين جدد لنظام مكافحة غسل الأموال، أنشأنا المعهد الشبكي الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل 11 عاماً، بتنسيق من مركزنا.

واليوم، يوحد المعهد الشبكي الدولي 52 منظمة تعليمية وعلمية من 7 دول في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما تم افتتاح أكثر من 100 برنامج تدريبي متخصص. وعلى أساسها، يعمل أكثر من 300 أستاذ على تنفيذ هذه البرامج، ويستفيد أكثر من 5000 طالب ماجستير من التخصصات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نحن نرى أن من الضروري حشد جهود المؤسسات التعليمية العليا في دول البريكس للمشاركة في أعمال المعهد الشبكي الدولي وتعزيز التعاون من خلال تنفيذ أبحاث مشتركة وتبادل الخبرات وعقد المؤتمرات والندوات وتقديم البرامج التدريبية.

إن من أولويات أي دولة الاستثمار في شبابها وتقديم الدعم اللازم لهم لتحقيق طموحاتهم وتنمية مهاراتهم.

وفي عام 2021، دعمت الدول الأعضاء في المجموعة الأوراسية مشروعاً تدريبياً لإجراء الأولمبياد الدولي للأمن المالي. وهذا العام، سجلت أكثر من 50 دولة من

الأوسط، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا. في نهاية شهر مارس، استضافنا تدريباً لموظفي وحدة الاستخبارات المالية في إثيوبيا، وبعد انتهاء المنتدى، ستكون سعداء باستقبال وفد مدغشقر في المركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي.

كما أننا نولي أهمية كبيرة لتقديم منصة المركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي.

لتنظيم حوار بين خبراء المؤسسات المالية، ونحن ندعم بشكل كامل صيغة المجلس الدولي للامتنثال، والتي أصبحت تقليدية بالفعل بالنسبة لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تقوم مراكزنا التدريبية الشريكة، المرتبطة بوحدات الاستخبارات المالية في دول أخرى، بنفس العمل الحيوي الذي نقوم به.

وقد قررت المجموعة الأوراسية في اجتماعها العام إنشاء اتحاد دولي للمراكز التي تقدم الدورات التدريبية والبرامج التعليمية، وتجري حالياً صياغة الإطار العام لمفهوم عملها. ومن هنا ندعو جميع المشاركين في المنتدى للانضمام إلينا في هذا العمل من أجل تنظيم تبادل للخبرات، سواء مع المراكز التدريبية القائمة حالياً أو مع تلك التي يجري التخطيط لإنشائها.



كلمات المشاركين الأجانب



كلمات المشاركين الأجانب
كمال أنور -

خبير الأمم المتحدة المعني بمكافحة تمويل الإرهاب

سنناقش معكم اليوم مجموعة متنوعة من المخاطر والتحديات التي نرصدها من منظورنا. قبل خمس سنوات، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 2462، ونحن نتحدث عن ضرورة مكافحة هذه التهديدات الجديدة على مستوى عالمي. لقد شرعنا في تطوير برنامج متكامل لمواجهة تمويل العمليات الإرهابية، وقد تمكنا من تحديد العديد من السمات العملية لهذا التمويل، كما لاحظنا تزايد المخاطر المرتبطة به. ونلاحظ أن المخاطر الجديدة تزداد بشكل عام، ولكنها قد تتراجع في بعض الأحيان مع مرور الوقت.

وهنا أود تسليط الضوء على عدد من القضايا، على سبيل المثال، الأصول الافتراضية. وربما يكون هذا هو الجانب الأكثر وضوحاً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. نحن نرى أن المخاطر كبيرة، وفي الوقت نفسه يصعب علينا تحديد حجم التهديد. ونحن لا نقول إن هذا الخطر هو الأبرز، لكن حساب حجم هذا الخطر من حيث استثمار الأصول العالمية في تمويل الإرهاب أمر بالغ التعقيد.

ونحن نتقدم بالشكر الجزيل إلى المنظمين وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) ومجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جهودهم الكبيرة في هذا الحدث. أود أن أعبر عن خالص شكري وتقديري لمبادرتكم المشتركة.



الربحية، ونسعى جاهدين لضمان استمرار عملها وحمايتها من هذه التهديدات، حتى تتمكن من مواصلة أداء مهامها في بيئة آمنة.

حول الجهود المبذولة لمكافحة تمويل العمليات الإرهابية على المستوى الإقليمي

بضع كلمات حول الاتجاهات الحالية. نحن ندرك أن هناك اتجاهات مختلفة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ونلاحظ أن بعض هذه الاتجاهات تكتسب زخماً في بعض المناطق، بينما تتلاشى غيرها في مناطق أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الحلول المطروحة يجب أن تكون قابلة للتطبيق في مختلف البيئات الإقليمية. لقد أطلقنا مشروعاً جديداً موجهاً لمناطق آسيا الوسطى. كما أننا نسعى إلى اكتساب الخبرة وتوطيدها ونشرها في جميع أنحاء العالم.

ونحن نواصل العمل في مجال الأصول الافتراضية. نود أيضاً أن نشكر زملائنا على هذه المبادرة المتميزة. فقد تابعت عن كثب تطبيق حلول مثل "البلوكشين الشفاف" في مدينة موسكو. ونعتقد أن هذه الأداة ينبغي أن تكون متاحة للمتخصصين لدينا حتى يتمكنوا من العمل على مكافحة تمويل الإرهاب بشكل مشترك.

لقد تناولنا في حديثنا أيضاً المنظمات غير الربحية، فهذا الموضوع ليس جديداً علينا، ولكننا نغير له اهتماماً متفاوتاً من وقت لآخر. ويرجع ذلك أيضاً إلى مدى تخصيص الموارد للعمل على هذه المسألة. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لمكافحة الانتهاكات في هذا المجال لضمان عدم استخدام المنظمات غير الربحية كواجهة لتمويل الإرهاب. فنحن نقدم الدعم والمساعدة، بما في ذلك للمنظمات غير

كما يتعين علينا مواجهة الظاهرة الخطيرة المتمثلة في استخدام المنظمات غير الربحية كواجهة لتمويل الإرهاب. نحن نقدم الدعم والمساعدة، بما في ذلك للمنظمات غير الربحية، ونسعى جاهدين لضمان استمرار عملها وحمايتها من هذه التهديدات، حتى تتمكن من مواصلة أداء مهامها في بيئة آمنة.

بدلاً من مجرد اللحاق بها. ذلك أن الذكاء الاصطناعي أداة متعددة الاستخدامات، يمكن توظيفها في أغراض الدعاية وجمع التبرعات وغيرها من الأنشطة. ومن هذا المنطلق من الضروري التعامل مع هذا الأمر بجدية. أدعو السادة الحضور الكرام إلى إيلاء العناية الأخذ في الحسبان التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك عند وضع السياسات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الجرائم الأخرى.

حول الذكاء الاصطناعي
نلاحظ في الفترة الأخيرة كثرة الحديث عن الذكاء الاصطناعي، ورغم أن بعض هذه الأحاديث قد تكون مجرد تكهنات، إلا أننا نرى أن الذكاء الاصطناعي يمثل قضية جدية. فقد تم إعداد تقرير متكامل حول هذا الشأن، وهناك حوارات مستمرة على أعلى المستويات في الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد مع الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش. فنحن بصدد وضع دليل إرشادي عام في هذا الصدد، ونسعى جاهدين لتكون جهودنا في طليعة التطورات الحالية، متقدمة عليها

وندرك جيداً أن التهديدات المختلفة تتقاطع باستمرار، وفي مكتبنا، نعمل على تحديد أنماط معينة وإقامة روابط بين المخاطر المتنوعة. وهنا نحن نناقش في هذا السياق التأثيرات المتبادلة بين جريمة تمويل الإرهاب وجرائم أخرى كالاختيال وغسيل الأموال وما إلى ذلك. لقد كنت أتحدث عن قرار مجلس الأمن الدولي الذي تم تبنيه قبل خمس سنوات: نحن نتخذ قرارات إضافية، ونساعد أعضائنا على مواصلة العمل في هذا المسار. نشكركم جميعاً على جهودكم المبذولة، ونرى أنه من الضروري تعزيز قدراتنا وتحقيق نتائج أفضل، وتحديد أهدافنا بشكل أكثر دقة، وهكذا.



أحمد سعيد حسين خليل -

رئيس مجلس أمناء الوحدة المصرية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أشكركم على اهتمامكم! طاب يومكم!
أود في البداية أن أقدم بخالص تحياتي إلى جميع المشاركين في هذا المنتدى العلمي العملي الدولي المكرس لمكافحة غسيل الأموال. أتقدم بجزيل الشكر لممثلي مجموعة البريكس وكل من ساهم في تنظيم هذا المنتدى الهام، وأغتتم هذه الفرصة للتعبير عن تقديري الكبير لجهودهم. يهدف هذا الإجراء للتصدي للمشاكل التي تسببها التدفقات المالية غير المشروعة للنظام العالمي لمكافحة غسل الأموال، وكذلك للتصدي للارتفاع المستمر في معدلات الجريمة العالمية.

وتعرب جمهورية مصر العربية عن تقديرها الصادق لأنشطة مجموعة البريكس التي تلعب دوراً هاماً في تعزيز التعاون الاقتصادي وتشجيع جميع الإجراءات التي توحدنا في بذل جهود معينة لمكافحة النشاط الإجرامي. في ظل سعي المجموعة لتحديد الأولويات وتبادل الخبرات والتعاون الدولي في مجال مكافحة غسيل الأموال، فإننا



ندعو إلى تضافر الجهود لمواجهة المخاطر المتزايدة التي تهدد استقرارنا المالي. من المؤكد أن هذا هو التحدي الذي يواجه معظم الدول في الوقت الحالي في سياق مكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة. لذا، يتعين علينا اتخاذ إجراءات مشتركة لتوحيد الجهود في مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية، وكذلك للحد من المخاطر المتعددة المرتبطة بها.

إن الحرب القانونية على الإرهاب على الصعيدين الدولي والإقليمي المحلي تستوجب منا صياغة تصور مشترك لهذه المسألة. وفي الحقيقة، يجب أن نُشير هنا إلى أن هذا هو بالضبط ما نصت عليه الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1999. وقد أولت مجموعة العمل المالي (FATF) أهمية كبيرة لمكافحة تمويل الإرهاب في توصياتها الأربعين، حيث تضمنت التوصية الخامسة ضرورة وضع إجراءات محددة ودقيقة لفهم مصطلحي الجريمة وتجريم تمويل الإرهاب استناداً إلى الاتفاقية المذكورة أعلاه. كما تم توضيح ماهية النشاط الإجرامي بشكل عام، وما يشمل من أفعال إرهابية على وجه الخصوص.

كما أن التوصية السادسة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن منع وإدانة الإرهاب وتمويله، تلزم الدول بإنشاء أنظمة للعقوبات المالية، حيث تلزم هذه القرارات الدول بتجميد أصول الإرهابيين أو المجرمين وغيرها من أصولهم دون تأخير وفوراً، وكذلك منع أي شخص من الوصول إلى أي أصول أو أصول أخرى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأي شخص إرهابي أو منظمة إرهابية، أو تستخدم لصالحهم ومصالحهم.

في ضوء التزام مصر بالمعايير الدولية وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب وتمويله وتمويل انتشار الأسلحة المختلفة، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق في مكافحة الجرائم المالية، قامت مصر بوضع الأساس التشريعي لمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار الأسلحة. وآلياته ضرورية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، والتي تشمل تجميد الأصول والأموال للأشخاص المدرجين في قوائم العقوبات التي يصدرها مجلس الأمن، وإجراءات التجميد، وإدراجها في قاعدة البيانات، وما إلى ذلك.

إن وجود تشريع متين هو حجر الزاوية في أي استراتيجية ناجحة لمكافحة تمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول أن تجعل مكافحة تمويل الإرهاب جزءاً من استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب، والتي يجب أن تستند إلى تقييم مخاطر تمويل الإرهاب على المستوى الوطني، مع الأخذ بها كأساس لكل من الأطراف المعنية، والتي يجب أن تتخذ تدابيرها الخاصة وفقاً لهذه المخاطر.

في الآونة الأخيرة، اعتمدت الدول، تماشياً مع توصيات وإرشادات مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) بشأن تقييم المخاطر على الصعيد الوطني، إجراءات لتنفيذ تقييم وطني للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد اتخذت تدابير لضمان كفاية الإجراءات المتخذة لمكافحة تمويل الإرهاب بما يتناسب مع مستوى المخاطر المحددة في كل دولة، مما يساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات وتحديد الأولويات.

وفي هذا السياق، قامت مصر في عام 2019 باعتماد أول تقرير لها لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي تقوم

بتحديثه بشكل دوري بالتعاون مع جميع الجهات الحكومية المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص. ويهدف هذا الإجراء إلى الكشف عن وتحليل وتقييم المخاطر والثغرات والآثار المترتبة على تمويل الإرهاب المرتبط بقطاعات أخرى. تحتل وحدات الاستخبارات المالية الصدارة في جهود الحكومات لمكافحة تمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال جمع وتحليل المعلومات الواردة من المؤسسات المالية وغيرها من جهات الإبلاغ، وتعمل على مواجهة الأساليب الجديدة التي يستخدمها المجرمون أو الإرهابيون لتمويل أنشطتهم.

ونحن ندرس إمكانية بناء شراكة مثمرة في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالأنشطة المالية المشبوهة التي قد تستخدم في تمويل الإرهاب، وذلك كخطوة أولى نحو مكافحة جريمة تمويل الإرهاب على الصعيدين المحلي والدولي. ومن الجدير بالذكر أن مصر تعطي أهمية بالغة للتعاون على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال عضويتها في المنظمات والشبكات الدولية والإقليمية.

وفي الوقت الذي تسعى فيه مصر للاستفادة القصوى من التقدم التكنولوجي، إلا أنها حريصة على اتخاذ جميع التدابير الأمنية اللازمة لمنع استغلال هذه التكنولوجيا في الأغراض الإجرامية.

ومرة أخرى أتوجه بشكري للجميع! وأنا على ثقة بأن هذا الحدث سيكون مفيداً للغاية. شكرًا لكم.

تعرب جمهورية مصر العربية عن تقديرها الصادق لأنشطة مجموعة البريكس التي تلعب دوراً هاماً في تعزيز التعاون الاقتصادي وتشجيع جميع الإجراءات التي توحدا في بذل جهود معينة لمكافحة النشاط الإجرامي.



فرناندو لويس كامبخو دي لا روزا -

المدير العام للإدارة العامة لبحوث العمليات المالية (DGIOF) بمصرف كوبا المركزي



السياق الجغرافي:

تشير التقديرات إلى أن

40% من إجمالي إنتاج

الكوكايين العالمي، أي حو

الي 140 طن،

يتم نقله عبر شبكات تهريب المخدرات من كولومبيا إلى الولايات المتحدة، مروراً بدول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

وتقدّر السلطات الأمريكية أن

70% من شحنات الكوكايين

التي تغادر كولومبيا تعبر المحيط الهادئ، بينما يعبر 20% المحيط الأطلسي، و10% والباقي يعبر البحر الكاريبي.

من وجهة نظر الاستهلاك:

أظهرت الإحصائيات أن 24.9% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 12 عاماً فما فوق، أي ما يقارب **70.3 مليون شخص**، قد تناولوا المواد المخدرة في عام 2021. وشكلت الماريجوانا أعلى نسبة استهلاك للمخدرات (22%)، حيث بلغ عدد مستخدميها 61.9 مليون شخص.

أظهرت الدراسة الوطنية

السوية لتعاطي المخدرات والصحة لعام 2022 التي أجرتها وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية (Unit-ed States Department of Health and Human Services, HHS) أن حوالي

169 مليون شخص في الولايات

المتحدة، أي ما يعادل 59.8% من الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 12 عاماً فأكثر، قد تعاطوا التبغ أو الكحول أو المخدرات خلال الشهر السابق لإجراء الدراسة.

وفي تقريره هذا، سأسعرض المخاطر المرتبطة بغسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات غير المشروعة. وسينظر في هذه المسألة استناداً إلى خصائص جزيئتنا الكاريبية والبيئة الجغرافية السياسية التي يعمل فيها النظام الكوبي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أولاً وقبل كل شيء، تجدر الإشارة إلى أن خطر غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات قد تم تحديده خلال إعداد أول تقرير تقييمي وطني لكوبا (التصنيف الوطني لكوبا) في عام 2014، وذلك بالتزامن مع انضمام الجمهورية إلى الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي (FATF).

السيد يوري أناتوليفيتش المحترم! الزملاء الأعزاء والمشاركين في الجلسة العامة!

يشرفني أن أقدم بالشكر الجزيل لكم على دعوتكم للمشاركة في العمل المشترك لتعزيز المنظومة العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية.

كشف التقرير العالمي للمخدرات لعام 2022 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن زيادة هائلة في إنتاج المواد المخدرة غير المشروعة. وعلى وجه الخصوص، قد يشكل ارتفاع مستوى تعاطي مخدر الماريجوانا على خلفية انخفاض الوعي بحجم هذه المشكلة خطراً على الشباب.



أظهرت النتائج أن خطرين من أصل 11 خطرًا مرتبطًا بغسل الأموال يحملان أعلى مستوى من المخاطر:

(أ) يجعل الموقع الجغرافي الهام لكوبا من السهل على العصابات الإجرامية استخدامه كقاعدة لعمليات تجارة المخدرات غير المشروعة وتهريبها.

(ب) تتزايد مخاطر تحويل الأموال المكتسبة من تجارة المخدرات غير المشروعة وتهريبها إلى أموال نظيفة.

الخطر "أ" (متوسط مرتفع):

• يشهد مسار التهريب المعروف باسم "الممر المركزي" نشاطًا مكثفًا من قبل مهربي المخدرات في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، حيث يستخدمون القوارب السريعة لاختراق المياه الإقليمية بالإضافة إلى إرسال "الطرود" التي تجرفها التيارات البحرية نحو الساحل (ريكالوس).

• ففي الفترة من يناير إلى ديسمبر 2022، رصدت قوات حرس الحدود الكوبية 13 قاربًا يُشتبه في تورطها في الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

• وقد تم ضبط كمية كبيرة من المخدرات تزن 4908.45 كيلوغرامًا، تضمنت الكوكايين والماريجوانا والحشيش، في 736 عملية ضبط. وقد تم اكتشاف 75% من هذه المضبوطات، أي ما يعادل 542 عملية ضبط، خلال عمليات تفتيش روتينية على السواحل.

• وفي إطار تنفيذ خطة "الحاجز" الأمنية، أسفرت الجهود عن فتح 24 تحقيقًا في جرائم تهريب المخدرات، واعتقال 39 متهمًا، وضبط كمية من المخدرات تزن 7.25 كيلوغرامًا.

الخطر "ب" (متوسط مرتفع):

• نجحت السلطات الكوبية في إحباط 28 عملية تهريب على حدود البلاد. وتمت مصادرة 30.04 كيلوغرامًا من المخدرات. البلدان: سورينام وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية والإكوادور. وتم اكتشاف الميثامفيتامين والكوكايين من الولايات المتحدة لأول مرة.

• ونجحت سلطات الجمارك العامة في 7 مطارات دولية وخدمة البريد في البلاد في ضبط ومصادرة 9750 سيجارة إلكترونية، تبين بعد الفحص المخبري الذي أجري على 73 سيجارة منها احتواؤها على مادة الماريجوانا والحشيش.

• كما سجلت 9 حالات لوجود عبوات من حلوى المارشميلو تحتوي على مادة الماريجوانا.

مكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة:

• في الفترة بين عامي 2021 و2023، أُدين 95% من المتهمين. وحُكم على الغالبية العظمى منهم بالسجن لأكثر من 15 عامًا.

• سُجلت 9558 حالة تعاطٍ للمخدرات في عام 2022، وكان معظم المتعاطين ضمن الفئة العمرية ما بين 25 و 59 عامًا، حيث بلغ عددهم 3734 حالة. وتُقدم الدولة الخدمات الطبية للمواطنين مجانًا.

• تمكنت السلطات في عام 2023 من تفكيك شبكة إجرامية دولية، كان يقودها أجناب وكوبيون من جمهورية الدومينيكان، وكانت تعتمد على قاعدة دعم في جامايكا. وقد قام المجرمون بتشغيل شبكة لتهريب الماريجوانا باستخدام قوارب سريعة. وتم اعتقال 21 شخصًا (3 منهم أجناب).

• اعتقلت السلطات أكثر من 50 شخصًا عند الحدود. بينهم 37 كوبيًا و14 أجنبيًا من دول مختلفة من كولومبيا وجزر الباهاما وجمهورية الدومينيكان وفنزويلا وبنما وتشيلي وجامايكا. وكانوا يعملون كمنظمين أو مهربين.

الوقاية والتخفيف من الآثار

تمسكت حكومة كوبا بإرادتها السياسية في حل المشكلة، معتمدة على نهج شامل يوفق بين الإجراءات الوقائية والإجراءات المواجهة، وذلك تماشيًا مع مبدأ "عدم التسامح".

وتتولى اللجنة الوطنية المعنية بالمخدرات، التي أنشئت في 3 مارس 1989 (تحت إشراف وزارة العدل في جمهورية كوبا)، توجيه سياسة مكافحة المخدرات على الصعيد الوطني. وتهدف التدابير المتخذة إلى الحد من انتشار المواد المخدرة بين السكان، وتشديد المسؤولية الجنائية وتوعية المواطنين بالمخاطر.

بعض التدابير المتخذة:

• الفعاليات والبرامج التعليمية، الإدماج الاجتماعي، العلاج والتأهيل المتاح.

• التعاون الدولي الواسع النطاق القائم على مبدأ المسؤولية المشتركة والتضامنية.

• خطة عمل شاملة لتقديم المساعدة المتكاملة لجميع المدمنين على المخدرات (للأعوام 2021-2023)، والتي أطلقتها وأشرفت عليها وزارة الصحة العامة الكوبية (Ministerio de Salud Pública, MIN-SAP)، تضم 34 إجراءً، مع التركيز بشكل خاص على دعم المراهقين والشباب.

• تنص الاستراتيجية الوطنية للحد من الأضرار في الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025 على معالجة هذه المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات.

الثلث، تم اللجوء إلى استخدام أقارب وأصدقاء المجرمين كواجهة. وكانت الأصول الأكثر شيوعاً هي المنازل والسيارات. وشملت عملية الشراء أيضاً المزارع والقوارب والمعدات، بالإضافة إلى ممتلكات أخرى. وتم تخفيض قيم صفقات العقارات والأصول المنقولة بشكل متعمد لتجنب دفع الضرائب المستحقة. وشمل ذلك عمليات تحايل على شكل هبات.

وأكدت التحقيقات تورط المتهمين وأشخاص آخرين في نقل أموال نقدية بطريقة غير قانونية عبر الحدود الكوبية. ووثقت التقارير استخدام شبكات تحويل أموال غير شرعية تعمل انطلاقاً من الولايات المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن المجرمين فروا إلى كوبا عقب صدور أوامر اعتقالهم في الولايات المتحدة. ووثقت ثلاثة حوادث لرحلة جوية غير مصرح بها من الولايات المتحدة عبر الأراضي المكسيكية. كما استخدمت أراضي دولتي بنما وجزر البهاما أيضاً كنقطتي عبور. وكان هناك "إشعار أحمر" للإنتربول كإشارة تحذير لسلطات الشرطة الكوبية. وفي عدد من الحالات الأخرى، نشرت أوامر الاعتقال والبروتوكولات على الإنترنت وفي الصحف المحلية.

وبعد وصولهم إلى كوبا، قام المجرمون بمحاولات لتبييض جزء من أموالهم غير المشروعة من خلال ادعاء دفع ثمن إجازات وشراء أصول مختلفة. وإخفاء هوية المشتري الحقيقي للسلع باهظة

• وقد وقّعت كوبا على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1989.

دراسة حالة إفرايدية بشأن مكافحة غسل عائدات المخدرات بمشاركة وحدة الاستخبارات المالية في كوبا

تم كشف شبكة غسل أموال غير قانونية تعمل بتغطية زراعة وتجارة مخدرات خطيرة في الولايات المتحدة، مثل الماريجوانا والأوكسيكودون.

وقد ثبت ارتباط المتهمين في القضية الجنائية بجماعات إجرامية دولية، بما في ذلك كارتل سينالوا المكسيكي. تتبع مسارات تهريب المخدرات طرقاً محددة تبدأ من مدينة ميامي (ولاية فلوريدا) ومنطقة الحدود مع المكسيك ومن ولاية كاليفورنيا لتصل إلى مختلف أنحاء الولايات المتحدة الوسطى والشرقية والجنوبية.

تمسكت حكومة كوبا بإرادتها السياسية في حل المشكلة، معتمدة على نهج شامل يوفق بين الإجراءات الوقائية والإجراءات المواجهة، وذلك تماشياً مع مبدأ "عدم التسامح".





يانغ وو -

ممثل وحدة الاستخبارات المالية في الصين

مرحبًا! صباح الخير لكم جميعًا، وأتمنى لك يومًا سعيدًا!

يسرني أن أخبركم اليوم عن الاتجاهات الجديدة التي نشهدها في النشاط الإجرامي المتعلق بالعملات الافتراضية في الصين.

وستحدث عن الاتجاهات الجديدة وتاريخ القضية وحظر العملات الافتراضية في الصين. منذ عام 2017، فرضت الصين حظرًا رسميًا على استخدام العملات الافتراضية، مما يعني أنه من غير القانوني في الصين استخدام أو تقديم خدمات أو استخدام منصات تداول للأصول الافتراضية والخدمات المرتبطة بها.

نحن نرى أن التهديدات الخارجية التي تواجه الصين في مجال الأصول الرقمية آخذة في الانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية.

المشفرة. وبالتالي، نحن نرى أن التهديدات الخارجية التي تواجه الصين في مجال الأصول الرقمية آخذة في الانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية.

وبشكل عام، المخاطر العامة تتجه نحو الانخفاض، إلا أن هناك بعض المخاطر الفردية التي تزداد حدتها. كما أننا نلاحظ ارتفاعًا في حجم التحويلات المالية العابرة للحدود والمرسلة إلى الصين، والتي تتم بشكل غير قانوني عبر ما يسمى باسم - "البنوك الرمادية" لإجراء عمليات صرف غير رسمية أو تحويلات مالية غير مسجلة. وبعبارة أخرى، في الصين، توجد قيود على تحويل عملتنا الوطنية إلى عملات أخرى، لذلك نشأ ما يسمى باسم - "السوق الرمادي". وقد أصبح اقتصاد الظل المصرفي يستخدم بشكل متزايد الأصول الافتراضية كوسيلة لتبادل عملتنا الوطنية بالعملة الأجنبية. وتدرك الحكومة الصينية هذه الاتجاهات وتعمل على وضع

نحن نلاحظ الاتجاهات التالية فيما يتعلق بالأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالأصول الافتراضية: أولاً، نرى أن المخاطر الإجمالية أصبحت تتناقص على مدار السنوات القليلة الماضية. وهناك سببان رئيسيان وراء الانخفاض الكبير في حجم المعاملات بالعملات المشفرة في الصين. وهما الأول هو انخفاض قيمة هذه العملات، والثاني هو الحظر المفروض على عمليات التعدين والذي بدأ تطبيقه في عام 2021. ونرى أن هذه الأسباب تتسق مع ما توصل إليه خبراءنا وما توصلت إليه أجهزة الاستخبارات المالية. كما يتسق ذلك أيضاً مع نتائج الدراسات المتخصصة. أما السبب الثاني فهو التغيير في البيئة التنظيمية الخارجية. فهذه البيئة تشهد تطوراً مستمراً، حيث تعمل مجموعة العمل المالي (FATF) على تطوير معاييرها، كما أن عددًا متزايدًا من الدول تعتمد لوائح تنظيمية خاصة بالمنصات والبورصات التي تتعامل بالعملات

ونحن نلمس تغييرات مستمرة في البيئة التنظيمية. وشهدت قيمة الأصول الافتراضية انخفاضًا مستمرًا منذ عام 2021، وفي الصين، نلاحظ اتجاهات مثيرة للاهتمام في هذا السوق. يشير الانخفاض في الاستثمارات في هذا القطاع إلى وجود أزمة في عالم العملات المشفرة، ومع ذلك، فإن الأسعار تشهد ارتفاعًا. وبعبارة أخرى، على مدى السنوات الثلاث الماضية، لوحظ تراجع ملحوظ في حجم الاستثمارات والمضاربات في الأصول الرقمية والعملات الافتراضية.

وأيضًا في عام 2021، اعتمدت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح قرارًا بشأن العملات الافتراضية في الصين. وينص هذا القرار على الجوانب المتعلقة بحماية الأفراد من عمليات غسل الأموال التي تستخدم فيها العملات المشفرة، كما يتطرق إلى حماية البيئة. ونتيجة لذلك، نرى أن حجم المعاملات ذات الأصول الافتراضية داخل الدولة قد انخفض بشكل كبير. مما يعكس تحولات في الأطر التنظيمية.

وعلاوة على ذلك، نحن ننتبع المعاملات في الشبكات العامة للبلوكشين. وفي عام 2022، باشرنا التحقيق في 560 قضية تتعلق بانتهاكات القوانين المصرفية، ورصدنا أكثر من ألف مخالفة في هذا القطاع، مما أسفر عن فرض غرامات تجاوز مجموعها 1 مليار يوان. نحن مستمرون في محاربة التحويلات المالية غير المشروعة العابرة للحدود. شكرًا جزيلاً على اهتمامكم.

البنك المركزي الصيني وهيئة الصرف الحكومية ووحدة الاستخبارات المالية والجهات الأمنية. ونحن ضمن إطار عملنا، نركز على ثلاثة محاور رئيسية للرقابة المالية: أولاً، نعمل على رصد الأنشطة المالية المرتبطة بالعملات المشفرة والتحويلات المالية عبر الإنترنت، وتحديد هوية المنصات التي تُستخدم في هذه الأنشطة، كما نقوم بمنع أي عمليات صرف عملات غير قانونية.

تدابير تنظيمية لمكافحة الأنشطة المصرفية غير المشروعة.

وهذه بضع كلمات حول كيفية مواجهتنا لهذه التحديات. تطبق الصين إجراءات صارمة لمكافحة التحويلات غير المشروعة للعملات المشفرة العابرة للحدود. وقد تم إنشاء شبكة تبادل معلومات بين مختلف المؤسسات لتعقب مثل هذه التحويلات. ويشمل ذلك تعاونًا وثيقًا بين

يكون المجرمون الذين ينشطون في مدغشقر من أصول أجنبية، وهم يحملون جنسيات مختلفة. أما بالنسبة لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فقد تم تقييمه في البلاد في عام 2017. للأسف، فإن تصنيفاتنا وتقييماتنا الحالية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، ولكننا نعمل على إجراء إصلاحات شاملة لضمان توافقنا مع معايير مجموعة العمل المالي (FATF). بقي لدينا حاليًا 17 توصية قيد الانتظار لتنفيذها. وسيكون تقييمنا المشترك المقبل في عام 2026.

الكرامة التي أتاحت لي تمثيل مجموعة شرق وجنوب إفريقيا لمكافحة غسل الأموال في هذا المنتدى.

أود أن أقدم عرضًا حول تجربة مدغشقر في مواجهة التحديات التي تفرضها الجريمة المنظمة.

يشير مؤشر الجريمة المنظمة إلى أن مدغشقر تولي اهتمامًا بالغًا بالجرائم المالية المرتبطة بتجارة الموارد الطبيعية، والتصدير غير المشروع لهذه الموارد، فضلاً عن الجرائم الضريبية. عادة ما



ماميتيانا راجاوناريسون -

المدير العام لوحدة الاستخبارات المالية في مدغشقر

أتقدم بخالص الشكر لكم على منحني هذه الفرصة القيمة لمشاركة أفكارتي معكم. بداية، أود أن أعرب عن خالص امتناني لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) على هذه الدعوة





ضمن مجموعة عملنا الإقليمية المشابهة لمجموعة العمل المالي في شرق وجنوب إفريقيا، نقوم حالياً بتطوير منصة رقمية لتبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية.

مجموعة عملنا الإقليمية المشابهة لمجموعة العمل المالي في شرق وجنوب إفريقيا، نقوم حالياً بتطوير منصة رقمية لتبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية. ونجري حالياً تقييماً شاملاً للمخاطر على المستوى الإقليمي، وتندرج جمهورية مدغشقر ضمن نطاق الدول التي تشكل جزءاً من فريق المشروع. ومن جهة أخرى، تتولى منظمة التنمية لدول الجنوب الأفريقي (سادك) مسؤولية التنسيق مع دولة جنوب أفريقيا، وتنفذ حالياً مشروعاً لتوحيد الجهود في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية. وانطلاقاً من عضويتها في هذه المنظمات، تسعى مدغشقر للاستفادة من هذا المنتدى لتطوير قدراتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تبادل الخبرات والمعلومات.

شكراً لكم على اهتمامكم، أيها الزملاء الأعزاء، شكراً لكم.

استرداد الأصول التي تم تهريبها بشكل غير قانوني من مدغشقر. وبالنسبة لنا، هذه فرصة لتوقيع المزيد من العقود ومذكرات التفاهم، بما في ذلك مع الدول المشاركة حالياً في المنتدى. وبأسف شديد،

نشهد عمليات تهريب مكثفة لمواردنا الطبيعية إلى الدول الآسيوية، والتي تشمل الأخشاب الثمينة والزواحف والعديد من الأنواع النباتية النادرة. ويتطلب الأمر منا تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه الظاهرة.

أما بالنسبة لتمويل الإرهاب، فهناك قانون خاص ينظم هذا الجانب، وعبر التعاون مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، شرعنا العام الماضي في تحديد هوية الإرهابيين أو المشتبه في ارتكابهم لهذه الجرائم والمدونين في قاعدة بيانات الإنتربول. وفي إطار هذا التوجه، تقوم مدغشقر بإلقاء القبض على المشتبه بهم في أنشطة إرهابية أو ترحلهم إلى دولهم. ونحن ندعو إلى المزيد من التعاون والدعم. وسنقوم خلال السنوات القليلة القادمة بتقييم المخاطر المرتبطة بتمويل العمليات الإرهابية ووضع إطار عمل فعال لمكافحة تمويل الإرهاب. وفي منطقتنا، وضمن

أما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، فإن مدغشقر تتمتع بثروة طبيعية فريدة، بما في ذلك تنوع بيولوجي استثنائي. ويتم تصدير العديد من مواردنا الطبيعية إلى مناطق أخرى، ونحن غير قادرين على تطبيق مبدأ "follow the money" (تتبع الأموال) لاستعادة الأصول التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية وإعادتها إلى البلاد. لقد قمنا في العام الماضي باستعادة ما يزيد قليلاً عن مليون دولار أمريكي، لكن هذه الأصول لم تغادر البلاد. وقد كشفت وحدة الاستخبارات المالية لدينا عن 700 مليون دولار العام الماضي. وقد غادر حوالي نصف هذه الأموال مدغشقر.

تعد مدغشقر طرفاً فاعلاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ومع ذلك، تعاني من نقص في التعاون الدولي، ويعود ذلك إلى عدم عضوية وحدة الاستخبارات المالية فيها في مجموعة "إيغمنت" ونحن الآن بصدد استكمال عملية الانضمام إلى مجموعة "إيغمنت" من أجل تسهيل تبادل المعلومات. وقبل انضمامنا إلى مجموعة "إيغمنت"، نحن بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع وحدة الاستخبارات المالية الروسية لتبادل المعلومات بهدف تطبيق مبدأ "follow the money" (تتبع الأموال)، مما يتيح لنا إمكانية

ومنذ تأسيس هذه المنظمة، تم تطوير وتطبيق مجموعة من الممارسات المثلى لتنفيذ العمليات الخاصة والإجراءات الوقائية، وتم بناء نظام إدارة متكامل يربط بين مختلف الجوانب. وفي هذا السياق، أود أن ألفت انتباهكم إلى بعض العمليات التي تقوم بها الدول الأعضاء في منطقتنا بشكل شبه سنوي. أولاً وقبل كل شيء، يجب التأكيد على أنه منذ عام 2003، أي منذ تأسيس المنظمة تقريباً، تم إغلاق قنوات إمداد المخدرات الاصطناعية إلى دول أوروبا بهدف قطع طرق تهريب المخدرات من

الظروف المعقدة، تستخدم بعض الدول المنظمات الإرهابية كأداة للضغط وتحقيق أهدافها. ولا أعتقد أنني سأكشف عن سر كبير هنا، فالجميع على دراية تامة بما أقول.

أما بالنسبة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، فإننا نولي أهمية كبيرة لمواجهة التحديات والتهديدات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية، وقد حدد رؤساء دولنا هذا المجال من أنشطتنا كأحد الأولويات.


فاليري سيميريكوف -
نائب الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي

بالنسبة لجدول أعمال مؤتمرننا اليوم، يجب علينا أولاً وقبل كل شيء أن نشير إلى أن الوضع العسكري والسياسي الحالي، على مستوى العالم وفي منطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، يبعث على القلق الشديد. لقد بلغت حدة التوتر والصراع في جميع القطاعات ذروتها، وفي ظل هذه



أفغانستان<...> وثنائيًا، فإن الاتجاه المهم لعمل المنظمة، لا سيما في الآونة الأخيرة، هو مكافحة الهجرة غير الشرعية لمواطني الدول الثالثة. ويتم التعامل مع هذه المشكلة في إطار العملية الخاصة السرية "غير المعلنة" التي بدأت في عام 2007.

وفي عام 2019، قمنا بتنظيم عملنا في مكافحة الإرهاب والتطرف وبدأنا في تنفيذ مجموعة من الإجراءات الوقائية ومكافحة الإرهاب<...> وهنا تجدر الإشارة إلى أن وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات التابعة لدولنا

بما في ذلك في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأرى أنه من الأفضل تفعيل الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة الدول المستقلة.

وأرى أنه من المهم أن نعمل معًا على تحسين وتوحيد تشريعات منظمة معاهدة الأمن الجماعي والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات،

تلعب الدور الرئيسي في جميع هذه العمليات. ومن المؤكد أن الأجهزة الرقابية المالية لدولنا تلعب دورًا حيويًا وبالغ الأهمية في هذه الأحداث. وسأورد لكم هنا بعض الأرقام: بفضل المشاركة الاستباقية، تم الكشف عن أكثر من 2400 حالة تمويل لأنشطة إرهابية في عام 2023 وحده.

بفضل المشاركة الاستباقية، تم الكشف عن أكثر من 2400 حالة تمويل لأنشطة إرهابية في عام 2023 وحده.



كانات أسانغولوف -

رئيس دائرة الاستخبارات المالية الحكومية التابعة لوزارة المالية في جمهورية قيرغيزستان

منظمات إرهابية ومتطرفة سرية على أراضيها، والثاني هو وجود أنصار يدعمون الأفكار والمعتقدات التي تتبناها المنظمات الإرهابية الدولية، بالإضافة إلى سهولة وصول الأشخاص إلى وسائل وتقنيات تحويل الأصول الافتراضية التي تسمح بتحويل هذه الأصول من دولة إلى أخرى. وستكون استنتاجات تقييم المخاطر بمثابة السبب الرئيسي لتحديد المجالات ذات الأولوية للحد من المخاطر.

الإلكترونية. كما أننا نشهد تطورًا متسارعًا في تكنولوجيا المعلومات الحديثة، مما يؤدي إلى تغييرات جذرية غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي والنظام المالي.

وقد تم تقييم خطر استخدام الأصول الرقمية في تمويل الأنشطة الإرهابية بأنه متوسط. وفي الوقت نفسه، تم تحديد أن هناك احتمالاً لتنفيذ مخططات تمويل أنشطة إرهابية في جمهورية قيرغيزستان، وذلك نظرًا لوجود

أما بالنسبة لأفضل الممارسات في مجال التعاون الدولي التي تم الكشف عنها فيما يتعلق بالمخاطر والتهديدات المرتبطة بتمويل الإرهاب باستخدام التكنولوجيات الجديدة، أقترح أن نركز اهتمامنا الجماعي على تعاوننا في مجال تنظيم العملات المشفرة والمدفوعات



» نحن نشهد تطورًا
متسارعًا في تكنولوجيا
المعلومات الحديثة، مما يؤدي
إلى تغييرات جذرية غير
مسبوقة في الاقتصاد العالمي
والنظام المالي.



الذي سيعقد في نهاية شهر مايو من هذا العام في بيشكيك بجمهورية قيرغيزستان. ونحن نتطلع إلى رؤيتكم جميعاً في هذا الاجتماع بسرور كبير!

من الخبرات المتبادلة. وأود أن أدعو جميع المشاركين في المنتدى والأطراف ذات العلاقة إلى الاجتماع العام لحضور الجلسة العامة للمجموعة الأوراسية،

وأرى أنه من الضروري عقد المزيد من المنتديات المشتركة على هذا المستوى، لتعزيز التعاون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والاستفادة

منظمة واحدة أو ولاية قضائية واحدة لن تكون قادرة على التعامل مع كل هذه الصعوبات وحدها. وهناك حاجة إلى إقامة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومختلف الولايات القضائية.



ونحن بحاجة إلى فهم المخاطر المرتبطة حالياً بالأصول الافتراضية.

وبالتالي، من الضروري تقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستخدام نهج تطلعي وتخصيص الموارد بشكل فعال، وكذلك العمل على تقليل المخاطر. وفي الوقت نفسه، عندما نتحدث عن الأصول الرقمية من المهم أن نكون على دراية بكل من إيجابياتها وسلبياتها - الإمكانيات والتهديدات.

» من الضروري تقييم
وفهم مخاطر غسل
الأموال وتمويل الإرهاب،
وإستخدام نهج تطلعي
وتخصيص الموارد بشكل
فعال، وكذلك العمل على تقليل
المخاطر.



هادي هاني -

رئيس وحدة الاستخبارات المالية في
الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تفتح التقنيات المالية آفاقاً واسعة، لكنها في الوقت نفسه تزيد من احتمالية المخاطر، بما في ذلك تلك التي تهدد أمن النظام المالي. ومن الواضح أن التطور التكنولوجي يحمل معه فوائد جمة <...> لكن يجب على الجهات الرقابية والقانونية أن تكون على دراية بالتحديات والمخاطر الرئيسية التي يطرحها تطور هذه الأنظمة، خاصة فيما يتعلق بالأمن المالي. لقد ثبت لنا أن الإرهابيين والمنظمات الإرهابية والمجرمين الآخرين يتعلمون بسرعة كبيرة كيفية استخدام طرق جديدة لنقل الأموال بشكل غير قانوني بين البلدان. في الوقت نفسه، يجب أن نتذكر أن



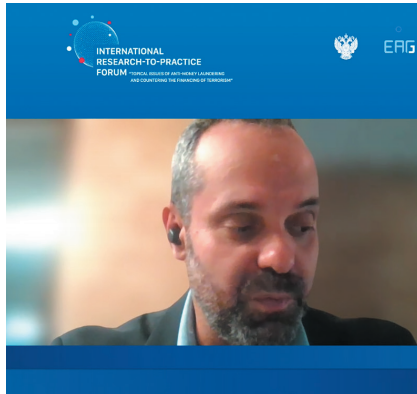
هوني باتودي -

نائب مدير وحدة الاستخبارات المالية في الهند



ميلو ماركوني -

المنسق العام لإدارة التعاون القانوني الدولي في الشؤون الجنائية بدائرة الاسترداد بوزارة العدل البرازيلية



المجتمع، ويمثل عقبة كأداء أمام التنمية. لذلك، فإن محاربته تعد أولوية قصوى لأي دولة تسعى إلى التقدم. وقد أنشئت في جمهورية بيلاروسيا آلية فعالة لاستئصال الفساد ومقاومته، تشمل بشكل خاص منع إضفاء الصفة المشروعة على الأموال المكتسبة من أنشطة إجرامية. ولا يقتصر هذا النظام لمكافحة الفساد على الأجهزة الأمنية والقضائية فقط، بل يشمل أيضًا جميع المؤسسات الحكومية تقريبًا، بالإضافة إلى الشركات الخاصة. ويلعب الجهاز المكلف بمراقبة المعاملات المالية دورًا محوريًا في هذا النظام، وهو على تواصل مستمر مع جميع المؤسسات. ولزيادة كفاءة التعاون بين الإدارات بين وحدة الاستخبارات المالية لدينا ووكالات إنفاذ القانون والبنوك والوكالات والمنظمات الحكومية الأخرى، تم إبرام اتفاقيات ثنائية لتعزيز التعاون المشترك. وعلى وجه الخصوص، تنطوي جميع الاتفاقيات على شروط لتبادل المعلومات.

وفي غضون العامين الماضيين وحدهما، أرسلنا أكثر من ثلاثة آلاف تقرير تحليلي إلى وكالات إنفاذ القانون المختلفة. ونتيجة لذلك، بما في ذلك بالنظر إلى المعلومات الاستخباراتية لدينا، تم فتح 251 قضية جنائية، حيث يرتبط حوالي 200 قضية جنائية بالفساد بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد أدت هذه الجهود إلى استعادة أكثر من 50 مليون دولار أمريكي إلى خزانة الدولة.

يشكل التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما في قطاع العملات المشفرة، نظرًا لطبيعتها العابرة للحدود، عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية الهند في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فالهند عضو نشط في مجموعة العمل المالي (FATF)، ومجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتساهم بشكل كبير في أعمال هذه الهيئات. تتعرض الهند حاليًا لمجموعة من التحديات التي تهدد استقرارها المالي، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية، والفساد، والمخاطر المرتبطة بالأسواق الرقمية والتكنولوجيات الحديثة. تكتسي المخاطر الناجمة عن الجرائم طابعًا عابرًا للحدود، ويعتبر التعاون الدولي عنصرًا حيويًا في مواجهة هذه المخاطر. وتُتيح لنا مثل هذه الفعاليات، كالتى تُعقد اليوم، الاطلاع على أحدث الأساليب المتبعة عالميًا لمواجهة التطورات المستمرة في عالم الجريمة، وذلك من خلال تبادل الخبرات بين ممثلي وحدة الاستخبارات المالية وغيرها من الجهات المعنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا يساهم في بناء علاقات مهنية بين الأفراد العاملين في مختلف البلدان.



ديميتري زاخاروف -

مدير إدارة الرقابة المالية في لجنة الرقابة الحكومية في جمهورية بيلاروسيا

نتيجة للفساد المستشري، يخسر الاقتصاد العالمي أكثر من تريليوني دولار سنويًا، يتم تبييض هذه الأموال عبر شبكات إجرامية معقدة. ونحن ندرك جميعًا أن الفساد يشل حركة جميع قطاعات



تعليقات المشاركين

الجلسة العامة للمنتدى الدولي العلمي والعمل "القضايا الملحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

وحدات الاستخبارات المالية أو غيرهم من الخبراء الآخرين. على سبيل المثال، لقد تعلمت الكثير عن الأصول الافتراضية. وهي مجال جديد نسبياً في مدغشقر، وأنا أدرسها حالياً بعمق. ثانياً، فإن هذا المنتدى يتميز بأهمية بالغة لأنه جمع خبراء من وحدات الاستخبارات المالية في مختلف الدول. كما أن روح التعاون الدولي تسود أجواء هذا المنتدى. ونحن نتعاون مع العديد من الجهات المعنية. هذا المنتدى فريد من نوعه مقارنة بالفعاليات الأخرى التي شاركت فيها."



ديمتري زاخروف -

مدير إدارة الرقابة المالية في لجنة الرقابة الحكومية في جمهورية بيلاروسيا



بن إيلونغا -

وحدة الاستخبارات المالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية



"نود أن نعرب عن شكرنا للجانب الروسي على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في المنتدى. ونأمل أن يستمر تعاوننا.

إن مثل هذه الفعاليات الدولية تساهم بشكل كبير في تعزيز أواصر التعاون بين الشعوب. ومع التطور المتسارع للتكنولوجيا، بات العالم قرية "صغيرة". والآن نحن جميعاً عائلة واحدة. نحن الآن نخوض حرباً ضد تمويل الإرهاب وغسيل الأموال وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تهدد أمن العالم، وعلينا أن نتكاتف للقضاء على هذا الخطر."



ماميتيانا راجاوناريسون -

رئيس وحدة الاستخبارات المالية في مدغشقر



"كانت انطباعاتي عن المنتدى إيجابية للغاية، حيث تم تنظيمه على أعلى مستوى، وشهد المنتدى حضوراً كبيراً من المشاركين الذين شاركوا أفضل الممارسات في مكافحة غسل الأموال والأنشطة غير المشروعة.

إذ تُركّز العديد من الأسئلة على اتجاهات تطور العملات المشفرة، وكيفية مكافحة

"إن هذا المنتدى ناجح جداً. فهو قد جمع، أولاً وقبل كل شيء، الممارسين وممثلي المجتمع العلمي ليتبادلوا الخبرات ويتعلموا من بعضهم البعض، سواء كانوا من

"يمثل هذا المنتدى منصة مثالية حيث يتبادل ممثلو مختلف البلدان الخبرات وأفضل الممارسات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فنحن



ساتارين أوتاما مولو -

جمهورية موريشيوس



الاحتياط في هذا المجال. وجرى النظر في جوانب مكافحة تمويل الإرهاب. ومن خلال التعاون مع الزملاء، يمكن اكتساب مهارات ومعارف جديدة.

ونحن جميعاً ندرك جيداً أن الجريمة ذات طبيعة عابرة للحدود، ولا يمكن لأي دولة بمفردها محاربتها بفعالية. وتتوافر اليوم فرصة فريدة، ضمن إطار هذا المنتدى وبالأخص في إطار منصة منتدى المنطقة الأوراسية، لبناء شبكات تواصل متطورة وسريعة بين مختلف وحدات الاستخبارات المالية.

وهذه القنوات موجودة بالفعل، وهناك تجربة في التعاون، ولكن يجب علينا صقل هذه التجربة وتحسينها. تتيح لنا مثل هذه المنتديات الكشف عن المشكلات التي تتطلب صياغة حلول وإجراءات لجعل نظام التفاعل لدينا أكثر كفاءة."

بمستوى عالٍ من الخبرة والمعرفة. واستقطب نخبة من الخبراء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من مختلف دول العالم. وأود أن أعبر مرة أخرى عن خالص شكري لرئيس هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونتورينغ) على تنظيم هذا المنتدى ودعوتي للمشاركة فيه.

وهذا الحدث مميز جداً لأنه يركز على مستقبلنا، فهو يستهدف الشباب والطلاب. إعداد الطلاب وإشراكهم في أنشطة أولئك الذين يتخذون القرارات الرئيسية هو السبيل الأمثل لبناء المستقبل.

وبفضل هذا المنتدى، تعرفت على تقاليد الثقافة والشعب الروسيين الفريدة والإيجابية. وقد عكس المنتدى الثقافة السلمية للشعب الروسي واحترامه للأجانب.

كما زودني المنتدى بمعرفة قيمة وأعطاني فهماً أعمق لمبادئ مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفيه جرى استعراض مختلف الاتجاهات في هذا المجال والتحديات التي يواجهها العالم المعاصر.

لقد قدمت عرضاً تقديمياً حول الأصول الافتراضية، بما في ذلك العملات المشفرة، وتقييم مخاطر الأصول الافتراضية ومورديها، والتدابير الوقائية ضد هذه المخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاحتياط في هذا المجال."

ومن دون تعاون واسع النطاق بين الدول والوكالات ووحدات الاستخبارات المالية، يستحيل مكافحة الجرائم الخطيرة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الجرائم. بالطبع، نحن جميعاً أشخاص مشغولون، ولكن من المهم للغاية أن نجد الوقت المناسب للقاء وتبادل هذه الخبرات."



عبد العزيز سليمان الوهبي -
محلل مالي في المركز الوطني للمعلومات المالية في عُمان



"أود بداية أن أقدم بخالص الشكر إلى رئيس هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونتورينغ)، وإلى موظفي الوكالة والجامعة والمتطوعين من الطلاب، لما قدموه لي من دعم وتعاون.

لقد كانت زيارتي لروسيا تجربة لا تُنسى. إن جمال روسيا وكرم ضيافتها شعبها أمران يستحقان الإشادة. وتميز المنتدى



فرناندو لويس كامبخو دي لا روزا -
رئيس الاستخبارات المالية في كوبا



"إن هذا المنتدى لافت للنظر ومثير للاهتمام للغاية. والموضوعات المطروحة للنقاش ذات أهمية بالغة لجميع المشاركين وتأتي على رأس أولويات عملنا.

وأعتقد أنه فرصة فريدة لتبادل الخبرات والحصول على المعلومات التي ستمكنا من إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات المعقدة التي تواجهنا.

شهدت العاصمة القيرغيزية بيشكيك، اختتام فعاليات الأسبوع العام لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: سنقدم في مقالنا لمحة تفصيلية عن أهم النقاط التي تم تناولها خلال هذا الحدث

شهدت مدينة بيشكيك انعقاد الدورة العامة لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال الفترة من 27 إلى 31 مايو. تتكون مجموعة العمل الأوراسية من 9 دول، بما في ذلك بلدان رابطة الدول المستقلة ودول البريكس. وحضر هذا الحدث وفد روسي مشترك بين الإدارات برئاسة السيد يوري تشيخاننتشين - مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) ورئيس مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الجلسة العامة الأربعون لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

كان الحدث المركزي للأسبوع العام هو الجلسة الكاملة الأربعون لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي عقدت في الفترة من 30 إلى 31 مايو وجمعت على منصتها ممثلين من مختلف البلدان. وقل بدء أعمال الجلسة العامة عبرت عن تعازيها للوفد الإيراني بوفاة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي.

وكان في استقبال المشاركين رئيس مجلس وزراء جمهورية قيرغيزستان - رئيس الإدارة الرئاسية لجمهورية قيرغيزستان أكيلبيك زاباروف ورئيس المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) السيد يوري تشيخاننتشين.

وشدد مسؤول الاستخبارات المالية الروسية على أهمية العمل من خلال هذه المنصة لتمكين الدول الأعضاء من وضع

الإرهاب، والاجتماع السابع والعشرين لمجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

ووقعت الهيئة الاتحادية للرصد المالي اتفاقات بشأن تحسين أشكال التعاون مع وكالات الاستخبارات المالية في أوزبكستان وبيلاروسيا وقيرغيزستان. وكما صرح السيد يوري تشيخاننتشين، فإن تعميق التعاون بين أجهزة الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سيساهم في تطوير النظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك مكافحة الجرائم المرتكبة باستخدام تكنولوجيا المعلومات.

بالإضافة إلى المشاركة في برنامج الأعمال، انضم ضباط الاستخبارات المالية الروسية، مع زملائهم الأجانب، إلى حفل زراعة عشرين شجرة صنوبرية في حديقة "ينتيماك". وبفضل المبادرة البيئية، ظهر شارع مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بيشكيك.

وعلى هامش أعمال الأسبوع العام الذي انعقد في عاصمة الجمهورية القيرغيزية، التقى ممثلو الدول الأعضاء في المجموعة الأوراسية، والمراقبين، وممثلي الدول المدعوة، والمنظمات: أذربيجان، وأرمينيا، وإيران، ومنغوليا، والإمارات العربية المتحدة، وصربيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأمانتي مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة، والمركز الإقليمي لمعلومات آسيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، ومجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها.

وخلال خمسة أيام حافلة بالفعاليات، حضر الوفود اجتماعات الفرق العاملة والاجتماع العام الأربعين لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمنتدى البرلماني الثالث للدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل

هامش الأسبوع العام مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتقدير كبير من قبل ممثلي الوفود الأجنبية.



فيفيك أغاروال -

مدير وحدة الاستخبارات المالية الهندية
ورئيس الوفد الهندي في كل من
مجموعة العمل المالي (FATF)
ومجموعة العمل الأوراسية المعنية
بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



"تلعب مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دورًا

بالغ الأهمية في الحفاظ على شبكة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيزها في منطقة آسيا الوسطى. تساعد المناقشات التي نجريها هنا الهند وروسيا والصين ورابطة الدول المستقلة بأكملها على الحفاظ على استراتيجية موحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: هي منظمة ذات جودة عالية جدًا. تطبق المجموعة أنماط عمل جديدة كليًا على الصعيد العالمي على سبيل المثال، يجري حاليًا النظر في منتدى البرلمانيين، والأولمبياد الدولي للأمن المالي، ومبادرة منتدى المدعين العامين. وكل هذه المبادرات تجعل مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منصة فريدة من نوعها. وأنا على يقين تام بأن المساهمة التي تقدمها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هي تجربة بالغة الفعالية ستساعد الجميع في مهمتنا النبيلة المشتركة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب."

الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل للدول الأعضاء في المجموعة الأوراسية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراقبة التقدم المحرز على هذا الصعيد.

- وإتاحة معلومات حول تنفيذ خارطة طريق تهدف إلى التقليل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الإقليمي في المنطقة الأوراسية الآسيوية.
- وتم اعتماد قائمة بمعايير الاشتباه في طلبات الدعاوى القضائية لتحصيل الأموال لأغراض إجرامية.
- اتخذ قرار بعقد منتدى مشترك بين المجموعة الأوراسية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمجلس التنسيقي لمدعي عامي دول رابطة الدول المستقلة لموظفي النيابة العامة بخصوص مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والذي سيعقد في الربع الرابع من العام الحالي في مينسك.
- إنشاء رابطة الخدمات الصحفية لوحدة الاستخبارات المالية في الدول الأعضاء، والمجموعة الأوراسية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمت الموافقة على مفهوم أنشطتها.
- استعراض أفضل الممارسات من قبل المشاركين في الجلسة العامة عبر مجموعة من مجالات عمل أنظمة مكافحة غسل الأموال على الأصعدة الوطنية، وتنفيذ المشاريع في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قدم الجانب الروسي معلومات حول تحضيراته لعقد الأولمبياد الدولي الرابع للأمن المالي، المقرر إقامته في الفترة من 30 سبتمبر إلى 4 أكتوبر في منطقة "سيربوس" الاتحادية.
- وأعربت الجلسة العامة عن دعمها لتطوير الحركة الدولية للأمن المالي.
- قبول طلب اليابان للحصول على صفة مراقب في المجموعة الأوراسية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد حظيت الأعمال التي تم إنجازها على

خطط ملموسة لتنفيذ استراتيجية المجموعة الأوراسية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفترة من 2024 إلى 2028، وتحديد أولويات رئاسة روسيا للمجموعة.

"الهدف الرئيسي هو الاستعداد للجلسة الجديدة من التقييمات المتبادلة التي تجريها مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، أودّ تذكيركم بأن جميع الدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ستختتم الجولة الحالية من التقييمات المتبادلة في عام 2024، وذلك بعد اعتماد تقرير التقييم المتبادل للهند في الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي (FATF) في شهر يونيو >...< ويتمثل عملنا الجوهري في تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية بشكل تدريجي، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الجديدة لمعايير مجموعة العمل المالي (FATF) والصورة الواقعية للمخاطر المترتبة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب" - حسبما أكده السيد يوري تشيخانتشين، مشيرًا إلى أن تدريب الخبراء واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوجه القصور التي كشف عنها التقييم المتبادل السابق يمثلان عنصرين أساسيين في عملية التدريب.

وناقشت الجلسة العامة خطة مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعامي 2024 و2025 وخارطة طريق لتقليل المخاطر المترتبة على غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة الأوراسية وعددًا من الوثائق الأخرى. وعلى وجه الخصوص، على هامش الجلسة العامة:

- وجرى استعراض واعتماد التقريرين عن التقدم المحرز في طاجيكستان وتركمانستان.
- كما تم اعتماد الإجراءات الخاصة بالمجموعة الأوراسية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتنفيذ الجولة الثالثة من التقييمات المتبادلة لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل



وأكد رؤساء الوفود على أهمية تبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية لتقليل المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال في منطقة بلدان رابطة الدول المستقلة، كما ناقشوا في جلسة مغلقة بعض القضايا المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب.

وفي اختتام جلسة العمل، قام السيد يوري تشيخانتشين بتقديم أوسمة التقدير لمجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية لممثلي الدول والمنظمات تقديرًا لالتزامهم الدؤوب وتعاونهم المثمر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المنتدى البرلماني الثالث للدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

شكل المنتدى البرلماني الثالث لممثلي الهيئات المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي استضافته مدينة بيشكيك يوم 29 مايو، محورًا أساسيًا للبرنامج، حيث جمع وفودًا برلمانية ووحدات استخبارات مالية وجهات حكومية أخرى.

وعلى هامش الحدث، اجتمع ممثلون عن وفود من بيلاروسيا وكازاخستان والصين وقيرغيزستان وروسيا وتركمانستان وأوزبكستان، بالإضافة إلى ممثل عن مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة. شارك في الحدث أيضًا وفود من الهند وإيران ومنغوليا والإمارات العربية المتحدة وطاجيكستان والولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنظمات دولية أخرى.

ونياً عن الجانب القرغيزي، استقبل الضيوف والمنظمون السيد نورلانبيك أزيغالييف - نائب رئيس المجلس الأعلى في جمهورية قيرغيزستان. وأكد على أهمية التبادل البرلماني النشط الذي يساهم في بلورة حلول مشتركة للقضايا الملحة التي تواجه العلاقات القيرغيزية الروسية.

كما أشار السيد نيكولاي جورافليوف - رئيس المنتدى، نائب رئيس مجلس الاتحاد

الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي، المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وألقى رئيس مجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة السيد يوري تشيخانتشين كلمة ترحيبية بالحاضرين، وأشار فيها إلى أهمية استمرار الارتقاء بالمنهجيات وتسريع عملية مشاركة البيانات وتحسين نوعية المعلومات المُرسلة للحد من المخاطر المشتركة.

في كلمته أمام المنتدى شدد وزير الدولة - نائب رئيس هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) السيد هيرمان نيغلياد، على أن هناك عملاً نشطاً ومخططاً في روسيا لتحسين القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلى وجه الخصوص، أكد السيد هيرمان نيغلياد أن اجتماع المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ديسمبر الماضي قد وافق على تقرير التقدم الذي أحرزته روسيا في الفترة من أكتوبر 2019 إلى يوليو 2023. وتم رفع التقييم فيما يتعلق بثلاث توصيات من مجموعة العمل المالي (FATF) إلى مستوى "الامتثال الكبير".

وشهد الاجتماع نقاشاً حول نتائج عمل المركز الدولي لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب جوانب محددة لتنظيم تداول العملات المشفرة، وبهدف تعزيز هذا التوجه، سيتم دمج القطاع الخاص في عمل مجلس رؤساء وحدات الاستخبارات، وذلك للاستفادة من خبرته العملية القيمة بالنسبة لوحدات الاستخبارات المالية.

وعرضت السيدة مارغريتا أندرونوفا، المديرية العامة للمركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي، تقريراً حول عمل المركز كمجموعة محورية لدول رابطة الدول المستقلة في مجال التعليم والتدريب في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



هادي هاني -

رئيس الوفد الإيراني، رئيس الاستخبارات المالية الإيرانية



"لقد كنت رئيساً لوفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لمدة عامين في فعاليات مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولاحظت بشكل مباشر العمل الدؤوب والملموس الذي تقوم به الأمانة العامة للمجموعة. وقد أبدت الدول الأعضاء والدول المراقبة على حد سواء مستوى عالٍ من المبادرة والنشاط. وتساعد كل من أمانة مجموعة الاتحاد الأوروبي والوفد الروسي البلدان الأخرى حقاً على عرض أعمالها. ويظهر وضوح التجانس في الأهداف بين الأعضاء والمراقبين على حد سواء.

إن هذا النوع من اللقاءات يلعب دوراً حيوياً في نسج خيوط التعاون، وأنا أشهد يوماً بعد يوم على متانة هذه الخيوط وتماسكها."

المؤتمر السابع والعشرون لمجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة

شاركت وفود من أرمينيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان، بالإضافة إلى مراقبين من الهند وإيران، في الدورة السابعة والعشرين لمجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

وشهد الاجتماع مشاركة ممثلين عن المنظمات الدولية التالية: اللجنة التنفيذية لبلدان رابطة الدول المستقلة، مركز مكافحة الإرهاب التابع لبلدان رابطة الدول المستقلة، المجلس المشترك لمكافحة الفساد، المركز



وضمن قائمة التهديدات التي تشكل

تهديداً مشتركاً للدول، تم تحديد:

- استخدام العملات المشفرة اللامركزية لأغراض إجرامية.
- توسع ظاهرة المخططات الهرمية المالية على نطاق واسع.
- جرائم الاحتيال التي تحدث في الفضاء الإلكتروني.

وشدد المندوبون على أهمية النهج التنظيمية لإدارة المخاطر في مجال التكنولوجيات الجديدة، والوسائل القانونية لمنع استخدامها لأغراض غير قانونية.

وبناءً على نتائج المنتدى البرلماني الثالث للدول الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم إصدار بيان مشترك.

"الجيل الجديد": اجتماع ضباط الاستخبارات المالية من بلدان رابطة الدول المستقلة

وفي 31 مايو في مدينة بيشكيك، وعلى هامش الدورة الأربعين للمجموعة العامة لمجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عقد السيد يوري تشيخانتشين - مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، اجتماعاً مع خريجي برنامج "الجيل الجديد" لعام 2023 من روسيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، وذلك في إطار تطوير الحركة الدولية للأمن المالي.

يهدف برنامج "الجيل الجديد"، الذي أطلقته هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ) بالشراكة مع الوكالة الاتحادية لرابطة الدول المستقلة والمواطنين الذين يعيشون في الخارج والتعاون الإنساني الدولي (روسوترودينشيسستفو)، إلى تطوير التعاون المهني بين العاملين في وحدات الاستخبارات المالية في دول رابطة الدول المستقلة.

وحضر الاجتماع أيضاً السيد كانات أسانغولوف - رئيس وحدة الاستخبارات المالية الحكومية التابعة لوزارة المالية في قيرغيزستان.

الحدود الجغرافية. بالإضافة إلى ذلك، ومع استمرار حالة عدم وضوح الوضع القانوني للعملات المشفرة في العديد من البلدان، لوحظ تحول كبير في تجارة المخدرات إلى الفضاء الإلكتروني، وارتفاع في استخدام الأدوات المالية الرقمية لإخفاء الأموال المكتسبة من الجرائم، بما في ذلك الرشاوى.

وصرح السيد يوري تشيخانتشين بالقول: "من الضروري اتخاذ إجراءات وقائية لمواجهة هذه التهديدات، وبناء إطار قانوني موحد لتنظيم هذا القطاع. وأنا أرى أن النهج الذي وضعته مجموعة العمل المالي (FATF) في التوصية الخامسة عشرة هو نهج صحيح تماماً، ألا وهو ضرورة تقييم المخاطر المرتبطة باستخدام التقنيات الجديدة قبل إطلاقها، وذلك لتجنب استغلالها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ومثل هذا التقييم ضروري بشكل خاص في مرحلة إعداد مشروع القانون".

كما مثل روسيا في هذا الحدث السيد مخاربي أولباشيف والسيد أحمد سالبغاروف وهما عضوان في المجلس النواب، والسيد هيرمان نيجلياد - وزير الدولة ونائب مدير الهيئة، والسيدة أولغا تيسن - رئيسة القسم القانوني للهيئة، والسيد أليكسي جوزنوف - وزير الدولة ونائب حاكم بنك روسيا.

كما تطرق المنتدى إلى الجهود الوطنية المبذولة لتطوير القوانين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنظيم سوق العملات المشفرة، وتأثير الابتكارات المالية على هذا القطاع، كما استعرض نتائج تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع.

في روسيا الاتحادية، فإن جوهر جدول أعمال المنتدى يتمحور حول مسائل التنظيم التشريعي للمخاطر الناتجة عن استخدام الابتكارات، والتكنولوجيات المالية الجديدة، والأصول الافتراضية لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحدث السيد نيكولاي جورافليوف عن ذلك قائلاً: "نحن ندرك جميعاً ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية والابتكارات في مجال الأعمال المالية. وهذا يتطلب ليس فقط ابتكار منتجات مالية وتقنيات جديدة لتسهيل حياة العملاء، بل أيضاً الحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان سلامة الأموال".

من جانبه، أكد السيد يوري تشيخانتشين - رئيس المجموعة الأوراسية ومدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، في كلمته على استمرار خطورة تمويل الإرهاب والتطرف وغسل الأموال والفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدام التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الإجرامية كأخطار عالمية جسيمة.

وأضاف رئيس مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قائلاً: "لقد بات من الواضح اليوم أن التصدي لهذه التحديات يتطلب تضافر الجهود وتوحيد الإمكانيات بين النظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف الدول، وذلك بالاستناد إلى توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)".

كما أكد رئيس وحدة الاستخبارات المالية الروسية أن الجريمة أصبحت تتخذ طابعاً عابراً للحدود بشكل واضح، وأن استخدام التكنولوجيات الحديثة في الأنشطة الإجرامية يزيد من خطورتها على المجتمع ويطمس



2024، تقام المراحل المؤهلة للأولمبياد لأول مرة باستخدام المنصة الدولية "سودروجيستفو"، التي تجاوز عدد مستخدميها بالفعل 170 ألف شخص. ووفقاً لكلماته، فإن عدد المشاركين سيشهد زيادة ملحوظة هذا العام، إذ أنه من المتوقع أن يصل عدد تلاميذ المدارس والطلاب المشاركين في المسابقة النهائية إلى حوالي 600 طالب وطالبة.

أعدت هذا المحتوى كريستينا ناتارنيكوف

التوفيق للمشاركين في الدورة الرابعة من الأولمبياد الدولي للأمن المالي.

وأولى ممثلو برنامج "الجيل الجديد" اهتماماً خاصاً بمسائل التحضير للمرحلة النهائية للأولمبياد، والتي ستعقد في أراضي منطقة "سيربوس" الاتحادية في الفترة من 30 سبتمبر إلى 4 أكتوبر 2024، كما تبادلوا الخبرات في التفاعل مع المتسابقين وتنظيم الأنشطة التدريبية.

كما صرح سابقاً مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، في عام

في إطار الحدث التدريبي، تم إطلاع المشاركين على كيفية استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة، ذات الاستخدام الشائع بين الشباب، لتمويل الجرائم، وكيفية تطبيق الإجراءات الاحترازية لمكافحة غسل الأموال في هذا القطاع.

وعلى هامش الحدث، ألقى السيد يوري تشيخاننشين والسيد كانت أسانغولوف محاضرة للكوادر الشابة، استعرضا فيها المهارات والكفاءات اللازمة للعمل في مجال الاستخبارات المالية. كما أجابا على استفسارات خريجي البرنامج وتمنيا

في تنفيذ البرامج المشتركة بين الدول في مجال تعزيز الأمن. ويلاحظ الكفاءة العالية لعملية "الحاجز"، والتي يتم الكشف بنجاح عن المراكز الإرهابية الدولية والهيكل التي تدعمها.

ويعمل المجلس بفعالية واستمرارية في مجال تدريب الموظفين، ولا سيما من خلال مؤسسته الأساسية: المركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي.

ومن هذا المنطلق نتوجه إليكم بالشكر الجزيل على المستوى العالي من التعاون البناء والثقة المتبادلة بين اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة والأمانة العامة والأجهزة العاملة الأخرى بالمجلس، مما يساهم بشكل إيجابي في تحقيق نتائج أفضل.

وأنا على ثقة تامة بأنه ستتخذ قرارات منسقة بشأن جميع المسائل التي جرت مناقشتها، والتي ستكون الخطوة التالية في تعزيز التعاون العملي بين وحدات الاستخبارات المالية في دولنا في مكافحة الإرهاب وغسل الأموال وستسهم في ضمان أمن بلدان رابطة الدول المستقلة.

وأتمنى لكم عملاً مثمراً وحظاً موفقاً ونجاحاً باهراً في مساعيكم.

نورلان سيتيموف

أحد أهم أوجه التعاون في مجال الحفاظ على الأمن والنظام العام في بلدان رابطة الدول المستقلة

وبمشاركة مباشرة من المجلس، يتم صقل القاعدة القانونية التي تحكم علاقات التعاون.

وعلى هذا الأساس فإن الإطار التعاوني الذي وضعه المجلس لبلدان رابطة الدول المستقلة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمتفق عليه في 11 أكتوبر 2017، يمثل إطاراً مرجعياً لتعزيز فعالية التعاون المشترك.

وأعد المجلس اتفاقية بين بلدان رابطة الدول المستقلة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي تم توقيعها في 15 أكتوبر 2021 ودخلت حيز التنفيذ في أربعة دول على الأقل. وبعد إنشاء المركز الدولي المتخصص في تقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية أحد المشاريع الرئيسية للمجلس، وقد تم إبرام اتفاقية لتأسيسه من قبل قادة دول رابطة الدول المستقلة في العام الماضي.

أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لأعضاء المجلس على مشاركتهم الفعالة

رسالة ترحيبية رسمية صادرة عن اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة أعزاء أعضاء المجلس والمشاركين في الاجتماع!

وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة



وبالأصالة عن نفسي، أتقدم إليكم بأحر التحيات بمناسبة انعقاد الدورة العادية لمجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

يعقد المجلس جلسته في ظل تعقيدات الوضع الدولي الراهنة. على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول لضمان شفافية التدفقات المالية، فإن أساليب إخفاء الأصول في الظلال تتطور أيضاً. إن هذا الجانب المالي المظلم هو العصب الحقيقي الذي يربط بين كل الأنشطة الإجرامية، ومن بينها الإرهاب.

في ظل هذه الظروف، يسارع مجلسكم الكريم إلى الاستجابة للتحديات والتهديدات المعاصرة، ويساهم مساهمة فعالة في ضمان الأمن والاستقرار في فضاء بلدان رابطة الدول المستقلة. إن العمل المنسق والموجه نحو هدف واحد لمجلس رؤساء وحدات الاستخبارات المالية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة هو

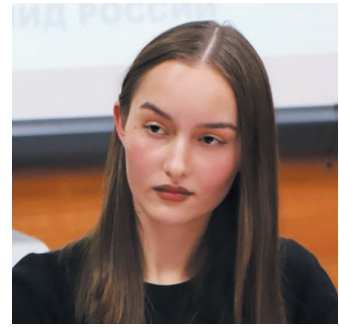
تحول مؤسسات بلدان رابطة الدول المستقلة في سياق ضمان تنفيذ الأجندة الأوراسية: حل مسألة الأمن الاقتصادي والمالي

تحدث اليوم تغييرات واسعة النطاق في الساحة العالمية، تغطي ودون مبالغة جميع مجالات العلاقات الدولية. وعلى وجه الخصوص - المجالات الاقتصادية. في هذه المرحلة، نشهد مواجهة اقتصادية عالمية تحمل في طياتها مخاطر تهدد استقرار الاقتصادات العالمية، بما في ذلك اقتصادات بلدان رابطة الدول المستقلة.



أليكسي خارلانوف -

خبير في نادي رابطة الدول المستقلة التابع للأكاديمية الدبلوماسية بوزارة خارجية روسيا، وأستاذ في قسم الاقتصاد العالمي بالأكاديمية الدبلوماسية بوزارة خارجية روسيا، ومرشح لنيل شهادة الدكتوراه بالعلوم التقنية، ودكتوراه في العلوم الاقتصادية



ديانا ديفياتكينا -

مؤسسة نادي رابطة الدول المستقلة في الأكاديمية الدبلوماسية بوزارة الخارجية الروسية، وموظفة بقسم المعلومات والتحليل باللجنة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة

بلدان رابطة الدول المستقلة. وعلاوة على ذلك، أكد رئيس الحكومة الروسية على وجود آفاق واسعة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان رابطة الدول المستقلة.

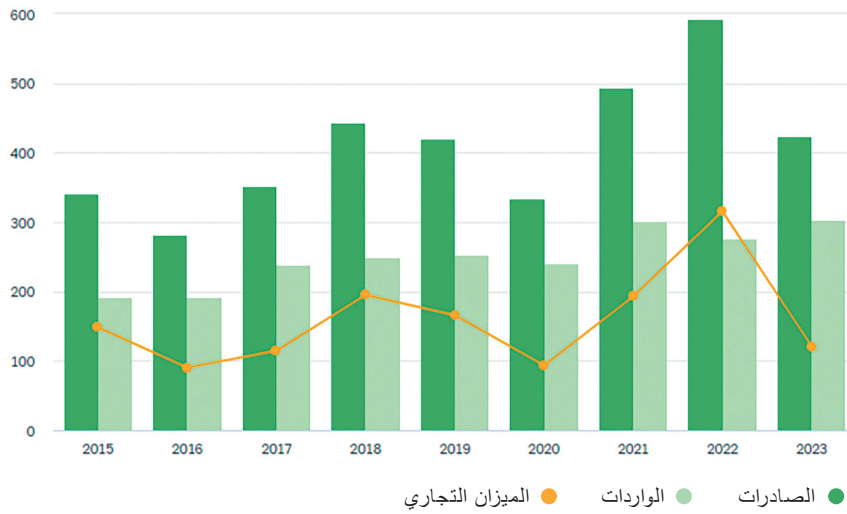
يمثل التكامل الأوراسي عنصرًا هامًا في تعزيز اقتصادات الجمهوريات السوفيتية السابقة. يتعين على بلدان رابطة الدول

المستقلة 16%، وفقًا لبيانات عام 2023، وهو مؤشر قوي على ذلك. ويستمر مستوى التعاون التجاري والاقتصادي في الارتفاع، حيث سجل نموًا بنسبة 6.5% في الربع الأول من عام 2024، وفقًا لما أعلنه رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين خلال اجتماع مجلس رؤساء حكومات

ترتبط اقتصادات المنطقة ببعضها ارتباطًا وثيقًا، مما يجعل التحديات التي تواجه اقتصادًا واحدًا محل اهتمام الشركاء الإقليميين. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ حجم التجارة الخارجية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة مع روسيا الاتحادية حوالي 80%، أما روسيا الاتحادية مع بلدان رابطة الدول



الميزان التجاري لروسيا الاتحادية خلال الأعوام 2015-2023، مليار دولار أمريكي



المالية والبورصات، المحافظ الرقمية وأنظمة الدفع الوطنية المتعددة مثل نظام "مير"، وتبادل الأصول عبر الحسابات المعدنية وخطط المقايضة بالسلع الأولية بمنتجات بمختلف مراحل الإنتاج والتصنيع، تمكننا من حماية شركائنا وتقليل تكاليف تحويل العملات الوطنية بين الدول الأعضاء في الكتل والمنصات والتحالفات الصديقة لنا.

إن المجموعة الواضحة من الأدوات المتجددة باستمرار لتبادل المعلومات والسلع والخدمات والتقنيات والمعادن الثمينة تمنح روسيا فرصة فريدة لتحقيق الذات ومكانًا في النظام البيئي المالي الجديد للمراكز العالمية للمدفوعات. إن الإرادة السياسية القوية والمتنامية لدى شعوب بلدان رابطة الدول المستقلة، وبدعم من كفاءتهم المهنية وولائهم الوطني، تعطي لبلدان رابطة الدول المستقلة والدول الحليفة فرصة لرؤية مشروع نافذة تطويرية موحدة، يمكن أن يتحقق من خلال تعديل مسار التكامل الأوراسي.

التكنولوجية الوطنية، والتي ورد ذكرها بصورة واضحة في أولويات المرسوم الرئاسي الذي وقعه الرئيس فلاديمير بوتين بشأن الأهداف التنموية الوطنية لروسيا الاتحادية للفترة حتى عام 2030 وفي المستقبل لعام 2036، والذي صدر في 7 مايو 2024. وعلى وجه التحديد، يحدد المرسوم مهمة زيادة عدد الطلاب الأجانب في الجامعات الروسية إلى 500 ألف، والتي ستكون مساهمة جادة في تنمية رأس المال البشري في بلدان رابطة الدول المستقلة وفضاء أوراسيا الكبير والبلدان الشريكة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وهكذا تُصبح رابطة الدول المستقلة بوتقة لصهر الأفكار المتنوعة التي تجمع بين الحضارات والثقافات والأديان، وشاهدة على تطور العلاقات التجارية والمالية نحو مزيد من الشفافية والانفتاح، لتصبح بذلك حجر الأساس للمشروع الأوراسي وتعزيز التعاون بين البلدان المجاورة في مختلف المشاريع العالمية.

إن القدرة على دمج البيوتكوين والأنظمة النقدية المعدنية، والمخططات الهرمية

المستقلة تعزيز أمنها الاقتصادي واستقرارها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه في ظل الظروف الجيوسياسية الحالية إلا من خلال التعاون مع الدول الصديقة وتحديث الآليات الوطنية بما يتناسب مع التحديات المعاصرة ومتطلبات النظام الاقتصادي العالمي المتغير.

وفي بلدان رابطة الدول المستقلة، هناك توطيد متزايد للمجتمع وحوار مباشر بين النخب الوطنية في الفضاء ما بعد السوفيتي. وتستخدم آليات تمويلية خاصة وبورصات وأنظمة دفع ونظم بيئية بدرجات متفاوتة من المشاركة في تشغيل المنصات التسويقية وشبكات توزيع السلع، وما إلى ذلك. توفر الأدوات الحديثة لتحويل الأصول ضمن أنظمة البلوكشين المغلقة وشبه المفتوحة، والتي تعتمد على تقنية البتكوين وتستخدم في هياكل شبكية وأنظمة هرمية قيد التطوير، مجموعة واسعة من الحلول المحددة والمتطورة باستمرار، والتي يمكن أن تغير التوازن لصالح تعزيز المصالح الوطنية لبلدان رابطة الدول المستقلة، وتبني الابتكارات المحلية، واستعادة الهياكل التي كانت موجهة نحو الغرب. بينما تعزز الدول الآسيوية الصاعدة "النمور الآسيوية الصغيرة" (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، وفيتنام) مكانتها الاقتصادية في منطقة أوراسيا، تمامًا كما فعلت الدول الآسيوية الرائدة "النمور الآسيوية" (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونغ كونغ) في الثمانينيات من القرن الماضي، فإن الدول الداعية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، مثل دول منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس، تضع في اعتبارها تجربتها في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي خلال العقد الماضي.

يشكل أساس هذا التجمع توحيد الجهات المعنية بتطوير التقنيات وأنظمة الدفع، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السيادة



العملة الرقمية: حقيقة لا يمكن إنكارها

السيد دينيس بولياكوف -

62

الروبل الرقمي في خدمة الأفراد
والشركات: الدروس المستفادة من
التجربة الروسية

أولغا تيسن -

57

التنظيم القانوني لتداول الأصول
الافتراضية ومكافحة استخدامها
لأغراض غسل الأموال وتمويل
الإرهاب: دراسة مقارنة لدول مختارة
من رابطة الدول المستقلة والبريكس



التنظيم القانوني لتداول الأصول الافتراضية ومكافحة استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب: دراسة مقارنة لدول مختارة من رابطة الدول المستقلة والبريكس

يشهد العالم المعاصر تحولات عميقة على المستوى العالمي، تتجلى في تشكل نظام جديد متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية والمالية، ومع التحول نحو التقنيات الحديثة محل الطرق التقليدية للمدفوعات، أصبح من الضروري وضع أطر قانونية تتناسب مع طبيعة التحديات والتهديدات التي تواجه العالم. بعد مرور 15 عامًا على ظهور العملات الرقمية، بات من الواضح أن الثغرات في الأنظمة القانونية المنظمة لتداولها تخلق مخاطر إضافية على الأمن الاقتصادي وتُضعف احتمالية استخدامها لأغراض إجرامية.

في العدد السابق من مجلة "الأمن المالي"، قمنا بتحليل تجارب تنظيم الأصول الافتراضية في كل من جمهورية بيلاروسيا وجمهورية كازاخستان وجمهورية قرغزستان.

وفي العدد الحالي، سنتناول الممارسات المماثلة في جمهورية الهند، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية أوزبكستان.



التنظيم القانوني لتداول الأصول الافتراضية ومكافحة استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الهند

مارس 2020، قررت المحكمة العليا رفع الحظر عن تقديم المساعدات القانونية للشركات والمنظمات التي تنتمي إلى هذه المجموعة المحددة.

وفي عام 2019، شكلت الحكومة الهندية لجنة لدراسة استخدام العملات المشفرة وتقنية البلوكتشين ومقترحات لتنظيم تداولها.

وتصنف الهند العملات المشفرة على أنها أصول رقمية تخضع لقوانين الضرائب في البلاد. وفي عام 2022، فرضت الهند ضريبة بنسبة 30% على الأرباح المستمدة من تداول العملات المشفرة والأصول غير القابلة للاستبدال (NFTs).

تتسم المنظومة القانونية في جمهورية الهند بطابعها المختلط، حيث تجمع بين عناصر من القانون العام الانجلو-ساكسوني والقانون المدني الروماني-الجرماني والقانون الديني الهندوسي والإسلامي، بالإضافة إلى الأعراف والتقاليد.

حظر بنك الاحتياطي الهندي في عام 2018 على المؤسسات المالية التعامل مع شركات العملات المشفرة. وفي شهر



أولغا تيسين -

رئيس القسم القانوني في هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيترينغ) الرئيس المشارك لفريق التقييمات والشؤون القانونية لدى مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، دكتوراه في القانون.

وتعد الصين من أوائل الدول في العالم التي بدأت دراسة ظاهرة الأصول الافتراضية بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وقد بدأت العملات المشفرة باكتساب شعبية واسعة في الصين منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. بحلول عام 2013، كانت الصين قد أصبحت مركزاً بارزاً لتداول العملات المشفرة وأحد رواد العالم في مجال التعدين. وفي عام 2014 أطلق بنك الشعب الصيني مبادرة بحثية تهدف إلى تطوير عملة رقمية.

وفي عام 2013 أصدر بنك الشعب الصيني، بالتعاون مع أربعة أجهزة حكومية، إشعاراً بشأن "التحذير من مخاطر التعامل بعملة البيتكوين"² (关于防范比特币风险的通知)، وقضى بحظر جميع المعاملات ذات الصلة باستخدام العملة المشفرة على المؤسسات المالية.

وفي شهر سبتمبر من عام 2017، أصدر بنك الشعب الصيني إشعاراً بشأن "الوقاية من المخاطر المرتبطة بالعروض الأولية للعملات المشفرة" (防范代币融资风险的公告) والذي بموجبه تم حظر منصات تداول العملات الرقمية الوطنية وأنشطة طرح الأولي للعملات المشفرة ICO، وأعلن أيضاً أن عمليات طرح الأولي للعملات المشفرة ICO تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي أواخر أكتوبر عام 2019، أقر البرلمان جمهورية الصين الشعبية قانون "حماية البيانات المشفرة"، والذي يهدف إلى توحيد معايير التشفير وإدارة مفاتيح التشفير العامة والخاصة. ينص القانون على إنشاء هيئة حكومية مستقلة لشؤون التشفير (المادة 5).

ونشرت السلطات الصينية المعنية بالإنترنت والمعلومات في 10 يناير 2019، لائحة جديدة تنظم خدمات المعلومات المعتمدة على تقنية البلوكتشين (区块链信息服务管理规定).

الكثيرين، فإن منصتي Kucoin و Bi-nance، وهما من بين قلة من مزودي خدمات الأصول الافتراضية الأجانب المسجلين، يواصلان الامتثال الكامل لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما طورت وحدة الاستخبارات المالية في الهند إرشادات تفصيلية حول جوانب مختلفة من إجراءات مكافحة غسل الأموال التي يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية اتباعها ومنها: إجراءات مبدأ اعرف عميلك، إجراءات التحقق من العملاء القياسية والمعززة، تطبيق قاعدة "المسار"، التحقق من وجود بيانات العملاء في قوائم العقوبات، إجراءات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ومتطلباتها، متطلبات حفظ السجلات، تبادل المعلومات مع الجهات المختصة، رفض إخطار العملاء بالإجراءات المتخذة بشأنهم وغيرها.



التنظيم القانوني لتداول الأصول الافتراضية ومكافحة استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الصين

تتميز الصين بنظام قانوني فريد من نوعه يجمع بين تشريعات البر الرئيسي للصين والقوانين التشريعية الإدارية الصادرة عن المناطق الإدارية. وتنص المادة 31 من الدستور الصيني على أن "الدولة تقوم بإنشاء مناطق إدارية خاصة عند الحاجة إليها. وتُنشأ المناطق الإدارية الخاصة وفقاً للظروف الخاصة بموجب قوانين يسنها المؤتمر الوطني الشعبي لجمهورية الصين الشعبية".

وفي الوقت الحالي، تفرض جمهورية الصين الشعبية حظراً شاملاً على جميع المعاملات المتعلقة بالعملات المشفرة، بينما تتبع المناطق الإدارية الخاصة هونغ كونغ وماكاو وتايوان أنظمة مختلفة.

ولا تعترف الهند بالأصول الافتراضية كوسيلة قانونية للدفع، إلا أنها لا تحظر التعامل بها.

أصدرت دائرة الإيرادات بوزارة المالية الهندية الإشعار رقم 244184 بتاريخ 7 مارس 2023، والذي يصنف مقدمي خدمات الأصول الافتراضية ضمن نطاق قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2002. في ضوء ذلك، أصبح من الضروري على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية حالياً الامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنصوص عليها في قانون وإجراءات مكافحة غسل الأموال (تسجيل المعاملات) لعام 2005. في أعقاب إصدار هذا القانون، قامت وحدة الاستخبارات المالية الهندية بتوسيع نطاق تطبيق إرشادات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. الكيانات التنظيمية الأساسية التي تشرف على سوق العملات الافتراضية في الهند هي:

- (1) بنك الاحتياطي الهندي.
- (2) مسجل الشركات، وزارة شؤون الشركات.
- (3) قسم ضريبة الدخل التابع لإدارة الإيرادات بوزارة المالية في الهند.
- (4) مجلس الأوراق المالية والبورصات في الهند.

بناءً على نتائج العمل النشط الذي قامت به وحدة الاستخبارات المالية في الهند تم تسجيل ما مجموعه 47 مزوداً لخدمات الأصول الافتراضية من مختلف الأنواع، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، بورصات الأصول المشفرة ومكاتب الصرافة، وذلك بحلول 1 مايو 2024، سواء كانت هذه الكيانات تعمل داخل الأراضي الهندية أو خارجها. وقد فرضت قيود مشددة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية الذين لا يقع مقرهم في الهند وغير مسجلين فيها، وذلك من خلال حظر أنشطتهم داخل البلاد وتوجيه إشعارات إليهم لتصحيح المخالفات. وعلى عكس

¹ <https://egazette.gov.in/WriteReadData/2023/244184.pdf>

² https://www.gov.cn/gzdt/2013-12/05/content_2542751.htm [باللغة الصينية].

³ <http://www.pbc.gov.cn/english/130721/3377816/index.html>



والتي تحدد القواعد المنظمة لتقديم الخدمات القائمة على هذه التقنية.

وفي شهر سبتمبر 2021، أصدر بنك الشعب الصيني ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والإدارة العامة للإشراف على الأسواق ولجنة الرقابة على البنوك ولجنة الرقابة على الأوراق المالية ولجنة تنظيم شؤون التأمين إشعارًا بشأن التدابير المتخذة للوقاية من المخاطر المرتبطة بإصدار العملات المشفرة من أجل جذب التمويل (关于防范代币发行融资风险的公告)، مؤكدًا أن جذب التمويل عن طريق إصدار الأصول الافتراضية هو نشاط مالي غير قانوني. فقد حظرت الصين، بموجب هذه الوثيقة، جميع أنشطة التعدين المتعلقة بالعملات المشفرة.⁴

وتم تضمين تنظيم تداول الأصول الافتراضية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التشريعات الصينية، بما في ذلك قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن "مكافحة الإرهاب" (中华人民共和国反恐怖主义法) الذي تم اعتماده من قبل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب بتاريخ 27 ديسمبر 2015 مع التعديلات اللاحقة عليه⁵، وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن "مكافحة غسل الأموال" (中华人民共和国反洗钱法) الذي تم اعتماده من قبل اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب في 31 أكتوبر 2006.⁶

وفي المناطق الإدارية الخاصة بجمهورية الصين الشعبية، يسري نظام قانوني منفصل ينظم مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

وفي 1 يونيو 2023، دخل القانون المعدل

بشأن "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"⁷ حيز التنفيذ والذي كان قد أقره المجلس التشريعي لهونغ كونغ في 7 ديسمبر 2022، والذي عدل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب⁸. وتستند أحكام القانون إلى الإطار التنظيمي لمجموعة العمل المالي (FATF)، بما في ذلك التوصية رقم 15.

وبالإضافة إلى المتطلبات العامة المفروضة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية، تفرض هونغ كونغ متطلبات إضافية خاصة بهم. وقد تشترط لجنة منح التراخيص، بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى للحصول على الترخيص المطلوب، تقديم معلومات حول البيانات المالية، ونتائج عمليات مراجعة الحسابات، وأمن المعلومات، وسياسة مكافحة غسل الأموال.

قد تقوم لجنة شؤون الأوراق المالية في هونغ كونغ (Securities and Futures Commission, SFC) بسحب التراخيص الممنوحة سابقاً بسبب مخالفات أو ممارسات غير لائقة أو وقف أنشطة الأصول الافتراضية. ويخضع مقدمو خدمات الأصول الافتراضية المرخصون لرقابة مستمرة من قبل لجنة شؤون الأوراق المالية في هونغ كونغ (SFC).

أما في تايوان، فقد تم تصنيف مقدمي خدمات الأصول الافتراضية ضمن الكيانات الخاضعة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعملاً بأحكام المواد 1-17 من لائحة لجنة الرقابة المالية في تايوان بشأن "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على منصات العملات الافتراضية والمؤسسات التجارية"⁹، يتعين على بورصات العملات المشفرة الحصول

على ترخيص، وتطبيق نظام "اعرف عميلك" (KYC)، وتقييم وتحديد المخاطر المرتبطة باستخدام العملات المشفرة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد أهداف المعاملات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة إلى الجهات المختصة، والامتثال لمتطلبات أخرى لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ووفقاً لقانون النظام المالي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة لعام 1993، لا يجوز ممارسة الأنشطة المالية إلا للمؤسسات المالية والمؤسسات الائتمانية والوسطاء الماليين¹⁰. ولا يسري هذا القانون على المعاملات التي تتم باستخدام الأصول الرقمية المشفرة. في الوقت نفسه، تخضع الخدمات المتعلقة بإدارة الأصول، وكذلك عمليات صرف العملات أو تحويل الأموال المرتبطة بالعملات المشفرة، إلى أحكام التنظيم المالي. وقد أصدرت إدارة النقد في ماكاو (AMCM)¹¹ في 17 يونيو 2014 تحذيراً من المشاركة في عمليات تتعلق بعملة البيتكوين، حيث تم تصنيف البيتكوين كأصل افتراضي لا يعتبر عملة قانونية ولا أداة مالية تخضع لإشراف إدارة النقد في ماكاو (AMCM)¹². في أعقاب ذلك، وفي 27 سبتمبر 2017، أصدرت إدارة النقد في ماكاو (AMCM) تعميماً وجهت فيه جميع المؤسسات المالية العاملة في المنطقة بعدم تقديم أي خدمات مالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تتعلق بتداول العملات المشفرة، وذلك انسجاماً مع الحظر الذي فرضته السلطات الصينية على هذه الأنشطة¹³. وفي خطاب صادر بتاريخ 6 أغسطس 2018، طالبت إدارة النقد في ماكاو (AMCM) جميع البنوك والمؤسسات المالية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بعدم المشاركة أو تقديم

⁴ <http://www.pbc.gov.cn/3688110/3688172/4157443/4353814/index.html>

⁵ <https://www.chinalawtranslate.com/en/counter-terrorism-law-2015>

⁶ <http://www.pbc.gov.cn/fxqzhongxin/3558093/3558111/3561752/index.html>

⁷ <https://www.info.gov.hk/gia/general/202212/07/P2022120700263.htm>

⁸ <https://www.elegislation.gov.hk/hk/cap615>

⁹ لائحة "مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب على منصات العملات الافتراضية والمؤسسات التجارية" الصادرة بتاريخ 30/06/2021 [باللغة الصينية]: <https://law.moj.gov.tw/LawClass/LawAll.aspx?pcode=G0380268> (تاريخ تقديم الطلب: 29/08/2023).

¹⁰ Macau Financial System Act, Decree-Law no. 32/93/M, 5 July 1993, Article 2. https://bo.io.gov.mo/bo/i/93/27/decllei32_en.asp

¹¹ Autoridade Monetária de Macau. URL: <https://www.amcm.gov.mo>

¹² AMCM. تحذير حول المشاركة في معاملات البيتكوين (17/07/2014). URL: <https://www.amcm.gov.mo/en/about-amcm/press-releases/gap/caution-against-engagement-in-bitcoin-transactions>

¹³ AMCM. إشعار بمخاطر الأصول الافتراضية والعملات المشفرة (27/09/2017). URL: https://www.amcm.gov.mo/files/press_releases/gap

وتُناط مهام الرقابة على امتثال مقدمي الخدمات المالية للأحكام التشريعية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بجهاز مكافحة الجرائم الاقتصادية التابع للنسابة العامة لجمهورية أوزبكستان، والوكالة الوطنية للمشاريع المستقبلية لجمهورية أوزبكستان والتي تعمل كجهة مرخصة لمقدمي الخدمات المالية الافتراضية، بالإضافة إلى أية جهات حكومية أخرى ذات صلة.

وفقاً للمادة 12 من قانون جمهورية أوزبكستان رقم 660-II بشأن "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل" الصادر بتاريخ 24/09/2004، يُصنف الأشخاص الذين يمارسون أنشطة في مجال تداول الأصول المشفرة على أنهم مؤسسات تقوم بعمليات باستخدام الأموال أو الأصول الأخرى، ويتم تحميلهم جميع الحقوق والواجبات المترتبة على ذلك، بما في ذلك إجراءات التحقق من هوية العملاء، والرقابة الداخلية، وإرسال المعلومات إلى الهيئة الحكومية المختصة، وتخزين المعلومات.

ومن أجل تنفيذ معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، قامت الوكالة الوطنية للمشاريع المتقدمة، جنباً إلى جنب مع إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية في النسابة العامة لجمهورية أوزبكستان، بتطوير واعتماد قواعد الرقابة الداخلية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون أنشطة في مجال تداول الأصول المشفرة.¹⁴ وفي أعقاب إصدار مجموعة العمل المالي (FATF) "الإرشادات المحدثة بشأن النهج القائم على تقييم المخاطر المتعلقة بالأصول الافتراضية"، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية،



المستقبلية في جمهورية أوزبكستان بمهمة صياغة وتنفيذ السياسة الحكومية الموحدة المتعلقة بالأصول الرقمية.

كما تم تطبيق قانون تنظيمي خاص على تعاملات العملات المشفرة في أوزبكستان. بموجب الأنظمة القائمة، يُحظر تنفيذ أي مشروع يتضمن استخدام الأصول الرقمية كوسيلة للدفع داخل أراضي جمهورية أوزبكستان.

ويقدم مقدمو خدمات الأصول الرقمية في أوزبكستان خدمات للأفراد والشركات تشمل شراء وبيع وتبادل وتخزين وإصدار وتداول وإدارة الأصول الرقمية. يشمل مقدمو خدمات الأصول الافتراضية في أوزبكستان: بورصة العملات المشفرة، تجمع التعدين، مستودع عملات مشفرة، متجر عملات مشفرة، وأنواع أخرى من مقدمي الخدمات التي تحددها قرارات الوكالة الوطنية لإدارة المشاريع.

ووفقاً للتشريعات الجديدة، أصبح نشاط تداول الأصول الرقمية، بما في ذلك تأسيس بورصات للعملات المشفرة، خاضعاً لعملية الحصول على ترخيص اعتباراً من 1 أكتوبر 2018. وابتداءً من 1 يناير عام 2023، يجوز للمواطنين والكيانات القانونية في جمهورية أوزبكستان القيام بعمليات شراء وبيع وتبادل الأصول المشفرة حصرياً من خلال مقدمي الخدمات الوطنيين وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في التشريعات.

أي خدمات مالية، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك استخدام العملات المشفرة أو الأصول الافتراضية الأخرى كوسيلة للدفع.

التنظيم القانوني لتداول الأصول الافتراضية ومكافحة استخدامها لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أوزبكستان

يتم تنظيم تداول الأصول الافتراضية في جمهورية أوزبكستان بموجب مرسوم رئيس جمهورية أوزبكستان الصادر بتاريخ 24/07/2017 بشأن "التدابير المتعلقة بالقيام بإدارة المشاريع في جمهورية أوزبكستان"، بالإضافة إلى قرارات رئاسية أخرى، منها القرار رقم 3832-III لتاريخ 03/07/2018 بشأن "التدابير المتعلقة بتطوير الاقتصاد الرقمي ومجال تداول الأصول المشفرة في جمهورية أوزبكستان"¹⁴ والقرار رقم 3926-III لتاريخ 02/09/2018 بشأن "التدابير المتعلقة بتنظيم عمل بورصات العملات المشفرة في جمهورية أوزبكستان"¹⁵ والقرار رقم 3150-II لتاريخ 27/07/2017 بشأن "تنظيم عمل الوكالة الوطنية للمشاريع المستقبلية في جمهورية أوزبكستان"¹⁶.

وبناءً على ما ورد في الوثائق المشار إليها، تكلف الوكالة الوطنية للمشاريع

¹⁴ <https://lex.uz/ru/docs/3806048?ONDATE=04.07.2018%2000#3806419>

¹⁵ <https://lex.uz/ru/docs/3891610>

¹⁶ <https://lex.uz/ru/docs/3280174>

¹⁷ <https://static.norma.uz/documents/documents3/3309.pdf>



تم تعديل اللوائح الداخلية بما يتماشى مع هذه الإرشادات¹⁸.

الرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في دول مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وفي دول مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يشمل مفهوم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بشكل أساسي بورصات تداول العملات المشفرة، متاجر العملات المشفرة، مكاتب صرف العملات المشفرة، مكاتب ودائع العملات المشفرة، ومجموعات التعدين.

بدءاً من 1 مايو 2024، تم تصنيف مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على أنهم كيانات خاضعة لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في خمس دول أعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

بيلاروسيا والهند وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان. تحظر الصين إصدار العملات المشفرة وعمل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. أما الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فما زالت تعمل على صياغة وتوحيد القواعد المنظمة لأنشطة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

وعلى الرغم من عدم تنظيم عمل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، إلا أن ذلك لا يعيق عملهم بل يساهم في ازدياد حصة القطاع الموازي في الاقتصاد. يُمارس عدد كبير من بورصات وتجار العملات المشفرة أنشطتهم خارج إطار القانون، دون ترخيص أو رقابة من أي جهة رسمية، ودون التحقق

من هوية مستخدمي العملات المشفرة، ولا تتبع معايير الامتثال، ولا تلتزم بأي متطلبات قانونية. ويخلق هذا الأمر ثغرة تسمح باستخدام العملات المشفرة في تنفيذ الأنشطة الإجرامية، مثل غسل الأموال المُستحصلة من مصادر غير قانونية وتمويل الإرهاب، والإفلات من التعرض للمساءلة القانونية.

بشكل عام، يتعين على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في دول مجموعة العمل الأوراسية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوفاء بالحد الأدنى من المتطلبات التالية:

- التسجيل والحصول على التراخيص اللازمة.
- وضع وتنفيذ قواعد الرقابة الداخلية.
- تحديد هوية العميل، والتحقق منها بدقة، وتطبيق نظام معرفة العميل.
- تقييم المخاطر والنهج القائم على المخاطر.
- تحديد المعاملات المالية المشبوهة وإحالة التقارير عنها إلى الهيئة الرقابية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد هوية المالك الفعلي لحافطة العملات المشفرة.
- تتبع وإرسال المعلومات إلى الجهة المختصة بشأن العمليات الخاضعة للإشراف الإلزامي.
- عدم السماح للأفراد والمنظمات المدرجة في قوائم الإرهاب باستخدام هذه المنصة.
- تطبيق تدابير لتوقيف وتجميد المعاملات.

ومن ثم، فإن أوزبكستان طبقت منذ عام 2021 قواعد الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل على من يعملون في مجال تداول الأصول المشفرة، والتي تحدد الإجراءات الآتية:

- إنشاء نظام للرقابة الداخلية وإجراءات التحقق من هوية العملاء.
- تعريفات وتقييمات مستوى المخاطر.
- وضع معايير ومؤشرات التعرف على العمليات المشبوهة، وتحديد الإجراءات المتبعة لكشفها.
- العمل مع الأفراد المدرجين في قائمة

الأشخاص المشاركين أو المشتبه في مشاركتهم في أنشطة إرهابية أو نشر أسلحة الدمار الشامل، والإجراءات المتخذة عند اكتشافهم.

- الامتثال لأوامر وإرشادات الجهة الحكومية ذات الصلاحية المختصة.
- إعداد وحفظ وحماية سرية المعلومات والوثائق.

وفي أعقاب إصدار مجموعة العمل المالي (FATF) "الإرشادات المحدثة بشأن النهج القائم على تقييم المخاطر المتعلقة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية" (أكتوبر 2021)¹⁹، تم إدخال تعديلات على التشريعات في أوزبكستان تتعلق بمقدمي الخدمات المالية، والتي تشمل:

- زيادة صرامة الشروط المفروضة على المسؤولين عن الرقابة الداخلية في شركات تداول الأصول الرقمية، وكذلك على مؤسسي هذه الشركات.
- الالتزام الإلزامي باستخدام برامج تحليلية للمعاملات ذات الصلة بالأصول المشفرة (بما في ذلك تلك التي تسمح بتحديد منصات التداول التي تستخدم عناوين المحافظ المشفرة للعملاء، وتتبع الروابط بين عناوين المحافظ المختلفة، وغيرها من التحليلات)، وتقييم خطر استخدام عناوين المحافظ المشفرة للعملاء في أنشطة غير قانونية. وحرصاً على تعزيز المنافسة، تمنح وحدات مراقبة العمليات المالية في جمهورية أوزبكستان الصلاحية لاختيار البرامج البرمجية التي تستخدمها في مراقبة المعاملات وتحديد الأنشطة المشبوهة.

ووفقاً للقواعد العامة، يجب أن يكون مقر تسجيل المؤسسة في البلد الذي تعمل فيه. ومع ذلك، فإن الدول عموماً عادة ما تشترط على جميع منصات تداول العملات المشفرة ومكاتب الصيرفة الحصول على ترخيص لتقديم خدماتها لمواطنيها. لهذا السبب، غالباً ما تمتلك البورصات المركزية لتداول العملات المشفرة تراخيص في عدة ولايات قضائية.

¹⁸ <https://new-department.uz/ru/about/otkrytye-dannye>

¹⁹ https://cbr.ru/content/document/file/113302/Руководство_ПОИ_БА_ПУБА.pdf

الروبل الرقمي في خدمة الأفراد والشركات: الدروس المستفادة من التجربة الروسية

ظهر بالفعل شكل جديد من العملة الوطنية في المجال القانوني لروسيا الاتحادية. شرع بنك روسيا في إطلاق منصة الروبل الرقمي، والتي تشهد حاليًا إجراء عمليات تجريبية بأموال رقمية روسية حقيقية. قمنا بطلب مقابلة مع نائب مدير إدارة النظام الوطني للمدفوعات في بنك روسيا، السيد دينيس بولياكوف، لتعميق فهمنا للروبل الرقمي وكيفية آليات استخدامه من قبل الأفراد والشركات.



أفضل السبل لذلك، أو أنها بدأت بالفعل في تطوير نماذج تجريبية لهذه العملات. وتقوم تسع دول فقط بإجراء تجربة مباشرة وتستخدم بالفعل العملات الرقمية لبلدانها عمليًا، إما على نطاق محدود بين العملاء أو على نطاق واسع إلى حد ما. وروسيا هي واحدة من هذه الدول.

وتخضع عملية إطلاق وتطوير العملات الرقمية للبنوك المركزية في كل دولة لمتطلبات محددة تتماشى مع أهدافها النقدية والمالية. ففي بعض الدول، يتم ذلك لمواجهة المنافسة الشديدة من الشركات التقنية العملاقة التي استحوذت على حصة كبيرة من سوق الخدمات المالية، والتي أدت إلى تهميش دور البنوك التقليدية. وفي بلد آخر، يتم التركيز على تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات الدفع في المناطق النائية وتشجيع استخدام

التجربة العالمية

يشهد العالم اليوم، بما في ذلك دول البريكس وبلدان رابطة الدول المستقلة، إقبالًا كبيرًا على تطوير مشاريع تتعلق بالعملات الرقمية للبنوك المركزية. وفي عام 2023، أجرى بنك التسويات الدولية دراسة استقصائية شملت 86 دولة لتحديد النسبة المئوية لمشاركتهم في هذا المشروع. وأظهرت الإحصائيات أن 81 دولة، أي الغالبية العظمى من الدول، تعمل بجد إما على دراسة إمكانية إطلاق عملات رقمية خاصة ببنوكها المركزية وتحديد





العملات الرقمية للبنوك المركزية في العالم

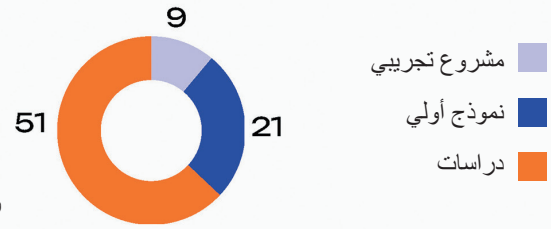
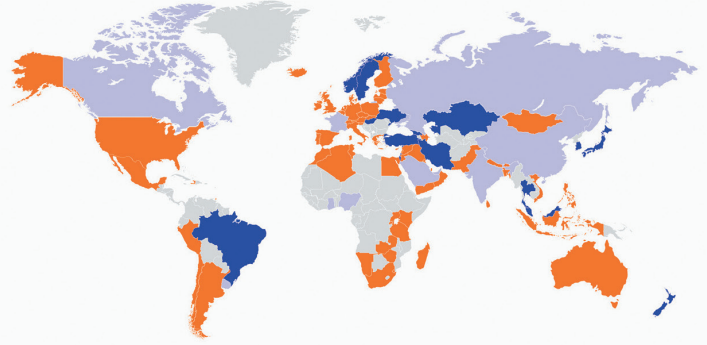
81 دولة من أصل 86

من البلدان التي شملها الاستطلاع
تعمل حاليًا

على تطوير نموذج أولي

أو مشروع تجريبي

لعملة رقمية خاصة بالبنك المركزي*



وفقًا لأحدث البيانات التي نشرها بنك التسويات الدولية في بداية عام 2023



Банк России
بنك روسيا



Финтрек
فانتريك

الرقمي، بالإضافة إلى المراحل الرئيسية
لتنفيذ المشروع.

وتزامنًا مع إطلاق مفهوم الروبل الرقمي
في البنك المركزي الروسي، انطلقت أعمال
تطوير النموذج الأولي للمنصة الرقمية
الخاصة به، بالتوازي مع صياغة مسودات
لقوانين اتحادية من شأنها أن تخلق الأساس
القانوني لإدخال عملة رقمية وطنية.

منصة الروبل الرقمي هي تطوير محلي
خاص ببنك روسيا، وقد تم إنشاؤها باستخدام
أفضل الحلول التكنولوجية، بما في ذلك مع
مراعاة أعلى متطلبات أمن المعلومات
المفروضة على منصة الروبل الرقمي.

وخلال مرحلة الاختبار، أظهرت منصة
الروبل الرقمي أداءً ممتازًا وسهولة في
الاستخدام ولم يتم تحديد أي قيود تقنية أو
قانونية تعيق عملها.

إطلاق المنصة

في فترة زمنية قياسية، وبعد عامين فقط من
نشر المفهوم، تم بالفعل في شهر مايو

تحليل ردود فعل السوق

**وفي شهر أكتوبر 2020، نشر بنك
روسيا تقريرًا للمشاورات العامة
تحت عنوان "الروبل الرقمي".**
وأثار نشر هذا التقرير استجابة
واسعة من المشاركين في السوق
المالية وممثلي الأعمال والحكومة
والمجتمع. أيدت الغالبية العظمى
من المستطلعة آرائهم مبادرة البنك
المركزي الروسي لإدخال العملة
الرقمية للبنك المركزي الروسي
وإنشاء منصة للروبل الرقمي.

بناءً على التحليلات التي أجريت
للتعليقات والاقتراحات التي وردت إلينا
بعد مناقشة هذا التقرير، قام البنك المركزي
الروسي في أبريل 2021 بنشر مفهوم
الروبل الرقمي، والذي تضمن وصفًا
للمزايا التي يوفرها الروبل الرقمي،
والنموذج المستهدف، والنهج المتبعة في
مجال السياسة النقدية عند طرح الروبل

المدفوعات الإلكترونية بالعملة الوطنية
بين السكان الريفيين.

ومن المهم أن تكون روسيا في طليعة
الدول التي تقود اتجاه تطوير وتطبيق
العملات الرقمية للبنوك المركزية، وأن
تعمل على تطوير نظام الدفع الوطني
الخاص بها والارتقاء به إلى مستوى
جديد من الخدمة. وأصبحت بلادنا من
السباقين عالميًا في تبني نظام دفع شامل
يضم كل المكونات اللازمة لنظام
مدفوعات متقدم. وهذا يعني أن لدينا الآن
عملة رقمية وطنية، ونظام وطني
لبطاقات الدفع، ونظام للمدفوعات
الفورية، ونظام خاص بنا لنقل الرسائل
المالية (نظام نقل الرسائل المالية لبنك
روسيا وهو بديل لنظام SWIFT). إذ
يحتل سوقنا لخدمات الدفع مكانة مرموقة
ضمن أفضل خمسة أسواق عالمية،
ونسعى جاهدين للحفاظ على هذا الزخم
وتشجيع المشاركين في السوق المالي
على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات
مبتكرة لعملائنا، مع التركيز على تقليل
التكاليف التشغيلية.

وتشمل مزايا الروبل الرقمي أيضًا إمكانية بناء آليات جديدة للتعاملات المالية عبر الحدود، شريطة وجود رغبة لدى الأطراف الأجنبية وتوفير منصة مماثلة لديهم.

علاوة على ذلك، فإن إطلاق الروبل الرقمي سيخلق منافسة إضافية في القطاع المصرفي بشكل عام وبين اللاعبين الرئيسيين بشكل خاص، مما سيدفعهم لتقديم عروض وخدمات أفضل للعملاء من الأفراد والشركات.

أشياء مختلفة

من المهم التأكيد على أن الروبل الرقمي والعملات المشفرة هما شيان مختلفان تمامًا. إذ لا يوجد جهة إصدار موحدة للعملات المشفرة وليس هناك مركز واحد يتحمل الالتزامات بموجبها.

أما الروبل الرقمي فهو عملة وطنية ورقمية، وهو شكل من أشكال العملة الوطنية. ويصدره جهة مركزية واحدة هي البنك المركزي الروسي.

أساسية أداة إضافية للدفع والتحويلات المالية. ومع ذلك، فإن اختيار أداة الدفع التي سيتم استخدامها يعود إلى تقدير المواطنين.

وتجرى جميع المعاملات التي تتم باستخدام الروبل الرقمي الروسي تتم عبر منصة الروبل الرقمي والتي يديرها البنك المركزي الروسي. وكما ينص القانون، فإن البنك المركزي الروسي هو الجهة المسؤولة عن وضع القواعد والمعايير والأسعار المتعلقة بعمليات التي تجري على منصة الروبل الرقمي.

جميع المعاملات بالروبل الرقمي مجانية للمواطنين، في حين أن الشركات تدفع عمولة قدرها 0.3% مقابل قبول الروبل الرقمي كوسيلة دفع، وهي نسبة أقل بكثير من رسوم بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم (التي تتراوح بين 1% و 2.2% في المتوسط). وتعتبر هذه إحدى المزايا التي يوفرها الروبل الرقمي بالمقارنة مع الأنظمة المالية الإلكترونية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الوصول إلى الحسابات الرقمية للأفراد والشركات عبر أي بنك مشترك في منصة الروبل الرقمي، مما يضمن حرية أكبر في اختيار الخدمات المصرفية دون التقيد برسوم وقيود أي بنك بعينه.

2023 تشغيل منصة الروبل الرقمي. إن ظهور الروبل الرقمي كشكل جديد من أشكال الأموال غير النقدية، والذي سيتم تداوله بالتوازي مع الأموال النقدية وغير النقدية، لن يغير النظام المالي المصرفي ثنائي المستويات القائم. ويرى البنك المركزي الروسي أن دخول وسيلة دفع جديدة سهلة الاستخدام وأمنة ورخيصة ستدفع بالخدمات المصرفية نحو مزيد من الجودة والفعالية، مع خفض التكاليف. في الوقت نفسه، ستبقى البنوك من اللاعبين الرئيسيين في سوق مدفوعات التجزئة.

الإطلاق الرسمي للعملة الوطنية الروسية الرقمية

في 1 أغسطس عام 2023، دخلت حيز التنفيذ القواعد الأساسية لقانون الروبل الرقمي، مما مهد الطريق لبدء التجربة العملية للتعامل بالعملة الرقمية المحلية الحقيقية.

وبالتالي، فإن الروبل الرقمي هو شكل رقمي للعملة الروسية الوطنية، تعادل قيمته قيمة النقود الورقية والمعدنية والروبل المحفوظ في الحسابات البنكية. وهو بصفة

ي م ق ر ل ا ل ب و ر ل ا

الشكل الرقمي للعملة الوطنية

الجهة المشغلة لمنصة الروبل الرقمي هي البنك المركزي الروسي

ي م ق ر ل ا ل ب و ر ل ا ص ئ ا ص خ

- تفتح حسابات الروبل الرقمي وتدار عبر منصة البنك المركزي الروسي
- توفر خدمة الوصول إلى حساب الروبل الرقمي عبر أي بنك من البنوك المشاركة
- قواعد وتعريفات موحدة
- الروبل الرقمي هو وسيلة للمدفوعات والتحويلات المالية

جميع الأشكال الثلاثة متكافئة

روبل واحد رقمي يساوي
روبل واحد بنكي يساوي روبل واحد نقدي

اختيار - طريقة الدفع - أمر متروك للمواطن

بدائل الأموال النقدية والمدفوعات الإلكترونية



ذلك، ستكون الشركات قادرة على تقليل التكاليف الأخرى لقبول المدفوعات غير النقدية.

وسيتصاعد التنافس في القطاع المالي، مما سيؤدي إلى ظهور عروض وخدمات مالية جديدة. كما تجني الدولة أيضًا فوائد من هذا الأمر. فهذه بنية تحتية جديدة للمدفوعات، تمثل فرصة سانحة لتقليل التكاليف الإدارية للمدفوعات وتعزيز مسيرة التحول الرقمي للاقتصاد.

**سيظل المواطنون
أحرارًا في اختيار شكل
الروبل الذي يرغبون في
استخدامه، سواء كان نقدياً أو
إلكترونيًا أو رقمياً. يرى البنك
المركزي الروسي أهمية توفير
مجموعة متنوعة من أدوات
الدفع، وإعطاء الأفراد الحرية
في اختيار ما يناسبهم.**

**بشأن استرداد جزء من قيمة
المشتريات والفائدة على الرصيد
والمكافآت**

الروبل الرقمي هو أداة مخصصة للمعاملات المالية اليومية، مثل المدفوعات والتحويل، وليس كوسيلة للدخار أو الحصول على قروض. بناءً على ذلك، لن يتم إضافة أي فوائد على الأرصدة المتبقية. كذلك، لن يكون هناك أي استرداد نقدي مقابل المدفوعات التي تتم باستخدام الروبل الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري التأكيد على أن الروبل الرقمي ليس مكافأة ولا نقطة في برنامج ولاء، بل هو عملة رسمية للبلاد. ولا يوجد له تاريخ انتهاء صلاحية ولا يمكن أن يضيع. سيكون بإمكانك إنفاق الروبل الرقمي كما تشاء، دون قيود على قائمة محددة من السلع.

وعلاوة على ذلك، لن يتأثر الروبل الرقمي بانقطاع التيار الكهربائي، فاليوم، إذا انقطع التيار الكهربائي، فإن الروبل غير النقدي

في الحساب المصرفي عبر جهاز الصراف الآلي أو من خلال صندوق الدفع في البنك، ثم تحويل المبلغ من الحساب المصرفي إلى المحفظة الرقمية. وفي حالة الرغبة في سحب مبلغ نقدي، ستكون العملية عكسية: تحويل المبلغ من المحفظة إلى الحساب المصرفي أولاً، ثم سحبه من الصراف الآلي أو صندوق الدفع في البنك.

على عكس التحويلات المصرفية والتحويلات عبر نظام المدفوعات الفورية، لن تخضع هذه التحويلات للرسم والعمولات التي تفرضها البنوك على التحويلات المصرفية التقليدية أو تلك التي تتم عبر نظام المدفوعات الفورية.

الخيار متروك للعميل

سيظل المواطنون أحرارًا في اختيار شكل الروبل الذي يرغبون في استخدامه، سواء كان نقدياً أو إلكترونيًا أو رقمياً. يرى البنك المركزي الروسي أهمية توفير مجموعة متنوعة من أدوات الدفع، وإعطاء الأفراد الحرية في اختيار ما يناسبهم. لن يكون هناك أي إلزام على المواطنين بفتح محفظة بالروبل الرقمي. فإذا كان أي شخص لا يرغب في استخدام الروبل الرقمي، فيمكنه ببساطة عدم فتح محفظة.

وإذا كان لديك محفظة رقمية وقام شخص ما بتحويل روبل رقمي إليك، فيمكنك في أي وقت تحويلها إلى حسابك المصرفي بشكل فوري، ثم سحبها نقدًا من أي صراف آلي أو صندوق دفع بنكي إذا رغبت في ذلك.

المزايا للمواطنين والشركات والدولة

ستكون تحويلات الروبل الرقمي للمواطنين مجانية. وسيسمح ذلك بتحويل الأموال بين بعضهم البعض بسرعة وبسر. كما يمكن الوصول إلى المحفظة الرقمية من خلال تطبيق أي بنك متصل بالمنصة.

وأهم ما يميز هذه الخدمة للشركات هو الرسوم المنخفضة للغاية مقارنة برسوم معالجة المدفوعات التقليدية. بالإضافة إلى

ومن حيث المدفوعات، فإن العمليات التي تتم بالروبل الرقمي تشبه إلى حد كبير المدفوعات الإلكترونية التقليدية. ومع ذلك، فإن هذه المدفوعات لن تخضع لشروط البنوك، أي أنها ستتم دون أي قيود على مبالغ التحويلات، ودون أي رسوم على التحويلات بين الأفراد.

علاوة على ذلك، في المستقبل، سيكون من الممكن الدفع بالروبل الرقمي في الأماكن التي لا تتوفر فيها خدمة الإنترنت.

كيفية إنشاء محفظة رقمية وإستخدامها

يمكن للمستخدمين الأفراد والشركات فتح محفظة رقمية مرتبطة بحسابهم البنكي الحالي من خلال تطبيق الهاتف المحمول الخاص ببنكهم، وذلك باستخدام المنصة التي يوفرها بنك روسيا. في الوقت نفسه، يحظر على كل من الفرد أو الشركة فتح أكثر من محفظة واحدة. كما ذكر سابقاً، يمكن الوصول إلى المحفظة لإجراء عمليات الإيداع والسحب من خلال تطبيق الهاتف المحمول لأي بنك من البنوك التي تتعامل معها.

وسيمكن الناس من استخدام المحفظة الرقمية لتحويل الأموال إلى مواطنين آخرين، ودفع ثمن السلع والخدمات عن طريق رمز الاستجابة السريعة، وكذلك تحويل الروبل الرقمي إلى حساباتهم المصرفية. والحد الأقصى لتحويل الأموال من الحساب البنكي إلى المحفظة الرقمية يبلغ 300 ألف روبل شهرياً. بالإضافة إلى هذا المبلغ، يمكن استقبال تحويلات إضافية من أشخاص آخرين، مثل الأهل والأصدقاء، باستخدام الروبل الرقمي. وسيكون من الممكن إنفاق الروبل الرقمي أو تحويله بحرية دون قيود، وذلك ضمن حدود الرصيد المتاح في الحساب. ولا توجد قيود على مقدار تحويلات الروبل الرقمي في اليوم. وستكون التحويلات مجانية أيضاً للمواطنين.

وفي حالة وجود أموال نقدية، يمكن إعادة شحن المحفظة الرقمية عن طريق التحويلات المصرفية: أولاً، إيداع النقود

ديلبق تسمل ا ططخل

تجربياً

- فتح وتجديد حساب الروبل الرقمي
- التحويلات بين الأفراد، بما في ذلك التحويلات التلقائية
- الدفع مقابل السلع والخدمات باستخدام رموز الاستجابة السريعة

في العام 2024

- رموز الاستجابة السريعة الديناميكية، والتحويلات بين الشركات
- إجراءات الإنفاذ، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعمليات الحجز
- دراسة متعمقة لمسائل استخدام الروبل الرقمي في الإجراءات المالية

بعد العام 2024

- المعاملات C2G، G2C، B2G، G2B
- وضع غير متصل بالشبكة



التجريبية. حيث وقعوا بالفعل اتفاقية الانضمام إلى منصة الروبل الرقمي التابعة لبنك روسيا ويعملون حالياً على تهيئة أنظمتهم. تنشر قوائم البنوك المشاركة بالفعل في الفترة التجريبية للعملة الرقمية الروسية، وكذلك تلك التي تخطط للانضمام، على الموقع الرسمي لبنك روسيا.

وستستمر الفترة التجريبية خلال عام 2024، وسيتم توسيع نطاقها تدريجياً ليشمل عدداً أكبر من المشاركين مع وظائف إضافية للمنصة. على سبيل المثال، من المقرر في العام الحالي إجراء فترة تجريبية لدفع ثمن السلع والخدمات باستخدام رموز الاستجابة السريعة التلقائية، عبر الإنترنت، والتحويلات بين الشركات.

**ستستمر الفترة
التجريبية خلال عام
2024، وسيتم توسيع نطاقها
تدريجياً ليشمل عدداً أكبر من
المشاركين مع وظائف إضافية
للمنصة.**

باستخدام الروبل الرقمي الحقيقي في الموعد المحدد، أي بدءاً 15 أغسطس 2023. ولا تزال هذه المرحلة جارية حتى الآن. يشارك فيها حالياً 12 بنكاً، وحوالي 600 من عملائهم (أفراد وشركات)، بالإضافة إلى حوالي 30 شركة تجارية وخدمية. في المرحلة الأولى، تتوفر على المنصة عمليات أساسية بالروبل الرقمي تشمل: فتح وإيداع الأموال في حسابات الروبل الرقمي، وتحويل الأموال من المحفظة الرقمية إلى الحسابات المصرفية، وتحويل الأموال بين الأفراد، ودفع ثمن السلع والخدمات واستردادها، بالإضافة إلى معاملات بسيطة ذاتية التنفيذ (مدفوعات تلقائية). تسير التجربة وفقاً للإجراءات المحددة. يستمر العمل على صقل الجوانب التقنية لتفاعل البنوك والمستخدمين مع منصة الروبل الرقمي، مع التركيز على اختبار سلامة تجربة المستخدم. ووفقاً لأحدث البيانات حتى نهاية الربع الأول من عام 2024، تجاوز عدد المعاملات المنفذة عبر المنصة 28 ألف معاملة منذ بدء المرحلة التجريبية.

وفي الوقت الحالي، هناك 20 بنكاً آخر مستعداً للانضمام إلى هذه المرحلة

يظل في حساباتك المصرفية وبنفس الطريقة، سيكون الحال مع الروبل الرقمي. وستحفظ المعلومات على منصة بنك روسيا. بالإضافة إلى ذلك، تم توفير نظام احتياطي لبيانات المعاملات على منصة الروبل الرقمي، وذلك لضمان استمرارية الخدمة وحماية البيانات من فقدان.

السرية المصرفية

لن يتجاوز حجم المعلومات التي يتم جمعها عن المواطنين أثناء التعامل بالروبل الرقمي الحجم المحدد حالياً للمعاملات بالروبل غير النقدي. وتخضع المعلومات المتعلقة بالأرصدة في المحافظ الرقمية والمعلومات المتعلقة بالروبل الرقمي للسرية المصرفية بنفس الطريقة التي تخضع بها المعلومات المتعلقة بالحسابات المصرفية.

الفترة التجريبية

مع الأخذ في الاعتبار بدء تطبيق القانون الجديد، انطلقت المرحلة التجريبية للعمليات



منبر المتخصصين الشباب

68 إيفيلينا فالوفا -

الشباب في بريكس

الشباب في بريكس

خلال السنوات القليلة الماضية، تجاوزت أنشطة التكامل في إطار تكتل بريكس نطاق التفاعل الاقتصادي البحث. وأصبح التعاون الشبابي أحد المحاور الرئيسية للتكتل، مما يجعل مجموعة بريكس اليوم المنصة الأهم لإطلاق العنان لطاقات الشباب في الدول الأعضاء.



إيفيلينا فالوفا -

طالبة في السنة الثانية بالأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية الروسية، وعضو في الوفد الروسي إلى القمة الشبابية التاسعة لمجموعة بريكس، ورئيسة نادي الإعلام "إنترميديا"

لا تقتصر أنشطة البريكس على المشاريع قصيرة الأجل فقط، بل تشمل أيضًا مشاريع مستمرة على مدار العام.

في عام 2014، تأسس مجتمع الخبراء الشباب التابع لدول البريكس (BRICS Youth Expert Society - "BRICS-YES"). وما يزال هذا التجمع يوحد نخبة من الخبراء الشباب من دول المجموعة، حيث يقومون بإجراء دراسات مشتركة في

أتاحت لهم الفرصة لعرض مشاريعهم التجارية الفردية والدفاع عنها. وحصل الفائزون على دعوة للمشاركة في برامج دولية أخرى في مجال الأعمال وريادة الأعمال، بما في ذلك المشاركة في الدورة السابعة والعشرين من منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي. وهذا يبرهن على أن هذا التفاعل بين الشباب لا يقتصر على تبادل الآراء، بل يتعداه إلى شراكة واعدة ذات أبعاد مستقبلية.

منذ تولي روسيا رئاسة المجموعة في 1 يناير 2024، تم وضع خطة رسمية لعقد أكثر من عشر فعاليات شبابية، مثل المؤتمرات والندوات وورش العمل والقمم، والتي تغطي مجموعة واسعة من مجالات التعاون. وفي سياق تعزيز العلاقات الدولية، استضاف في شهر أبريل المنتدى الدولي للشباب المعني بالدبلوماسية العامة "In-terYES"، بينما تستعد "مدرسة الدبلوماسية الشاب في أرتيك" لاستضافة نموذج

لمجموعة البريكس في شهري يوليو وأغسطس القادمين، وذلك ضمن برنامجها الإضافي للتطوير العام. تحتل الاتجاهات العلمية والتقنية مكانة خاصة في عملية التكامل، وسيتم تخصيص القمة الشبابية للطاقة "بريكس بلس" والمنتدى الدولي للباحثين الشباب من دول البريكس حول "التحديات الملحة لاستخدام الموارد الطبيعية" لهذه الاتجاهات. علاوةً على ذلك، شارك طلاب الجامعة الوطنية للبحوث "المدرسة العليا للاقتصاد في شهر مايو في القمة الشبابية للابتكار "بريكس بلس" التي أقيمت في جنوب أفريقيا، حيث





ثلاثة محاور رئيسية: الحوار بين الحضارات، والشؤون السياسية، والمجال المالي والاقتصادي.

من المعتاد مناقشة نتائج كل عام وبناء خطط للمستقبل في السياسة الكبيرة في مؤتمرات القمة السنوية. على مستوى التعاون الشبابي، يعقد تكتل بريكس أيضًا قمة تقليدية قبل أشهر قليلة من قمة رؤساء الدول الأعضاء في التحالف. لقد مثلت القمة الشبابية لتكتل بريكس حدثًا بالغ الأهمية في تطوير الشراكات بين الشباب القادة. فهم يجتمعون سنويًا في الدولة المستضيفة لصياغة مقترحات يمكن تقديمها إلى رؤساء الدول لدراستها.

ففي العام الماضي، احتضنت مدينة دوربان بجنوب أفريقيا القمة الشبابية التاسعة لتكتل بريكس. وقد أعد الوفد الروسي، الذي كنت محظوظة لأن أكون أحد أعضائه، تقارير تتضمن مقترحات عملية حول 5 مجالات من جدول الأعمال:

- 1) بناء شراكات لتحقيق تحول طاووي عادل ومنصف.
- 2) تحول جذري في نظام التعليم وتطوير مهارات المستقبل.
- 3) فتح آفاق جديدة من خلال تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة في القارة الأفريقية.
- 4) إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في أعقاب الجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.
- 5) تعزيز مبدأ تعددية الأطراف، مع التركيز على إصلاح المؤسسات الدولية الحاكمة، بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام.

على مدار يومين، قدمت كل دولة من الدول الخمس موقفها، وفي اليوم الأخير جرت مفاوضات حول القرار. وهذه المرحلة تحدد نتيجة القمة والمقترحات التي سترج في الوثيقة الختامية، حيث يتعين على القادة الشباب توظيف كل مهاراتهم الدبلوماسية للوصول إلى



توافق في الآراء بدءًا من الأفكار ووصولاً إلى الصياغات. لكن الأهم من كل ذلك، يجب أن نعي أن القمة تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مستقبل التطوير الشبابي للاتحاد، حيث يتم اتخاذ قرارات لا يمكن تجاهلها.

فقد مثل إنشاء مجلس شباب بريكس، الذي اقترحه المشاركون في القمة الشبابية التاسعة لدول بريكس، أهم نتائج قمة قادة الدول في مجال السياسات الشبابية لعام 2023، وهو يعمل بكفاءة حاليًا. لقد مثل هذا الحدث إنجازًا بارزًا في مجال الدبلوماسية الشبابية وعزز الفكرة القائلة بأن تفاعل الشباب له تأثير كبير على السياسة العالمية.

ستستضيف مدينة أوليانوفسك القمة الشبابية لعام 2024 في الفترة من 22 إلى 26 يوليو، والتي ستجمع شباب قادة من عشر دول في التكتل، إذ سيعملون في خمس مجالات رئيسية هي: التعليم والعلوم والتدريب؛ قيادة الأعمال الشبابية؛ العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛ العمل المجتمعي والتطوع؛ الصحة والرياضة. وتماثلًا كما حدث العام الماضي، ستتاح للشباب مرة أخرى فرصة لتقديم أفكارهم وعرضها في شكل قرار نهائي على قادة الدول المشاركة في قمة البريكس السادسة عشرة التي ستعقد في أكتوبر.

وبالتالي، فإن التعاون الشبابي في إطار مجموعة البريكس لا يقتصر فقط على النقاش والمفاوضات حول جدول الأعمال المقترح. يشكل هذا الاتجاه اليوم مجالًا منفصلًا في السياسة والدبلوماسية، ويتسم بطابعه الإيجابي الذي يميزه عن بقية الاتجاهات. الشباب، من خلال تفاعلهم المستمر مع بعضهم البعض، ينشئون منصات تعاون جديدة، ويقدمون أفكارًا لمشاريع ترتبط بالاقتصاد والأمن الوطني للدول. وفي الوقت الحاضر، الشباب ليس مقيّدًا بأي حدود، فهم قادرون على التعاون بغض النظر عن الوقت والقيود الجغرافية وخصائص العقليات. ومع ذلك، لتحقيق كل هذه المبادرات، نحن بحاجة إلى شباب مستعدون للعمل المستمر والدفاع عن موقف دولهم. ومن مصلحة قادة الدول الاستماع إليهم، لأن الشباب هم الجيل الجديد الذين سيحملون مسؤولية تعزيز التعاون بين أعضاء مجموعة البريكس في المستقبل.



أخبار نظام مكافحة غسل الأموال

- | | |
|--|--|
| <p>71</p> <p>فيينا: انعقاد الدورة السابعة والستين للجنة الأمم المتحدة للمخدرات</p> | <p>72</p> <p>مينسك: مؤتمر مخصص لمكافحة الجرائم باستخدام الأصول الرقمية</p> |
| <p>71</p> <p>موسكو: اجتماعات ثنائية لوحدة الاستخبارات المالية من روسيا وعدد من الدول</p> | <p>72</p> <p>المنامة: الجلسة العامة الثامنة والثلاثون لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا</p> |
| <p>71</p> <p>قازان: المنتدى الاقتصادي الدولي الخامس عشر "روسيا-العالم الإسلامي: Kazanforum</p> | <p>73</p> <p>معارض "التعليم والحياة المهنية في مجال الأمن المالي" في مقرات الجامعات في دول البريكس</p> |



فيينا: انعقاد الدورة السابعة والستين للجنة الأمم المتحدة للمخدرات

استضافت مدينة فيينا النمساوية مؤتمراً ضم أكثر من ألف خبير يعملون في مجال مكافحة المخدرات وتنظيم تداولها. وقد مثل السيد بوريث توروبوف - مستشار المدير، هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)



شكل الاجتماع الذي نظّمته وزارة الخارجية الروسية لوفود بلدان رابطة الدول المستقلة حول استخدام الإنترنت والأدوات المالية الجديدة في تجارة المخدرات أحد أهم الأنشطة المتخصصة.

وقد قدم الجانب الروسي تقريراً عن تجربته في تتبع المعاملات المشفرة غير القانونية باستخدام برنامج "البلوكشين الشفاف".

قازان: المنتدى الاقتصادي الدولي الخامس عشر "روسيا-العالم الإسلامي: Kazanforum"

وتحدثت السيدة غالينا بوبريشيفا - نائبة مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، في جلسة "التدقيق الحكومي - أداة ثقة وانفتاح السلطات" التي نظمتها غرفة الحسابات في روسيا الاتحادية في إطار المنتدى الاقتصادي الدولي الخامس عشر "روسيا-العالم الإسلامي: Kazanforum"

وكانت سفيتلانا أورلوا - مراجع حسابات بغرفة الحسابات لروسيا الاتحادية هي المشرّف على مناقشة الخبراء. وشارك في أعمال الجلسة السيد أوليغ موروزوف - رئيس لجنة مجلس الدوما للدولة للرقابة، والسيد إيلي إساييف - نائب رئيس الخزانة الفيدرالية، والسيد فريد موخاميتشين - رئيس مجلس الدولة لجمهورية تاتارستان، وممثلون عن أجهزة حكومية أخرى من روسيا وأذربيجان والجزائر وغامبيا، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع المصرفي والغرفة التجارية الصناعية الروسية.

تناول الحدث قضايا تتعلق بانفتاح الأجهزة الحكومية وجعلها أكثر شفافية، مما يعزز ثقة المواطنين، كما ناقش جوانب مختلفة من التعاون بين أجهزة الرقابة المالية.

موسكو: اجتماعات ثنائية لوحدة الاستخبارات المالية من روسيا وعدد من الدول

استقبل السيد يوري تشيخانتشين - مدير هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، السادة ممثلي وحدات الاستخبارات المالية من مدغشقر وإثيوبيا وأوزبكستان



وقد اطلع الزملاء الأجانب على تجربة روسيا في إجراء التحقيقات المالية، وتنظيم الأصول الافتراضية، واستخدام التقنيات والأدوات الجديدة للمراقبة.

وشددت الأطراف على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب الطبيعة العابرة للحدود للتهديدات الحديثة للأمن المالي العالمي. وتم تحديد مجالات واعدة للتعاون.

مينسك: مؤتمر مخصص لمكافحة الجرائم باستخدام الأصول الرقمية

تبادل المشاركون في المؤتمر العلمي العملي الخبرات في مجال الجرائم الرقمية وناقشوا الأساليب المبتكرة لمكافحة الجرائم الإلكترونية

وأكدت السيدة أولغا تيسن - رئيسة الإدارة القانونية في هيئة الرقابة المالية الروسية (روسفينمونيتورينغ)، على التعاون الوثيق بين أجهزة الاستخبارات المالية في روسيا وبيلاروسيا، واهتمام البلدين بتعزيز التعاون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



المنامة: الجلسة العامة الثامنة والثلاثون لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إفريقيا العاصمة البحرينية المنامة فعالية تطوير الإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على تقرير التقييم المتبادل لجمهورية العراق، إلى جانب التقارير التفصيلية حول التطورات في النظم الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل من مصر والمغرب.

أشاد مندوبو الدول الأعضاء والمراقبون في مجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى الخبراء الدوليين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تعزيز مستوى الامتثال الفني لتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF).

BRICS معارض "التعليم والحياة المهنية في مجال الأمن المالي" في مقرات الجامعات في دول البريكس

أقيمت معارض تعليمية نظمها المعهد الشبكي الدولي المتخصص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واستهدفت طلاباً من البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا



أطلع ممثلو المركز الدولي التربوي والمنهجي للرصد المالي الطلاب على خدمات تكنولوجيا المعلومات التعليمية، وشرحوا لهم الحركة الدولية للأمن المالي، وعقدوا مسابقات وورش عمل. وبإشراف من الخبراء، تمكن المشاركون في المعارض من إجراء تحقيقات مالية بشكل مستقل باستخدام نظام "جرافوس" التدريبي وخدمة "البلوكشين الشفاف".

وفي إطار فعاليات المعرض للطلاب من دول البريكس، تم تقديم دروس مواضيعية حول الأمن المالي بعنوان "اللاعب غير طفولية: كيف تتجنب الوقوع في شباك الجرائم المالية"، حيث تعرفوا من خلالها على كيفية

حماية أنفسهم من الوقوع في مخططات الاحتيال، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساعدة في تمويل الإرهاب.



هيئة التحرير



رئيس التحرير
إيرينا ريزانوفا



نائب رئيس هيئة
التحرير
هيرمان نيغلياد



نائب رئيس هيئة
التحرير
فلاديمير
أوفتشينيكوف



رئيس هيئة التحرير
يوري تشيخاننتشين

أعضاء هيئة التحرير



سيرغي تيتيروف



أنطون ليسيتسين



أوليج كري洛夫



إيفان كورنيف



غالينا بوبريشيفا



مارينا شيمياكينا



يفغيني غيليتا



مارغريتا أندرونوفا



أليكسي بيترينكو

هيئة الرقابة المالية الروسية والمركز الدولي للتربوي والمنهجي للرصد المالي في Telegram و VKontakte



دار النشر

المؤسسة المستقلة غير الربحية

المركز الدولي للتربوي والمنهجي للرصد المالي 119017، موسكو، ستارومونيتي بيربولوك، بناء 31، وحدة 1.

البريد الإلكتروني: info@mumcfm.ru

عدد النسخ: 600 نسخة

قد لا تعكس آراء هيئة التحرير بالضرورة آراء الكُتَّاب.

المركز الدولي للتربوي والمنهجي للرصد المالي

2024